جامعة أحمد دراية – أدرار- الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر

دراسة حالة/ بنك السلام - وكالة ادرار-

اعداد الطالبتين

بايشي نسيمة

رابحي سمية

إشراف الدكتور

د. بكادي مسعود

لجنة المناقشة

بلوافي محمد	استاذ التعليم العالي	(رئيسا)
بكادي مسعود	استاذ محاضر- ب -	(مقررا ومشرفا)
طلحاوي فاطمة الزهراء	استاذ محاضر ب	(مناقشا)

الموسم الجامعي

2021 -2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث البيليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بـــعـــادي حـمـــود

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : تطوير الجهاز المصرفي ومتطلبات البنوك الناشئة في الجزائر - بنك السلام أنموذجا

من إنجاز الطالب(ة): بايشي كنيهة

و الطالب(ة): رابحي كمية

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 14 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 22 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة أدرار

أ. صديقي عبد الكريم
مساعد رئيس قسم العلوم الإقتصادية
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إهداء

احمد الله عز وجل وأشكره الذي انار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في انجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

الى من احسن لي نعم الولي وخير قدوة ، الى من كان لي سندا وعونا في هذه الحياة الى من انار في قلبي حب العلم **ابي الغالي**.

الى منبع الحب والحنان، الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها الى من سهرت على سعادتي وغمرتني بحبها الصافي **امي الحبيبة**.

جزاكما الله خيرا، واطال الله في عمركما.

الى من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها، الى من احمل معهم ذكريات طفولتي **اخوتي واخواتي**.

الى ابناء اخواتي الاعزاء: رحاب، مروة، شمس الدين، حفظكم الله ورعاكم.

الى كل الاقارب والأهل.

إلى كل الأصدقاء والزملاء.

إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

سمية

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

اهدي هدا العمل:

إلى سندي وقنديل ظلامي ونور أيامي وصاحب السيرة العطرة والفكر المستنير, إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي و كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

إلى اعز رجل في الكون(**أبي الغالي**).

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها, إلى فرح قلبي وسعادة حياتي, إلى نبع العطف والحنان

إلى أروع امرأة في الكون **(أمي الغالية)**.

إلى من ملا قلبي إخوتي.

إلى كل الأهل والأقارب, إلى جدتي بارك الله في عمرها (فاطمة),إلى روح جدتي الطاهرة (مريم) رحمها الله.

إلى الأحباء و الأصدقاء الأعزاء.

إلى كل من مد لي يد العون و ساهم معي في هدا العمل من قريب أو بعيد.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

نسيمة

شكر وتقدير

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت علينا

من نعم لا تحصى منها توفيقك لنا لإتمام هدا العمل.

أتوجه بالشكر والامتنان بعد الله سبحانه وتعالى إلى **الدكتور بكادي مسعود** لتكرمه بالإشراف

على هذه المذكرة وعلى ما قدمه لنا من أراء وتوجيهات ونصائح في انجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى موظفي فرع بنك السلام –ادرار– واخص الذكر السيد –مدير الفرع –

والسيد باحمو زوبير.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية.

ونسال الله أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا وأخر دعوانا أن الحمد لله ربي العالمين.

الفهرس:

العنوان	رقم الصفحة
بسملة	
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**ا، ب، ج**
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام البنكي والبنوك الخاصة في الجزائر	
تمهيد الفصل الأول	5
المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات	6
المطلب الأول: مفهوم ومكونات النظام البنكي	6
المطلب الثاني: تطور النظام البنكي قبل إصلاحات 1990	7
المطلب الثالث: تحول نحو اقتصاد السوق	11
المطلب الرابع: النظام البنكي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 90-10	12
المبحث الثاني: ماهية البنوك الخاصة في الجزائر	17
المطلب الأول: مفهوم البنوك الخاصة	17
المطلب الثاني: خصائص البنوك الخاصة	17
المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك الخاصة	18
المبحث الثالث: واقع البنوك الخاصة في الجزائر	19
المطلب الأول: البنوك الخاصة المتواجدة في الجزائر	21
المطلب الثاني: العراقيل التي تواجهها البنوك الخاصة في الجزائر	21
المطلب الثالث: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر	22
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
تمهيد الفصل الثاني	26
المبحث الأول: الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تطرقت إلى النظام البنكي	27
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية التي تطرقت إلى النظام البنكي	27
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تطرقت إلى النظام البنكي	30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تطرقت إلى البنوك الخاصة	31
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية التي تطرقت إلى البنوك الخاصة	31
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تطرقت إلى البنوك الخاصة	32
المبحث الثالث: ما يميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية	33
المطلب الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	33
المطلب الثاني: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية وجوانب الاستفادة من الدراسة السابقة	34
خلاصة الفصل الثاني	35

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمصرف السلام الجزائر-وكالة ادرار-	
تمهيد الفصل الثالث	37
المبحث الأول: تقييم تجربة مصرف السلام الجزائر	38
المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائر	39
المطلب الثاني: المنتجات والخدمات المصرفية	39
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري	40
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للتمويلات التي يقدمها مصرف السلام الجزائر -وكالة ادرار-	44
المطلب الأول: تطورات بنك السلام من خلال بعض المؤشرات	44
المطلب الثاني: الفرق بين البنوك الخاصة والبنوك العامة	48
المطلب الثالث: تمويل الأفراد لبنك السلام الجزائري	50
خلاصة الفصل الثالث	55
خاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	59
الملاحق	
ملخص	

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 1	تطورات حجم ميزانية بنك السلام للفترة بين(2015 إلى 2019)	**44**
جدول رقم 2	تطور حجم رأس المال الخاص خلال الفترة(2015 إلى 2019)	**46**
جدول رقم 3	تمويلات البنوك العمومية والبنوك الخاصة	**49**
جدول رقم 4	نوع التمويلات المقدمة من بنك السلام لأفراد والشركات مابين الفترة (2015الى2019)	**51**

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 1	الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام – الجزائر -	**40**
الشكل رقم 2	الرسم البياني التنظيمي للوكالة المختلطة	**42**
الشكل رقم3	دائرة نسبية تبين نسب الزيادة سنوية لحجم الميزانية	**45**
الشكل رقم4	تطور حجم الميزانية للفترة(2015الى 2019)	**46**
الشكل رقم5	تطور حقوق المساهمين خلال الفترة(2015الى2019)	**48**
الشكل رقم6	تطور تمويلات البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2017الى2019)	**50**

فهرس الملحقات:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 01	الرسم البياني التنظيمي للوكالة المختلطة	42
الملحق رقم 02	مستشار الشركات	44
الملحق رقم 03	مندوب تمويلات الشركات	44
الملحق رقم 04	مستشار الأفراد	44
الملحق رقم 05	مندوب تمويلات الأفراد	44
الملحق رقم 06	الوثائق المطلوبة لشراء سيارة أو دراجة نارية بالتقسيط للعميل	54
الملحق رقم 07	استمارة البيع بالتقسيط	54

الملحق رقم 08	التزام بتوفير رصيد كافي في حساب بريد الجزائر	54
الملحق رقم 09	موضوع البيع بالتقسيط	54
الملحق رقم 10	ترخيص الاطلاع على مركزية المخاطر لبنك الجزائر	54
الملحق رقم 11	تبليغ قرار البيع بالتقسيط	54
الملحق رقم 12	دراسة طلب تمويل الأفراد بيع التقسيط	54
الملحق رقم 13	رخصة تمويل الاستهلاكي	54
الملحق رقم 14	اتفاقية تمويل الأفراد	54
الملحق رقم 15	عقد البيع بالتقسيط	54
الملحق رقم 16	السفتجة	54
الملحق رقم 17	وصل الإيداع	54

مقدمة

يعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند عليها أية أنظمة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا النظام وسلامته أداة لتحقيق النمو الاقتصادي، وان نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، وتطور الجهاز المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع، وقد أدى هذا التطور إلى توجه غالبية الدول إلى إحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية في كيان نظامها الاقتصادي، حيث كان من الضروري القيام بهذه الإصلاحات المصرفية وإبراز الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي.

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلا وخاصا بها حيث تقرر تأميم البنوك الأجنبية في عام 1966, ثم تلتها في مرحلة السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك, ولكن رغم كل المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 1990 بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء بتغيرات جذرية بهدف تحرير القطاع المصرفي, وسمح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والمختلطة التي تعتبر من الدعائم الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق, والترخيص بفتح فروع البنوك الأجنبية بالجزائر.

وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري

الإشكالية:

من خلال ما سبق تتمحور إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هي مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري؟ وما هي معوقات البنوك الخاصة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتطلب منا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع النظام البنكي في الجزائر؟
- كيف كانت أوضاع البنوك الخاصة في الجزائر؟
- كيف كانت تجربة بنك السلام كبنك خاص في الجزائر؟

الفرضيات

1. بعد فشل النظام الاشتراكي سياسيا واقتصاديا، شهدت الجزائر التفكير الفعلي في الإصلاحات الجذرية تدخل ضمن اقتصاد السوق.
2. كان الربح أهم عامل لإنشاء البنوك الخاصة، حيث تمارس نشاطاتها حسب إمكانيتها وإدارتها ضمن قواعد تجارية بحته.
3. يتم تقييم تجربة البنوك الخاصة من خلال بعض المؤشرات وذلك بالاعتماد على التقارير الإحصائية.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

- يكشف هذا الموضوع عن أهم الإصلاحات التي مست النظام البنكي الجزائري حيث يتسنى لطالب التعرف على خصائص كل مرحلة.
- تقييم أداء البنوك الخاصة في الجزائر.

أهداف البحث

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث فيما يلي:

- معرفة أهم مراحل تطور التي مر بها النظام البنكي الجزائري.
- إبراز ماهية البنوك الخاصة في الجزائر.
- التعرف على واقع البنوك الخاصة والعراقيل التي واجهتها.

دوافع اختيار الموضوع

- الرغبة والميول الشخصي لمعالجة مثل هذه البحوث لأنها تصب في صلب تخصصنا.
- تظهر أهمية الموضوع في الدور الذي تلعبه البنوك الخاصة في تطوير النظام المصرفي الجزائري.
- قلة الدراسات حول البنوك الخاصة.

حدود الدراسة

فيما يخص المكان فهذه الدراسة مست إصلاحات النظام البنكي الجزائري من 1992الى ما بعد قانون النقد القرض، كما ارتكزت الدراسة التطبيقية على دراسة حالة مصرف السلام الجزائر وزمنيا وقعت الدراسة ما بين 2015الى 2019.

المنهج المتبع

اعتمدنا في هذا البحث على منهج تاريخي من خلال تتبع دراسة تطور النظام البنكي الجزائري، الوصفي حيث قمنا بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، ومنهج دراسة الحالة حيث يعتبر الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي كدراسة مصرف السلام الجزائري.

صعوبات البحث

- قلة المراجع فيما يخص جانب البنوك الخاصة.

تقسيم الدراسة

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة سنحاول تقسيم البحث إلى ثلاث فصول يتناول كل فصل جانب من جوانب الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

يتناول **الفصل الأول الإطار النظري للنظام البنكي والبنوك الخاصة في الجزائر** وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: حيث سندرس في المبحث الأول تطور النظام البنكي في ظل الإصلاحات، والمبحث الثاني حول ماهية البنوك الخاصة في الجزائر، والمبحث الثالث واقع البنوك الخاصة في الجزائر.

أما **الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسات السابقة للموضوع** حيث يضم ثلاث مباحث: المبحث الأول حول الدراسات العربية، والمبحث الثاني الدراسات الأجنبية، ويتضمن المبحث الثالث ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

ويهتم **الفصل الثالث بالدراسة الميدانية حول مصرف السلام الجزائر "وكالة ادرار"** مقسم إلى مبحثين: يتضمن المبحث الأول تقديم مصرف السلام الجزائر، والمبحث الثاني دراسة تطبيقية التي يقدمها بنك السلام "وكالة ادرار".

الفصل الأول:

الإطار النظري للنظام البنكي والبنوك الخاصة في الجزائر

مدخل

شهد النظام المصرفي الجزائري تغيرات وتطورات وإصلاحات تمت على عدة مراحل مختلفة. ابتداء من بداية بناء المؤسسات المصرفية وفصلها عن المؤسسات التابعة للنظام المصرفي الفرنسي، وقد واكب النظام المصرفي الجزائري التحولات الاقتصادية الداخلية والدولية، وذلك عبر مراحل إصلاحية كان أبرزها قانون النقد والقرض90-10 وما تبعه من تعديلات أخرى، فسمح بالاستثمار الأجنبي والوطني في إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة التي أصبحت تشكل جزءا هاما من نشاط المصرف العالمي.

يهتم هدا الفصل بدراسة الإطار النظري للنظام البنكي والبنوك الخاصة في الجزائر حيث سيتم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الخاصة في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع البنوك الخاصة في الجزائر.

المبحث الأول:

النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات

لقد بذل العديد من الدول العربية مجهودات عديدة لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي فيها، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وقامت بتكثيفها خلال عقد التسعينات. ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع المصرفي في جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مصرفي كفء متطور.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات النظام البنكي الجزائري

تتعدد مفاهيم ومكونات النظام البنكي الجزائري سنتطرق إلى تعريفها كالأتي:

أولا: مفهوم النظام البنكي الجزائري

للجهاز المصرفي الجزائري عدة مفاهيم نذكر منها:

يعرف النظام البنكي: على انه المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد.[1]

فالنظام البنكي: هو جهاز وسيط بين السلطات النقدية (البنك المركزي، الخزينة العمومية) والمؤسسات الاقتصادية دون أن يكون له رأي أو قرار رغم اجتهاد المشرع الجزائري في إدخال بعض التعديلات والإصلاحات.

تعريف النظام البنكي الجزائري: هو دلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني لاقتصاد القومي وينفد الجهاز المصرفي وظائفه وخدماته عن طريق مجموعة من المصارف التي تختلف من حيث أنواعها وعددها في الدولة.[2]

ثانيا: مكونات النظام البنكي الجزائري

يتكون النظام البنكي الجزائري من مجموعة من البنوك وهي كالأتي:

1) **البنوك المركزية:** هو المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية للمساعدة والرقابة واستقرار النظام المصرفي في الدولة وذلك لتحقيق مصلحة المجتمع، ولذلك فهو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز النقدي.[3]

---

[1]– فالي نبيلة , استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية"دراسة حالة البنوك الجزائرية", أطروحة الدكتوراء كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة سطيف, 2016–2017, ص 27.

[2]– غنية العايب وكنزه زايدي , تطور الجهاز المصرفي الجزائري "1986–2010", مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قالمة, 2011–2012, ص9.

[3]– فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري, إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر, دار وائل للنشر والتوزيع الأردن , 2003, ص 26.

2) **البنوك التجارية:** يعرف البنك التجاري بأنه مؤسسة ائتمانية غير متخصصة، مهمته تلقي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير، والتعامل بشكل أساسي في الائتمان قصير الأجل ولهدا يطلق على هده البنوك اسم بنوك الودائع، حيث تقوم هده البنوك بقبول الودائع وخلقها وتلعب دورا مهما في التأثير على عرض النقود.[1]

3) **البنوك الإسلامية:** البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخدا وعطاء وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة المال في المجتمع.[2]

4) البنوك المتخصصة: هي تلك البنوك التي لا تزاول نشاط البنوك التجارية وإنما تتخصص بالمساهمة في النهوض بإحدى قطاعات الاقتصاد القومي، فهي تعتمد في مواردها على رأسمالها وعلى الاقتراض الطويل الأجل سواء كان هذا الاقتراض من الحكومة أو من الجهاز المصرفي. وبالتالي فهي تمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل.[3]

المطلب الثاني : تطور النظام البنكي الجزائري قبل إصلاحات1990.

فتطور النظام البنكي يتبع تطور شكل ونظام النشاطات الاقتصادية المتبع خاصة إذا علمنا أن معظم الدول النامية تعاني من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه وتأثيره، وهو بالتالي يحتاج إلى التطور ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه لتحقق الأهداف المرجوة منه.

أولا: مرحلة تكوين نظام بنكي (1962-1969)

قسمت هده المرحلة إلى:

1) مرحلة الانطلاق.

تمثلت هده المرحلة في استرجاع رموزا لسيادة الوطنية بإنشاء بنك الإصدار النقدي وهو البنك المركزي الجزائري، وعملة وطنية وهي الدينار الجزائري، كما أن التوجهات الأساسية كانت تتعلق بالسياسة المصرفية وعليه كان لابد من خلق مؤسسات للودائع والقروض،من شانها أن توفر وتضمن للمؤسسات الاشتراكية الزراعية والصناعية سهولة الحصول على الأموال دون أن يشكل ذلك عائقا على ملاءتها في السيولة المالية.

خلق المؤسسات المصرفية هو ما تحقق من خلال إنشاء البنك المركزي الجزائري، كبنك إصدار وصندوقين يلعبان دور الوساطة المالية هما:

الصندوق الوطني للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. [4]

---

[1]- عبد القادر خليل , مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , طبعة 2, 2014, ص 111.

[2]- عبد الحليم عمار غربي, الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي, مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) 2018, ص153.

[3]- سامي خليل, النقود والبنوك, الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع, كلية الاقتصاد والسياسة, جامعة القاهرة, ص 346.

[4]- مالك الأخضر وبعلة الطاهر, واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات وتحديات لجنة بازل "2"وتحديات تطبيق بازل"3", مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية, دراسات اقتصادية , جامعة زيان عاشور بجلفة, 2007, ص300.

2) مرحلة التأميم.

بدأت هده المرحلة 1966 إذ تم تأميم المصارف الأجنبية، وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم فنتج عن ذلك مجموعة من البنوك لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية. [1]

- **البنك الوطني الخارجي:** فتأسس في 13جوان 1966 ليضع حد للاحتكار القانوني فيما يتعلق بدعم العمليات البنكية في القطاع العام ألفلاحي والصناعي والتجاري، وكذا النشاطات الخارجية .
- **القرض الشعبي الجزائري:** تأسس في29ديسمبر 1966 لتأميم قطاع البنوك في الجزائر، برأس مال قدره 15مليون دينار جزائري.
- **البنك الخارجي:** في أول أكتوبر 1967 تم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، قد تم إنشاءه على أنقاض خمس بنوك أجنبية: القرض اليوناني، الشركة العامة، البنك الصناعي الجزائري وحوض المتوسط وبنك باركليز.[2]

ثانيا: الإصلاح المالي والمصرفي لعام1971:

لقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971ليكرس منطق تخطيط عمليات تمويل ومركزيتها. وفي الحقيقة أن هده المركزة تستجيب لثلاثة اعتبارات تتمثل في :

- ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي .
- تعاظم مركزة قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول.
- مركزة قرارات التمويل ومراقبة التدفقات النقدية .

لقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وحدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، وهده الطرق هي:

– قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي .

– قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسس مالية متخصصة.

– التمويل عن طريق القروض الخارجية.[3]

ويتم تمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هده الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد، حتى يمكنها من متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهده المؤسسات، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية :

1. **الحساب الأول لتمويل نشاطات الاستثمار:** بالنسبة لقروض الاستثمار، تقوم البنوك بمنح هده القروض للمؤسسات العمومية التي تحصلت على تسجيل المشروع في الخطة.

---

[1]– بلعزوز بن علي, محاضرات في النظريات والسياسات النقدية, ديوان المطبوعات الجامعية, ط3, الجزائر, 2008, ص 174.

[2]– مالك الأخضر وبعلة الطاهر, واقع الجهاز المصرفي الجزائري , مرجع سبق ذكره, ص 301.

[3]– الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية , ط7, الجزائر, 2010, ص 181–182.

2. **الحساب الثاني لتمويل نشاطات الاستغلال:** بالنسبة لقروض الاستغلال، تقوم البنوك التجارية ذاتها بهذا النوع من القروض بعد أن تقدم لها المؤسسات المعنية مخططا سنويا تقديريا للتمويل، ويكون للبنك الحق في إدخال تعديلات على هذا المخطط كما له الحق في المصادقة على بداية تنفيذه.

وابتداء من عام 1978 تم التراجع عن هده المبادئ التي جاء بها إصلاح1971 فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل. وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل.[1]

ثالثا: هيكل النظام البنكي الجزائري

يتكون هيكل النظام البنكي الجزائري من عدة بنوك هي كالأتي:

1) **البنك المركزي الجزائري (BCA):** يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة وقد كان ذلك في 13ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار. أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، ويعتبر حسب قانون تأسيسه بنك البنوك.

2) **البنك الجزائري للتنمية (BAD):** تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم 63-165 في 7ماي 1963 وتم تغير اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972، ورث هيكليا عند تأسيسه أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار تتمثل هده المؤسسات في القرض العقاري، القرض الوطني وصندوق الودائع والارتهان وصندوق صفقات الدولة وأخيرا صندوق تجهيز والتنمية الجزائرية.[2]

3) **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP):** لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10اوت 1964 بموجب قانون رقم 64-227، وفي بداية الثمانينات أسندت مهام جديدة للصندوق تتمثل في:

- حث وتنشيط الادخار والتوفير.
- جمع المدخرات العائلية، والجماعات المحلية وتمويل بعض الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي.

4) **البنك الوطني الجزائري(BNA):** بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13جوان 1966 أنشئ البنك الوطني الجزائري، وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة، حيث انه حل محل البنوك الأجنبية، ويعتبر بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة.[3]

---

[1]– الطاهر لطرش , تقنيات البنوك , مرجع سبق ذكره, ص 182-183.

[2] – الطاهر لطرش, الاقتصاد النقدي والبنكي , ديوان المطبوعات الجامعية , ط2, الجزائر , 2012,ص 332-333-334.

[3]– نوي نور الدين, دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مذكرة الماجستير , النقود والمالية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر , 2009/2008, ص 24-27.

5) **القرض الشعبي الجزائري(CPA):** تأسس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966، وقد انشأ برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري نتيجة دمج مجموعة من البنوك، فبالإضافة إلى وظائفه التقليدية كبنك تجاري أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي، كما كان يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم وترقية الصناعات التقليدية والمهن الحرة .

6) **بنك الجزائر الخارجي (BEA):** تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204 وهو بنك ودائع مملوك للدولة تتمثل وظيفته الأساسية في تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية في الجزائر والدول الأخرى وضم خمسة بنوك أجنبية وهي:
القرض اليوناني، الشركة العامة، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، بنك باركلاي، بنك التسليف للشمال.[1]

7) **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13مارس 1982، بموجب المرسوم رقم 82-206 كشركة مساهمة رأس مالها الاجتماعي يقدر ب 33 مليار دينار جزائري. يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما يعد تاجرا في تعاملاته مع الغير أما عن مقرها الرئيسي في البليدة.

8) **بنك التنمية المحلية (BDL):** تأسس بنك التنمية المحلية سنة 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 افريل 1985 ويعد هذا البنك أخر بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر قبل دخول لمرحلة الإصلاحات لسنة 1986.[2]

رابعا: إصلاح قانون القرض والبنك 1986 وقانون التكييف والإصلاح1988:

أ- **الإصلاح النقدي لعام 1986.**

بموجب الأمر86-12الصادر في 19أوت 1986المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال لإصلاح جدري على الوظيفة البنكية. وقد كان روح هدا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي. ومن أهم الأفكار التي تضمنها هدا الإصلاح:

- ❖ استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك.
- ❖ استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.
- ❖ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركزة الموارد المالية.

---

[1]- فيروز قطاف , تقييم جودة الخدمات المصرفية وأثارها على رضا العميل البنكي دراسة حالة "بنك الفلاحة والتنمية الريفية "ولاية بسكرة, أطروحة الدكتوراء, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة بسكرة – 2011/2010, ص182, 183.

[2]- قدوة سلاوي , تطور النظام المصرفي في التشريع الجزائري, مذكرة ماستر, كلية الحقوق والعلوم والسياسية, جامعة ام البواقي 2019/2018, ص 37-38.

- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على المستويين.[1]

ب- قانون التكييف والإصلاح 1988:

جاء قانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون86-12. ومضمونه جاء بإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية التي جاء بها هدا القانون وعرضها في ما يلي:

- يعتبر أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.
- يمكن للمؤسسات غير بنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، أو تلجا إلى الجمهور من اجل الإقراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجا إلى طلب الديون الخارجية.
- على المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسات النقدية .[2]

المطلب الثالث : التحول نحو اقتصاد السوق

أولا: مفهوم اقتصاد السوق: هو تلك الاقتصاديات التي تعتمد على ميكانيزمات قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن وهذا يعني اللجوء إلى قوى السوق المتمثلة في قوى العرض والطلب لتحديد وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كمستوى الإنتاج والأسعار والطلب دون أن يكون أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها. وتتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، تعبر عن إجراءات الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الحر عبر إصلاحات جذرية، والهدف الرئيسي للمرحلة الانتقالية في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام الاقتصادي القائم والخروج منه جزئيا بدخول مؤشرات اقتصادية خاصة بالنظام الرأسمالي، أو الاقتراب من النظام المختلط.[3]

ثانيا: أهمية تحول نحو اقتصاد السوق:

السياسات المقترحة، مهما كانت فصيلتها، ليست مسلمة من الفراغ. بل هي مبنية على النظرية ومختلف الاقتراحات حول الطريقة التي تتفاعل الاقتصاديات والمجتمعات مع الإصلاحات والسلاسل الطويلة للتحويل. في بداية التحول اغلب السياسات المتبناة كانت مستمدة من المبادئ الأساسية للاقتصاد، أو ما يسمى باجتماع واشنطن مع التركيز القوي على:

- تحرير الأسعار، ضيق السياسة النقدية .

---

[1]- بلعزوز بن علي – محاضرات في النظريات والسياسات النقدية – مرجع سبق ذكره, ص 183-184.

[2]– الطاهر لطرش – تقنيات البنوك – مرجع سبق ذكره, ص 195.

[3]– مولاي لخضر عبد الرزاق, متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية "دراسة حالة الجزائر", أطروحة الدكتوراء, تخصص اقتصاد التنمية, كلية علوم اقتصادية و تسيير والعلوم التجارية, جامعة تلمسان, 2010/2009, ص15- 16.

- توازن الميزانية لتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي.
- خوصصة الشركات العمومية لتشجيع سلوك الربح.

ثالثا: أهداف الانتقال نحو اقتصاد السوق

بالنظر إلى الشروط الأولية للاقتصاد الاشتراكي(مع أو بدون تاريخ الإصلاحات) في هذا من بين أهداف المرحلة الانتقالية ما يلي:

- استقرار الاقتصاد الكلي والذي يعتبر ضروريا لضمان الأداء الصحيح لنظام الأسعار.
- تحسين كفاءة التوزيع بتصحيح التشوهات الموجودة بالنظام الاشتراكي من خلال إدخال الأسعار النسبية لمرنة وخلق أسواق تنافسية لبيئة مفتوحة للاقتصاد العالمي.
- توفير الحوافز وترتيبات حوكمة الشركات لجعل الشركات تستجيب لمؤشرات السوق.
- الخوصصة على نطاق واسع تعتبر عنصرا أساسيا لبعض التغيرات، ومن ذلك تشجيع دخول شركات خاصة جديدة وخلق طبقة من المقاولين. [1]

المطلب الرابع: النظام البنكي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 90-10.

رغم أن النظام البنكي الجزائري كان طيلة العقود التي مضت رهينة لأنظمة تحكمية فيظل الاقتصاد موجه، إلا انه منذ بداية التسعينات شهد قفزة نوعية بإدخال تغيرات جذرية تتماشى أكثر مع متطلبات اقتصاد السوق كانت بدايتها ظهور قانون النقد والقرض90-10، وما تبعهما من إصلاحات.

***أولا*: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10.**

إن إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية، من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية.

وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر منها:

- منح استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" إلى جانب إعادة تنظيمه.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعالياتها في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة. [2]

---

[1]– مختاري ملوكة, التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر"دراسة مقارنة", المجلة الجزائرية الاقتصاد والإدارة, مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية, جامعة مصطفى اسطنبولي, معسكر, 9جانفي 2017, ص 34 .

[2]- قادة عبد القادر, متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير, جامعة شلف 2009/2008, ص88.87.

- تفعيل دور السوق المصرفي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

***ثانيا:* مبادئ قانون النقد والقرض 90-10.**

حمل القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها، تعكس إلى حد كبيرة الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل. ومن أهم هده المبادئ:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** وهدا يعني أن القرارات النقدية لم تعد مرتبطة بما تقرره هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحدد بناءا على الوضع النقدي السائد.
- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق، وجاء هدا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
  - استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
  - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
  - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.
  - تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.[1]
- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:** ينص هذا المبدأ على إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان(منح القروض للاقتصاد) حيث دورها يبقى مقتصرا على تمويل الاستثمارات الإستراتجية المخططة من طرف الدولة في حين تتكفل البنوك التجارية بمهمة منح القروض، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذالك على مفاهيم وأسس الجدولة الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.[2]
- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** أدى توحيد السلطة النقدية إلى تكريس نظام النقدي يقوم على مستويين، ويشير إلى التميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، ووضعه كملجأ أخير لإقراض.[3]

***ثالثا:*الهيئات الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10.**

ادخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة على هيكل النظام البنكي الجزائري، شملت البنك المركزي والبنوك التجارية إضافة إلى دخول البنوك الخاصة والأجنبية، واستحداث أجهزة جديدة للرقابة.

---

[1]- بلعزوز بن علي, محاضرات في النظريات السياسية والنقدية, مرجع سبق ذكره, ص187

[2]- محجوب أسيا, البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة , مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, تخصص إستراتيجية مالية , جامعة قالمة, 2011/2010, ص 147- 146.

[3]- طاهر لطرش, اقتصاد نقدي وبنكي, مرجع سبق ذكره, ص 350- 349.

1. **بنك الجزائر: يعرف بنك الجزائر على انه** مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي بحيث يخدع لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجر في علاقاته مع الغير، ورأسماله مكتسب من طرف الدولة، وهو يمثل قمة الجهاز المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وبنك الإصدار الوحيد في الجزائر، وهو المسئول عن تسيير السياسة النقدية في البلاد. ويسير بنك الجزائر من طرف:
   - محافظ ويقوم بمساعدة ثلاث نوابه بإدارة أعمال البنك المركزي، ويعين كلا من المحافظ ونوابه من طرف رئيس الجمهورية.[1]
2. **مجلس النقد والقرض:** يعتبر مجلس النقد والقرض من أهم الهيئات التي تم إنشائها في إطار قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والصلاحيات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد.

ويتشكل مجلس النقد والقرض من :

- محافظ رئيسي: ويعين بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات كاملة.
- ونواب المحافظ كأعضاء: يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات بالترتيب.
- وثلاثة موظفين: يعينهم رئيس الحكومة.

فصلاحيات مجلس النقد والقرض واسعة جدا في مجال النقد والقرض ومن أهمها:

1. صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة من خلال:
   - تحديد ميزانية بنك الجزائر وخلال السنة المالية يدخل عليها التعديلات التي يعتبرها ضرورية.
   - الموافقة على نظام مستخدمي البنك الجزائري مع تحديد سلم رواتبهم.
   - يحدد شروط توظيف الأموال العائدة للبنك المركزي.
2. صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.
   - إصدار النقد بمراعاة نظام التغطية، ضبط الكتلة النقدية.
   - تنظيم ومراقبة سوق الصرف وغرف المقاصة.
   - تحديد شروط إنشاء بنوك خاصة ونشاط بنوك أجنبية.[2]

3. **البنوك والمؤسسات المالية:**

أ- **البنوك التجارية:** يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها، أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية، إجراء العمليات المتمثلة في جمع الودائع من الجمهور، منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة تحت تصرف الزبائن مع السهر على إدارتها.

---

[1]- علي حبيش, اثأر الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبيض الأموال في الجزائر, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير تخصص نقود مالية وبنوك, جامعة سعد دحلب, بالبليدة, 2006, ص 62.61.

[2]- بحوصي مجدوب, استقلالية بنك الجزائر(مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90والامر 11/03, مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد16, كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير, جامعة بشار, 2012, ص100- 101.

ب- **المؤسسات المالية:** يعرف قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111.[1]

4. هيئات الرقابة:

1.4.لجنة الرقابة المصرفية: تنص المادة 143 من قانون النقد والقرض على أن تنشا لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة وتتشكل اللجنة المصرفية من:

- محافظ بنك الجزائر رئيسا، ويعوضه نائبه في حالة غيابه .
- قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا .
- عضوين يتم اختيارهما نظرا لكفاءتهما.

وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندة، كما يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق زياراتها الميدانية إلى مراكز البنوك والمؤسسات المالية.[2]

2.4.مركزية المخاطر: في إطار الوضع الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل البنكي تتزايد المخاطر المرتبطة بالقروض. ويحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على التقليل من المخاطر، وفي هدا الإطار أسس قانون النقد والقرض في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع هده المعلومات سميت مركزية المخاطر. ولقد فرض بنك الجزائر على كل هيئات القرض التي لها نشاط على التراب الوطني الانضمام إلى هده المركزية واحترام قواعد عملها احتراما صارما.[3]

3.4.مركزية عوارض الدفع: قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية لعوارض الدفع طبقا لإحكام المادة 98 من الأمر رقم 03- 11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، وعالج المشرع تنظيم هذه المركزية من خلال نظامين لبنك الجزائر، الأول رقم 92-02 المؤرخ في 22مارس 1992 يتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها، والنص الثاني يتمثل في النظام رقم 08-01 المؤرخ في 20 يناير 2008 يتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، وبموجب النظام رقم 11-07 المؤرخ في 9اكتوبر 2011، تعود لمركزية عوارض الدفع عدة مهام في إطار تعزيز الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية .[4]

---

[1]- لونيس هدى, إشكالية تسيير السيولة في الجزائر (1992-2009), مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية, جامعة الجزائر, 2012/2011ص 71 -72.

[2]- منار حنينه, المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر, مذكرة ماجستير في القانون, كلية الحقوق, جامعة قسنطينة 2014/2013, ص88

[3]- الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, مرجع سبق ذكره, ص 206, 207.

[4]-ختير فريدة, الرقابة المصرفية في الجزائر, أطروحة الدكتوراء, علوم قانونية , كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة جيلا لي ليابس, سيدي بلعباس, 2017-2018 , ص 221.

4.4.جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة: إن جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم احد وسائل الدفع وهي الشيك. وقد تم إنشاء هدا الجهاز بموجب النظام رقم 03-92 المؤرخ في 22مارس 1992 ويعمل هدا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.[1]

[1]- طاهر لطرش, الاقتصاد النقدي والبنكي, مرجع سبق ذكره, ص377.

المبحث الثاني

ماهية البنوك الخاصة في الجزائر

تساهم البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد بصورة واضحة وفعالة للنهوض بالاقتصاد الجزائري نحو السير الحسن، وأدت دورا هاما في تطوير العمليات المصرفية وتقديم الخدمات الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الخاصة

ظهرت البنوك الخاصة وتطورت مع الثورة الصناعية حتى منتصف القرن التاسع عشر وتمثلت أعمالهم البنكية في إصدار البنكنوت خاصة بواسطة بنك انجلترا.[1]

و قدمت عدة تعريفات للبنوك الخاصة يمكن إجمالها فيما يلي:

البنوك الخاصة: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أم معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي)[2].

كما تعرف بأنها البنوك التي تأخذ شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.[3]

ويعرف البنك الخاص بأنه منشأة مالية ذات رأس مال خاص تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها وتنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجات الجمهور وإقراضها للآخرين وفق أسس ومعايير متفرقة.[4]

المطلب الثاني: خصائص البنوك الخاصة

تتميز البنوك الخاصة بعدة خصائص ويمكن تلخيصها فيما يلي:

*هي مؤسسات مالية أو بنوك ملكيتها للأشخاص طبيعيين أو معنويين يخضعون للقانون الخاص.

*طبيعة رأسمالها خاصة.

* بما أنها ليست بنوك عمومية، فيمكن ملاحظة اختفاء الحواجز البيروقراطية.

* بما أن هدف هذه البنوك ذو طابع تجاري بحت إلا وهو الربح، فإنها تسعى إلى تقديم أحسن الخدمات التنافسية. و يحظى هذا النوع من البنوك بشبكة اتصالات واسعة ومتطورة حسب التكنولوجيا المتطورة.

* يستخدم هذا النوع من البنوك أحسن الطرق والأساليب في الإدارة والتسيير، كما يعتمد على الإطارات الكفاءة ذات المستوى العالي. [5]

---

[1]– صفاء حمادي، تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر– دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الوادي– ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص بنوك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي, 2015/2014 ص3.

[2]– متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، طبعة الأولى, دار الفكر ناشرون وموزعون, الأردن, 2010, ص47.

[3]– خالد أمين الله، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، طبعة الأولى, دار وائل للنشر, 2006, ص18.

[4]– سهام ميلاط، النظام القانوني للمؤسسات المصرفية في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر تخصص قانون أعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي, 2014/2013, ص18.

[5]– صفاء حمادي، مرجع سبق ذكره ص5.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك الخاصة

أولا: وظائف البنوك الخاصة.

تؤدي البنوك الخاصة مجموعة من الوظائف والمتمثلة فيما يلي:

- المشاركة في إعداد الدراسة المالية للمشاريع وتمويلها لمصلحة المتعاملين، وعلى أساس هذه الدراسة يحدد حجم الأمثل للتمويل وطرق التسديد ومدى توافقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والتوزيع والتحصيل وهذا يفيد البنك في معرفة مدى كفاءة المشروع الذي سيقدم على تمويله.
- تشجيع المتعاملين على الادخار لمواجهة مناسبات معينة، وهذا بإعطائهم فوائد مجزية على هذه المدخرات.
- استحداث خدمة البطاقات الائتمانية كونها بطاقات بلاستكية تحتوي على معلومات تعبر عن حاملها ورقم حسابه.
- يوصي أصحاب الدخول المرتفعة البنوك بإدارة أموالهم وممتلكاتهم والأولاد القصر بعد وفاتهم، وذلك بتحديد البنك لمجال استثمار هذه الأموال وكيفية التصرف في العوائد.
- تقديم خدمات غير تقليدية في الوقت الحاضر متمثلة في التحصيل والدفع نيابة عن المتعاملين و شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لهم، إضافة إلى إصدار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية وتحويل نفقات السفر والسياحة.[1]

ثانيا: أهداف البنوك الخاصة

تهدف البنوك الخاصة إلى ما يلي:

- الانفتاح على اقتصاد السوق الدولي الذي ولد الحاجة الضرورية لرأس المال الخاص.
- التركيز على مجهودات تكوين وتطوير وتحفيز الموظفين.
- مواكبة ومسايرة مختلف التطورات الاقتصادية.
- توسيع النشاط التجاري سواء المحلي أو الخارجي.
- استقطاب الموارد وتشغيلها بأفضل الطرق بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- تطوير العمليات المصرفية باستخدام أحدث الطرق و الوسائل.
- تطوير الهياكل الضرورية من أجل تقديم خدمات أفضل للزبائن ومن أجل التصرف بحسب توقعاتهم ومساعدتهم على إعداد مستقبل لهم في بلدهم.[2]

[1]– صحراوي انتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة بنك الخليج الجزائري وبنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص بنوك كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شهيد الوادي, 2015/2014 ص18.

[2]– صفاء حمادي، مرجع سبق ذكره ص8.

المبحث الثالث

واقع البنوك الخاصة في الجزائر

من أهم نتائج الإصلاحات التي بشرتها الجزائر ظهور البنوك الخاصة على الساحة المالية والمصرفية، والتي تزايد عددها بشكل كبير وأصبح يفوق عدد البنوك العمومية.

المطلب الأول: البنوك الخاصة المتواجدة في الجزائر

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك الخاصة الوطنية والبنوك الأجنبية بمزاولة نشاطها في السوق البنكية الجزائرية طبقا لقواعد القانون التجاري.

حيث تنقسم البنوك الخاصة إلى:

***أولا*: البنوك الخاصة برأس مال وطني (جزائري)**

تم منح ترخيص لهذه البنوك برأسمال جزائري من طرف مجلس النقد والقرض، ومن بين هذه البنوك:

البنك الاتحادي: أنشئ هذا البنك في 1995/05/07 برأس مال خاص مختلط وطني وأجنبي، وترتكز أعمال هذا البنك غي أداء نشاطات متنوعة منها: جمع الادخار، تمويل العمليات الدولية، والمساهمة في رؤوس الأموال الجديدة كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والإرشادات المالية للعملاء.

بنك الخليفة: تحصل على ترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 1998/03/25، واعتمد من طرف بنك الجزائر في1998/07/27 بموجب القرار98/04 بمساهمة تسعة (9) مساهمين برأس مال قدره 8.6 مليون دولار، وله 29 وكالات مزروعة عبر التراب الوطني، وهو بنك شامل وموجه لتمويل النشاطات التجارية والصناعية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمهن الحرة، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة البنكية الصادر بتاريخ 2003/05/29.

البنك المختلط: أنشئ هذا البنك بتاريخ 1998/06/11 ما بين البنك الخارجي الليبي بنسبة 50% من رأسماله وبمساهمة أربعة بنوك عمومية جزائرية بنسبة 50% هي الأخرى:BADR، BNA، BEA ، CPAأما فيما يخص نشاطه فهو مكلف بترقية الاستثمارات والتنمية في بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى القيام بكل العمليات البنكية، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة البنكية. [1]

البنك التجاري والصناعي الجزائري: وهو بنك أنشئ برأس مال قدره500 مليون دج للقيام بمختلف النشاطات والعمليات البنكية خاصة في مجال تمويل التجارة الخارجية، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة البنكية بتاريخ 2003/08/21 بعد إخلاله بقواعد العمل البنكي الواردة في قانون النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر.

---

[1]– سعدون عائشة، ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015/2014 ص116.

الشركة الجزائرية للبنك(CA): تحصل هذا البنك على ترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 1999/06/12، واعتمد من طرف بنك الجزائر في 1999/11/02، يعتبر شركة مساهمة أنشئ بالأغلبية من طرف مشرفين جزائريين برأس مال قدره 700 مليون دينار جزائري، وقد تم اكتتابه بمساهمة 83% من شركات جزائرية و7% من شركات تمويل أوروبية، سحب منه الاعتماد في 2005/12/27.

***ثانيا*: البنوك الخاصة الأجنبية**

قام مجلس النقد والقرض باعتماد بنوك خاصة أجنبية وهي:

بنك البركة: يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، وامتثالا لأحكام 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1999 المتعلق بالنقد والقرض تم إنشاء البنك في 20 ماي 1991 ليجعل مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، برأسمال 500 مليون دينار جزائري المساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دله البركة (السعودية)، وهو مرخص له القيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، ويدير 32 فرع.

الشركة العامة الفرنسية: أنشئت بتاريخ 4 نوفمبر 1999 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري مكتتب من طرف المؤسسة العامة الفرنسية بنسبة 49% و FIBA هولدينغ للمساهمة بنسبة 31% وSFS بنسبة 10% والبنك الإفريقي للتنمية بنسبة10% مقر الابيار.

المؤسسة العربية المصرفية: أسس بتاريخ 24 سبتمبر 1998 من طرف مجلس النقد والقرض، وهكذا ظهر بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر، والمعروفة تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، ليصبح في الواقع أول بنك خاص دولي وبدأ نشاطه في 2 ديسمبر 1998، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري في ديسمبر سنة 2009.

بنك الريان: أنشئ في 8 أكتوبر 2000، هو فرع لبنك قطري تم إنشائه من قبل مجموعة الفيصل التي مقرها قطر برأس مال قدره 30 مليون دولار مقره الرئيسي بئر مراد رايس، الجزائر العاصمة.

بنك ناتكسيس الأمانة الجزائر: أنشئ هذا البنك الأجنبي الخاص تحت هذه التسمية برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري ويعتبر هذا البنك نتيجة دمج بين القرض الشعبي الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية وهو تابع منذ أكتوبر 1997 إلى مجموعة البنوك الشعبية التي تعد المساهم الرئيسي في رأسماله.[1]

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه البنوك الخاصة في الجزائر.

تواجه البنوك الخاصة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر العديد من المشاكل يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

[1]– صفاء حمادي، مرجع سبق ذكره, ص16-17.

في إي اقتصاد يعتبر النظام المصرفي العصب الحيوي، والمساهم الفعال والرئيس في التنمية الاقتصادية لذا عملت الجزائر على تحرير هذا النظام وفتح المجال للقطاع الخاص، وإعادة هيكلة البنوك العمومية وتحضيرها للخوصصة.

وإذا كان قانون النقد والقرض قد سمح بتحرير هذا القطاع، إلا أنه ورغم مرور أكثر من عقد من الزمن، لم تعرف البنوك الخاصة في الجزائر تطورا ملحوظا، خاصة البنوك الخاصة ذات رأس مال جزائري، ومع ضعف الأداء المصرفي لدى البنوك العمومية، وما يحدث فيها من فضائح مالية في الآونة الأخيرة.

فان الوقائع تتبنى على أن البنوك الأجنبية هي التي ستملأ الفراغ الناتج عن فشل البنوك العمومية وانهيار البنوك الخاصة.

ومع قرار بنك الجزائر بوضع حد لنشاط الشركة الجزائرية للبنك نهاية سنة 2005، تكون الجزائر بذلك قد وضعت حدا نهائيا للتحكم في اقتصادها، وتركت لأوساط خارجية المجال لتوجيه وتسيير الاقتصاد الجزائري فهذا البنك كان أخر مؤسسة مصرفية جزائرية ذات رأسمال خاص ينشط في الجزائر.

والحقيقة تفرض أن نقول أن البنوك الخاصة انتهت منذ مدة، لما ضاعت ثقة المتعاملين معها، خاصة مع الفضائح السابقة التي زعزعت البلاد مثل فضيحة بنك الخليفة.

ومما يزيد في القضية مرارة، هو أن هذا الفشل التام في ميدان الإصلاح المصرفي الجزائري، جاء بعد خمسة عشر سنة من المصادقة على قانون النقد والقرض عام 1990، وبذلك تكون الجزائر قد قضت خمسة عشر سنة لتعود إلى نقطة الصفر، بل أدنى من نقطة الصفر، لأنها لم تكتف بالقضاء على البنوك الخاصة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك لتسحب منها الثقة بصفة نهائية، وأمام عجز البنوك العمومية، فإنه لم يبق إلا اللجوء إلى البنوك الأجنبية للتحكم في القطاع المصرفي الجزائري.

تجدر الإشارة إلى أن تجربة المصارف الجزائرية الخاصة في الجزائر تجربة قصيرة، تتطلب الكثير من المجهودات، والإصلاحات الإضافية، فلابد على الدولة أن تدعمها وتنظمها وتطورها أكثر، إضافة إلى تفعيل دور البورصة والسوق النقدية، فهي الأماكن الملائمة لعمل القطاع الخاص بصفة عامة، والمصارف بصفة خاصة، وأن تجعل من القطاع العمومي المصرفي مكملا للقطاع المصرفي الخاص حتى يمكن إيجاد نظام مصرفي كامل ومتكامل يستجيب لمتطلبات التحول الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر.

وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق جودة الخدمات المصرفية وخلق منافسة بين المصارف، ومن بين أهم المصارف التي ظهرت في هذه الفترة، نجد بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل وبعد بداية منذ سنة 1990

[1]-علي حبيش، أثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، مرجع سبق ذكره, ص 73.

شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي، بهدف التهيئة للعمل نشاطها، مما أدى بهذه البنوك للوقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري.

1. **أزمة بنك الخليفة:** إن مشكلة هذا البنك هي نتائج للعديد من الأسباب، أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي، وكان ذلك حال بنك الخليفة الذي تأسس سنة 1998 من قبل صاحبه السيد خليفة لعروسي وهو صيدلي، وعلى أساس المغامرة قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المودعين الجزائريين ليحصلوا عليها، مثل معدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراء تعادل ضعف من راتب الزبون.....الخ، وهذا كله بغرض جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كما قدم هذا البنك عروضا خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي، وحسب ما أشارت إليه اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، فان أهم سبب لأزمة بنك الخليفة هو سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر، والتي تجلت من خلال:

- ✓ عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك.
- ✓ التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.
- ✓ المراجعة الغير منتظمة لملفات التوطين.
- ✓ غياب المتابعة والرقابة، وعدم احترام قواعد الحذر.

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبالتالي عدم القدرة على السداد مستحقات الزبائن لهذا قامت السلطات بعد اتخاذ قرار تصفية البنك بالعديد من الإجراءات لغرض ضمان حقوق المودعين، حيث قامت شركة ضمان الودائع بتقدير تعويضات بقيمة 600.00دج لجميع المودعين، وهو ما لم يكن كافيا، مما اضطر مصفي البنك إلى تطهير الحسابات وبيع أصول البنك.

2. **أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري:** نفس الشيء حدث مع هذا البنك الذي تم اعتماده سنة 1988 من طرف بنك الجزائر وفي إطار برنامج الرقابة الشاملة الذي قام به بنك الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا البنك، وجد مفتشون العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي من بينها:

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة.
- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر. [1]

[1]- أمال عياري، أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 6-7 ماي 2012, ص13.

- عدم وجود احتياطي إجباري.
- تجاوزات لقوانين الصرف.

كل هذه الأمور وغيرها أدت إلى فقدان البنك التجاري والصناعي الجزائري للسيولة وعدم قدرته على تعويضها، مما جعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته نحو المودعين، لذا قررت اللجنة المصرفية في 2003/08/31 سحب الترخيص من هذا البنك.

3. أزمة الشركة الجزائرية للبنوك: تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 1999/06/12، واعتمدت من طرف بنك الجزائر في 1999/11/02.

وقد أصدرت اللجنة البنكية وهي إحدى هيئات بنك الجزائر إلى جانب مجلس النقد والقرض، مقررا يوم 2005/12/27 يقضي بسحب الاعتماد الممنوح له ووضع البنك المذكور قيد التصفية، وتم تعيين مصفين للقيام بعمليات التصفية، ويشير ذلك المقرر أن اللجنة عاينت عدم ملاءة هذا البنك التي تفاقمت باعتراف مساهمي البنك بعدم قدرتهم على تكوين رأس مال المطلوب، وعاينت اللجنة أيضا استمرارية حالة عدم سيولة البنك وبالتالي أثبتت حالة توقف هذا البنك عن الدفع.

وقد شهد القطاع المصرفي العديد من الأزمات بعد تصفية هذه البنوك اثر إعلان عدم قدرتها على التسديد، حيث قامت اللجنة البنكية ومجلس النقد والقرض بسحب الاعتماد من عدة بنوك، خاصة بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك على غرار البنك الدولي الجزائري وبنك الريان الجزائري.....الخ وكانت النهاية بزوال جميع البنوك الخاصة ذات رأس مال جزائري. [1]

[1]– أمال عياري، أبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص14.

خلاصة

لقد مر النظام المصرفي في الجزائر بعدة إصلاحات قبل التسعينات وبعدها حتى صدر قانون النقد والقرض 90-10 الذي اعتبر منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من اجل القضاء على النظام القائم على المديونية والتضخم.

سمح قانون النقد والقرض90-10 بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية، حيث واجهت هده البنوك عراقيل متعددة، وتعرضت إلى أزمات أثرت على مصداقية النظام المصرفي الجزائري إلى أنها تمثل نقطة تحول هامة في مسيرته نحو الانفتاح.

ونتيجة لذلك فان ظهور البنوك الخاصة على الساحة المالية والمصرفية, وبسبب ماتوفره من مدخرات مالية لاقتصاد أي دولة وجب دعمها وتسهيل نشاطها لغرض تمويل الاستثمارات والمشاريع المختلفة التي تعود منفعتها بالإيجاب على وتيرة النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

مدخل:

حسب اطلاعنا في حدود ما توفر لدينا من معلومات حول البحث, هناك العديد من دراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع النظام البنكي والبنوك الخاصة من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هده الدراسات بين العربية والأجنبية، ولعرض هذه الدراسات سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت إلى النظام البنكي.

المبحث الثاني: الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت إلى البنوك الخاصة.

المبحث الثالث: ما يميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية.

المبحث الأول:

الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت إلى النظام البنكي

تم الإشارة في هذا المبحث إلى دراسات عربية والأجنبية التي تتعلق بالنظام البنكي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية التي تطرقت إلى النظام البنكي

1- بطاهر علي **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** 2006، والتي هدفت إلى تقييم اثر الإصلاحات على دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، وتم التوصل إلى أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة لنجاح الإصلاح المالي، والإصلاح المالي خطوة رئيسية في الإصلاح الاقتصادي، وأهمية الاعتماد على النظام المصرفي في تمويل التنمية واستمرار محدودية النظام المصرفي في أداء وظيفته الأساسية كوسيط مالي.[1]

2- بورمة هشام **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية** 2009، والتي هدفت إلى معالجة التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية واندماج أسواق المال العالمية، وكيفية وضع آليات و استراتيجيات لتحديث البنوك وترقية العمل المصرفي من اجل التكيف بفعالية وبكفاءة مع تلك التحديات، حيث توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن مكونات النظام المصرفي والمالي تختلف من بلد لآخر وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي ودرجة الابتكار المالي التي توصلت إليه الدولة فوجود نظام مصرفي ومالي متطور يعتبر من بين مقومات ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره من تدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات عجز.[2]

3- بوشرمة عبد الحميد **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية** 2010، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التحديات التي أصبحت تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية، وتم التوصل إلى أن للجهاز المصرفي دور وأهمية في تمويل برامج التنمية وانه يسمح بتسهيل عملية انتقال الموارد بين الوحدات الاقتصادية، هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري تتسم بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام وسيطرته الكاملة على السوق المصرفي.[3]

---

[1]- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه فرع التحليل الاقتصادي كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/2005.

[2]- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية مذكرة ماجيستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة 2009/2008.

[3]- بوشرمة عبد الحميد، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2010/2009.

4- صوفان العيد **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة** (دراسة تجربة جزائرية) 2011، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الطرق المتبعة في الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و الهدف منها إبراز دور الجهاز المصرفي الجزائري في دعمه للقطاع الخاص باعتباره شريك في التنمية و تحديد العقبات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري كآلية لدعم برامج الخصخصة، من بين النتائج التي تم التوصل إليها هي عدم حداثة أداء الجهاز المصرفي الجزائري الذي لا يزال تقتصر وظائفه على قبول الودائع ومنح الائتمان، ضعف ثقة الجمهور والمتعاملين بالجهاز المصرفي الجزائري خاصة في ظل نقص السيولة المتكررة التي تعرفها البنوك الجزائرية والتي ممكن أن تتحول إلى أزمة سيولة، هناك نقائص يعاني منها الجهاز المصرفي منها ما يتعلق بالقروض الربوية وعدم توافر شبابيك للمعاملات الإسلامية[1].

5-بعلي حسني مبارك **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة** 2012، هدفت هذه الدراسة إلى بيان انعكاسات التطورات الاقتصادية الجديدة على النشاط المصرفي بشكل عام وعلى الجهاز المصرفي الجزائري بشكل خاص مع تحليل وتقييم أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري و تحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها البنوك الجزائرية لرفع كفاءة أدائها ودعم قدراتها التنافسية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة. وتم التوصل إلى أن تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة في المرحلة الراهنة لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وتمكين البنوك الجزائرية من اكتساب المقومات التنافسية لمواجهة التحديات التي فرضتها تغيرات البيئة المصرفية على المستويين الداخلي والخارجي[2].

6- زرياحن محمد **النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الإقتصادية**2012، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الإصلاحات على دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية وذلك من خلال إعطاء فكرة على تطور هذا النظام تاريخيا، تم توصل إلى إمكانية الجهاز المصرفي مواكبة كل الإصلاحات التي تمت والإصلاحات المستقبلية على مستوى المؤسسات العمومية منها المصارف وذلك للاستجابة أكثر مع التحولات الاقتصادية الجديدة والتي يفرضها منطق اقتصاد السوق.[3]

---

[1]- صوفان العيد, دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة دراسة تجربة الجزائرية مذكرة ماجيستر فرع إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2011/2010.

[2] - بعلي حسني مبارك, إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة مذكرة ماجستير فرع إدارة مالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2012/2011.

[3]- زرياحن محمد, النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير جامعة وهران 2012/2011.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تطرقت إلى النظام البنكي

1. BOUKHOUDMI FEDIA، **CONTRIBUTION à L'étude DE LA Réforme BANCAIRE EN Algérie**، 2010/2009.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد النظام المصرفي الجزائري في الفترة الاستعمارية، والكشف عن التغيرات في النظام المصرفي، وتحليل تطور الإصلاح المصرفي منذ صدور القانون الأول، حتى يومنا هدا، عرفت هده الفترة تسلسل عدة نصوص تشريعية. حيث يسعى النظام إلى الانفتاح من جديد نحو الخارج. من اجل تحقيق استقلال الجزائر، وكرست الدولة نفسها من خلال خلق أفضل الظروف للتطور المنظم للاقتصاد الوطني وتأسيس الرغبة في اكتساب اقتصاد السوق وعدة قوانين من اجل تجسيد هدا التوجه الاقتصادي الجديد.[1]

2. ISHAQ HASINI، KHADRA DAHOU، **the evolution of the Algerian banking System University** of mascara 2018.

هدفت هده الدراسة إلى ألقاء الضوء على النظام المصرفي الجزائري من خلال التحقيق في مراحل تطوره ابتدءا من الاستقلال (1962)، وركزت الدراسة على المراحل الحاسمة في تطور النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى ذلك حللت الدراسة عدة مؤشرات للقطاعات المصرفية في الجزائر مثل (انتشار سعر الفائدة ،ملكية البنوك، نشاط البنوك). علاوة على دلك أجرت مقارنة بين القطاع المصرفي الجزائري والقطاعات المصرفية في دولتين (المغرب وتونس) كشفت الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري شهد تحولات عديدة وأنشأت السلطات الجزائرية نظاما مصرفيا جزائريا ليحل محل النظام المصرفي الاستعماري ونتيجة لذلك تغير النظام المصرفي الجزائري بشكل جدري.[2]

3. Selah El-DIN Chérit، Ghanam Hadjira، **The role of Electronic Payment Systems in the development of the Algerian banking system**2018 **.**

هدفت هده الدراسة إلى فهم أهمية الدفع الالكتروني واستخدامها في تطوير النظام المصرفي الجزائري، ونظرا لأهمية الصيرفة الالكترونية التي يقدمها الاقتصاد حاولت الجزائر النهوض باقتصادها من الركود الشديد وتسريع حركته، من خلال ذلك توصل الباحثين لعدة نتائج :

- عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات في الفترة الأخيرة .
- فيما يتعلق بطرق الدفع للالكتروني هناك جهود من قبل السلطات لإصدار بعض البطاقات المصرفي

[1]- Boukhadmi Fedia, Contribution à l'étude de la réforme bancaire en Algérie, Magister, Faculté des Sciences Juridiques et Administratives, Département de Droit, Université d'Oran 2010/2009.
[2]- Ishaq Husseini, Khadra Daho، the évolution of the Algérien banking system, management Dynamics in the know ledge économe Volume 6 (2018) N ° 1), Université de Mascara, 2018.

- دخلت الجزائر عالم البنوك عبر الانترنت من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية الجزائرية وقد زودت البنوك بهذه التكنولوجيا. [1]

4. NADIA AFROUNE، **Analyse de certaines réformes économiques Apportées au système financier algérien**، 2019**.**

هدفت هده الدراسة إلى تحليل الإصلاحات التي ادخلها قانون النقد والائتمان وتقدير مدى تطبيق هده الإصلاحات وللقيام بذالك قامت الباحثة بتحليل الإصلاحات التي أدخلت على البنك المركزي، وسعر الفائدة والنظام المصرفي وسوق المال، واستنتجت الباحثة أن معظم الإصلاحات لم تنفد، وأعيدت صياغة الآخرين وذلك لترك الجزائر في نظام مقيد وتأخير الانتقال إلى اقتصاد السوق.[2]

المبحث الثاني:

الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تطرقت إلى البنوك الخاصة

تمت الإشارة في هدا المبحث إلى الدراسات العربية والأجنبية التي تتعلق بالبنوك الخاصة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية التي تطرقت إلى البنوك الخاصة

1- بن عيسى بن عبلة، قرش عبد القادر، **الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر**- مع الإشارة لبنك البركة الجزائري-، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وأفاق ممارسة العمل المصرفي الإسلامي في المصارف الخاصة في الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الخاصة الجزائرية تبذل جهد لتطوير العمل المصرفي الإسلامي خاصة في ظل وجود شريحة كبيرة من الجزائريين ترفض أي نوع من التعاملات الربوية، ويعد في هذا الإطار بنك البركة الجزائري رائد الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر[3].

2- سفيان بن عبد العزيز، **مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني في دعم المنتوج المحلي** – دراسة حالة بنك الخليج- 2019، هدفت هذه الدراسة الإشارة إلى مدى مساهمة المؤسسات المصرفية الخاصة في تمويل النشاط الاستثماري على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال استعراض تجربة

[1]- Salah El-DIN Chérit, Ghanam Hadji ra, le rôle des systèmes de paiement électronique dans le développement du système bancaire algérien, roaiktissadiareviewissn2253-0088 08 (02)/2018,Université Mohamed Boudiaf Al-Msila 2018.

[2]- NADIA AFROUNE,Analyse de certaines réformes économiques Apportées au système financier algérien, Revue algérienne du développement économique, Université Bejaia, 2019.

[3]- بن عيسى بن عبلة، قرش عبد القادر، الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر مع الإشارة إلى بنك البركة الجزائر مقال منشور بمجلة دفاتر اقتصادية العدد2 .

بنك الخليج الجزائر كتجربة رائدة في هذا المجال، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن لهذا البنك دور كبير في تغطية مختلف طلبيات الزبائن في مجال إنشاء المشاريع[1].

3- مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، **محددات أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري** 2020، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على أداء البنوك الخاصة في الجزائر في ظل تطبيق سياسات لتحرير المالي كأحد متطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق، توصلت الدراسة إلى تدني مستوى الأداء المالي للبنوك الخاصة بسبب اعتمادها على الودائع في تكوين رأس المال والإبقاء الأدوار التقليدية للبنوك بالشكل المتناقض ومتطلبات التحرير المالي الذي لم يستوفي جميع شروطه.[2]

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية التي تطرقت إلى البنوك الخاصة

1) Bou abdallâh Wassila، Attar Abdul Hafez، **L'évolution du système bancaire algérien، une étude comparative des banques publiques et privées(2006/2016)**، 2018 .

هدفت هده الدراسة إلى تحليل مكانة البنوك الأجنبية ذات رأس مال أجنبي في الجزائر ومعرفة مدى اندماجها في الوسط الاقتصادي بالاعتماد على مختلف مؤشرات النشاط البنكي والمعطيات المنتقاة للفترة الممتدة من 2006 إلى 2016. وتوصلت هده الدراسة إلى أن تأسيس البنوك الأجنبية في الجزائر له تأثير مباشر على التنمية القطاع المصرفي وتمكنه هده البنوك الخاصة من تمييز نفسه. وتظهر المؤشرات العالمية أن الوساطة المصرفية أخد في تحسين تدريجيا في الجزائر من حيث تطوير الشبكة وعدد مستوى الودائع المحصلة.[3]

2) TAHRAOUI Mohammed ،BENBAYER Habib ،Behaviors **analysis of private banks facing regulatory requirements in Algeria**، 2019.

هدفت هده الدراسة إلى تحديد وتحليل سلوك البنوك الخاصة في الجزائر في مواجهة القيود التنظيمية المتزايدة خلال الفترة 2010-2017. استنادا إلى تقارير نشاط البنوك الخاصة وكذلك على جميع النصوص التنظيمية الصادرة منذ عام 2009، سلط الباحثين الضوء على دور السياق الاقتصادي والتنظيمي الجديد في أصل السلوك الدفاعي للبنوك الخاصة. يمكن تلخيص هذا السلوك الاستراتيجي في الخطوط الرئيسية الأربعة التالية: توحيد الأعمال الأساسية، تباطؤ تكاليف التشغيل (تكاليف التشغيل العامة)، زيادة النسبة (قروض/ ودائع)، تأجيل خطة التنمية.

---

[1]- سفيان بن عبد العزيز وآخرون، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني وفي دعم المنتوج المحلي دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة بشار، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة جامعة طاهري محمد بشار-الجزائر، العدد2، سبتمبر2019.

[2]- مدياني محمد، طلحاوي فاطمة الزهراء، محددات أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة ادرار، العدد1،افريل 2020.

[3] -Bou abdallâh Wassila, Attar Abdul Hafez,L'évolution du système bancaire algérien, une étude comparative des banques publiques et privées(2006/2016), Journal de recherche et d'études commerciales, N°:4 septembre2018.

أكدت الدراسة انه لا يمكن لسلوك البنوك الخاصة إلا أن يكون دفاعيًا، حيث أن حتمية الامتثال المالي لها الأسبقية على تطوير البنوك الخاصة.[1]

3) Soumaya Ben Abdulla ،Algerian، **banking system analysis: between private and public banks which place for the financing of Algerian economy?** 2019**.**

هدفت هده الدراسة إلى تقديم لمحة وصفية حول سير القطاع المصرفي الجزائري لغرض تحليل دقة أداءه بحيث شملت هده الدراسة مجمل البنوك العمومية الجزائرية والخاصة، قامت الباحثة باستعراض واقع القطاع المصرفي الجزائري عبر قياس أهم المؤشرات المالية التي بإمكانها توضيح دقة أداء البنوك وذلك لغرض تقييم مستوى الوساطة لمصرفية وهذا من اجل الكشف عن أهم معوقات المنظومة المصرفية الجزائرية، تبين النتائج المحصل عليها انه على الرغم من دقة أداء البنوك الخاصة تبقى مساهمتها في تمويل الاقتصاد المحلي ضئيلة مقارنة مع نظيرتها العمومية.[2]

4) Mohammad tahraoui، habib benbayer، **impact of regulation on the profitability of banks: case of private banks in Algeria for the period (2010/2017**)، juin 2020.

هدفت هده الدراسة إلى القيام بدراسة اثأر التنظيم على مرد ودية البنوك الخاصة بالجزائر في ظل مشهد مصرفي يتسم بهيمنة البنوك العمومية. بالاعتماد على الأرصدة الوسيطة للتسيير ونسب الاستغلال لستة بنوك خاصة، قام الباحثين بتحليل اثر الإطار التنظيمي الجديد على مردودية هذه البنوك خلال الفترة (2017/2010). وبالتالي فان ربحية البنوك الخاصة تتأثر سلبا لكنها تظل مرضية بالمعايير الدولية.[3]

[1]- TAHRAOUI Mohammed, BENBAYER Habib, Behavior analyses of private Banks facing regulator requièrent in Algérie des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales,Volume:12 / N°:2, 2019.
[2]- Soumaya Ben Abdullah, Algerian banking system analysis: between privet and public bank: which place for the financing of Algerian economy? Journal of Economics and Human Development, Volume 10 N°: 2,2019.
[3]- Mohammad tahraoui, habib benbayer, impact of regulation on the profitability of banks: case of private banks in Algeria for the period (2010/2017), humans , socials, volume6, numéro1, juin 2020.

المبحث الثالث:

مميزات الدراسات السابقة عن الدراسات الحالية.

سوف ندرس في هذا المبحث أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف وكذا الفجوة العلمية وجوانب الاستفادة من هذه الدراسات.

المطلب الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت النظام البنكي والبنوك الخاصة تبين أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة والمتمثلة فيما يلي:

أوجه التشابه:

من حيث المنهج: اتبعت الدراسة الحالية المنهج التاريخي والوصفي التحليلي حيث تشابهت مع العديد من الدراسات منها دراسة (بطاهر علي)، ودراسة (صوفان لعيد).

من حيث المتغيرات الخاضعة للبحث: تتفق الدراسة الحالية في متغير البحث اي النظام البنكي مع دراسة (بورمة هشام) ودراسة(بوخدمي فاديا)، والمتغير البنوك الخاصة مع دراسة(بوعبد الله وسيلة) ودراسة (سوفيان بن عبد العزيز).

من حيث الأداة: تشابهت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات في استخدامها دراسة حالة، مثل دراسة (سفيان بن عبد العزيز) و دراسة (بن عيسى بن عبلة).

أوجه الاختلاف:

الهدف: هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة تطور النظام البنكي والعراقيل التي تواجه البنوك الخاصة في الجزائر، بينما هدفت دراسة(بوشرمة عبد الحميد) إلى معرفة التحديات التي أصبحت تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية، في حين هدفت دراسة(بعلي حسني مبارك) إلى بيان انعكاسات التطورات الاقتصادية الجديدة على الجهاز المصرفي الجزائري بشكل خاص، ودراسة(طهراوي محمد) هدفت إلى تحديد وتحليل سلوك البنوك الخاصة في الجزائر في مواجهة القيود التنظيمية المتزايدة خلال فترة(2017/2010).

من حيث المتغيرات الخاضعة للبحث: تطرقت الدراسة الحالية إلى متغيرين أساسيين هما النظام البنكي والبنوك الخاصة، بينما الدراسات السابقة تطرقت إلى إحدى المتغيرين مثل دراسة(بورمة هشام، زرياحن محمد، إسحاق حسيني وخضرة دحو) التي تطرقت النظام البنكي، ودراسة(سمية بن عبد الله، محمد طهراوي وحبيب بن باير) التي تطرقت إلى البنوك الخاصة.

من حيث بيئة الدراسة: تم إسقاط الدراسة الحالية في مصرف السلام الجزائر بينما دراسة (سفيان بن عبد العزيز) في بنك الخليج 2019، ودراسة (بن عيسى بن عبلة) في بنك البركة الجزائر.

من العرض السابق يتضح لنا أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية بتطرقها إلى تطورات النظام البنكي والعراقيل التي تواجه البنوك الخاصة في الجزائر.

المطلب الثاني: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

أولا: الفجوة العلمية

من خلال استعراض أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب، تمثلت الفجوة العلمية التي تعالجها هده الدراسة في:

- ❖ تضمنت هده الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات التاريخية.
- ❖ تنوعت هده الدراسة في المنهج حيث شملت المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي.
- ❖ استخدمت هذه الدراسات المراجع والأطروحات والمجلات والمقالات، مع دراسة حالة مصرف السلام الجزائري من اجل جمع البيانات بدقة اكبر.

ثانيا: الاستفادة من الدراسات السابقة

هناك عدة جوانب استفادة منها الدراسة الحالية من الدراسات السابقة المتمثلة فيما يلي:

- ➢ استفادة الدراسة الحالية من مجتمع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة بسيطة للعنوان البحثي المرسوم بتطور النظام البنكي و معوقات البنوك الخاصة.
- ➢ استفادة الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى المنهج الملائم لهذه الدراسة.
- ➢ وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات دراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها.

خلاصة

من خلال هذا الفصل استعرضنا مختلف الدراسات والأبحاث العلمية السابقة التي تناولت النظام البنكي والبنوك الخاصة، حيث بينة لنا أن النظام البنكي قطاعا فعالا في إدارة الاقتصاد أي دولة ومواكبة التطورات التي يمر بها، وان البنوك الخاصة هي التي تقوم برفع أداء وتطوير الجهاز المصرفي.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية لمصرف السلام الجزائر "وكالة ادرار "

مدخل

لمعرفة أهمية البنوك الخاصة في الجزائر وتقييم دورها في الاقتصاد الجزائري، وجب علينا القيام بدراسة ميدانية لبنك السلام الجزائري ولأدائه كبنك خاص وبنك إسلامي وتبعا لأغراض التي أنشا لأجلها, حاولنا تسليط الضوء على دراسة حالة إحدى آليات التمويل وهي تمويل الأفراد" كنموذج تطبيقي" ولتحقيق هذا الهدف قسمنا هدا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقييم تجربة بنك السلام الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتمويلات التي يقدمها بنك السلام الجزائر– وكالة ادرار.

المبحث الأول

تقييم تجربة مصرف السلام الجزائري

سنحاول فيما يلي تقديم المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مصرف السلام الجزائر من خلال التعريف به ونشأته، وهيكله التنظيمي وصولا إلى مصلحة التربص.

المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائر

مصرف السلام- الجزائر- هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، يعتبر ثاني بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري.

إن مصرف السلام- الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد.

1- مهمة المصرف: اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية، والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

2- رؤية المصرف: الزيادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

3- قيم المصرف: يمكن إيجاز مجمل قيم المصرف فيما يلي:

- **التميز:** يتبنى مصرف السلام الجزائر التميز كثقافة جماعية وفردية يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما يقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعا لتحقيق أهدافه.

- **الالتزام:** هو شعور بالمسؤولية على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل المتعاملين مع البنك و الزملاء.

- **التواصل:** لقد جعل المصرف من التواصل الداخلي والخارجي أهم أولوياته لإدراك انه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات للعملاء. [1]

المطلب الثاني: منتجات وخدمات المصرفية

لتلبية احتياجات وتوقعات عملائه على أفضل وجه، يقدم مصرف السلام الجزائر منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة مع ضمان احترام قيمه من بينها:

[1]- الموقع الالكتروني لمصرف السلام الجزائر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/03/31 . http://www.alsalam algeria.com

1- **عمليات التمويل:** يمول مصرف السلام الجزائر مشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى احتياجات التشغيلية والاستهلاكية ويقدم عقود للمشاركة والمضاربة، الاجار والمرابحة، الاستصناع و السلم والمزارعة.

2- **عمليات التجارة الخارجية:** يلتزم مصرف السلام الجزائر بتنفيذ عمليات التجارة الخارجية الخاصة بك بسرعة، من خلال تقديم حلول فعالة لك ومصممة ومتكيفة مع احتياجاتك مثل: الاعتمادات والخصومات المستندية، ضمانات بنكية.

3- **الاستثمارات:**

- يقدم مصرف السلام حلول جذابة وآمنة من اجل تحقيق التدفق النقدي الزائد لشركة ما.
- يجعل رأس مال أو الفوائض النقدية تنمو في أفضل ظروف من خلال الاشتراك في سندات الاستثمار وفتح دفتر ادخار، فتح حساب استثمار.

4- الخدمات:

يوفر مصرف السلام الجزائر خدمات مصرفية مبتكرة وسريعة وحديثة مثل:

- خدمات تحويل الأموال من خلال وسائل الدفع الآلية.
- خدمة البريد السريع.
- بطاقة الدفع الإلكتروني.
- بطاقة السداد الدولية "فيزا السلام المصرفية عبر الهاتف المحمول.
- أمان "خزائن".
- محطات الدفع الإلكترونية.
- أجهزة الصراف الآلي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام

1. الهيكل التنظيمي العام لبنك السلام "الجزائر"

يتكون الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام الجزائر من: [1]

[1]- الموقع الالكتروني لمصرف السلام الجزائر. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/03/31، http : //www.Alsalam algeria.com

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام – الجزائر

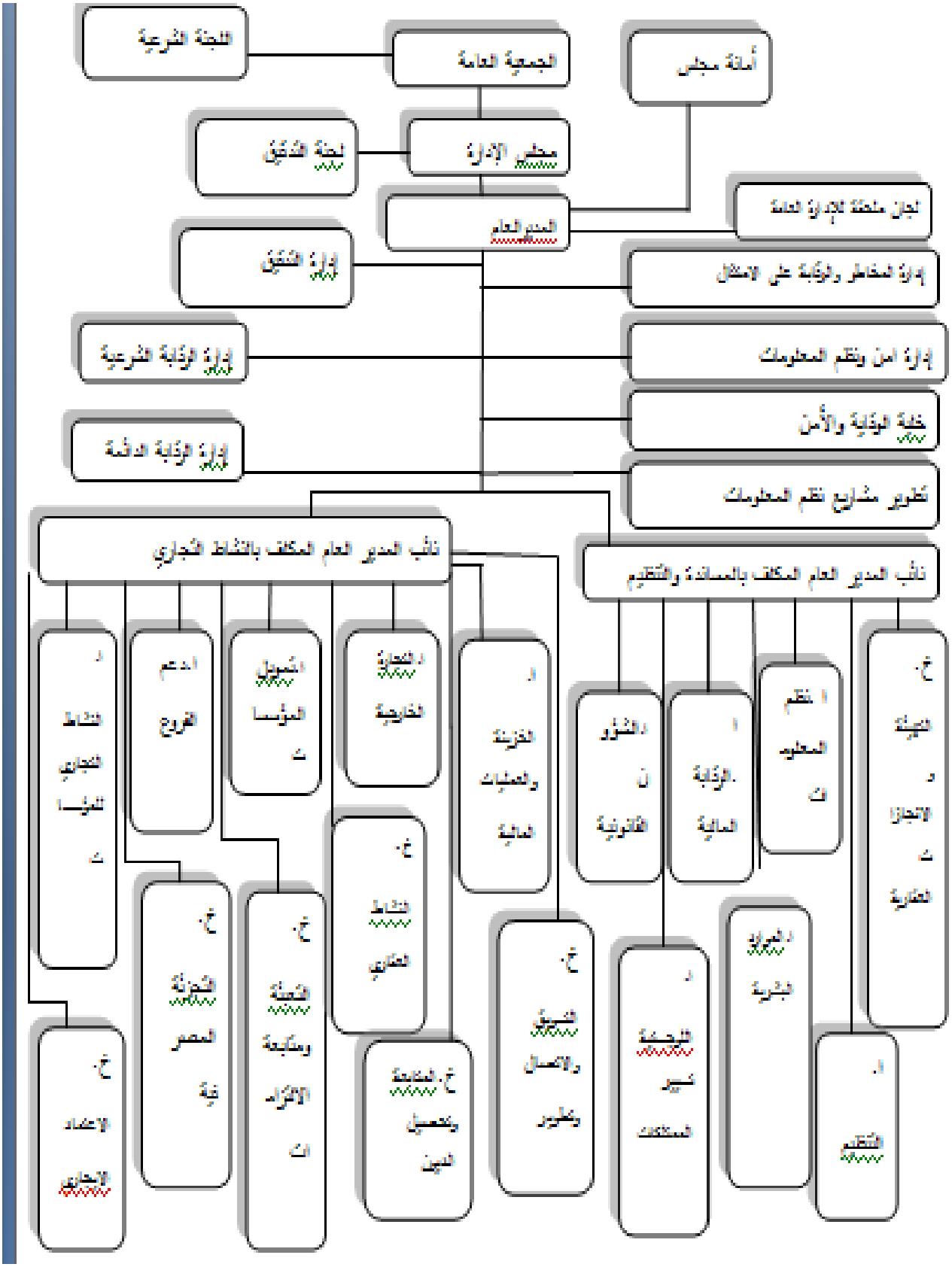

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمصرف السلام الجزائر.

2-**الهيكل التنظيمي لبنك السلام " لفرع ادرار"**

أعلن مصرف السلام "الجزائر" عن افتتاح فرعه الجديد في ادرار بتاريخ 31/10/2018 بشارع بوزيدي عبد القادر ملكية رقم 145 تجزئة رقم 03.

لبنك السلام "الجزائر" ثلاثة وكالات وهي كالتالي:

- وكالة الأفراد
- وكالة الشركات
- وكالة المختلطة

وبنك السلام- الجزائر"وكالة ادرار" يندرج تحت الوكالة المختلطة، سنتعرف على الهيكل التنظيمي الجزائري لوكالة ادرار من خلال الشكل رقم(2)، الذي يترأسه مدير إدارة ودعم الفروع كمسئول أول ويساعده عدة موظفين.[1] **(انظر الملحق رقم 1)**

[1] – مقابلة مع السيد باحمو زوبير ، رئيس مصلحة المستشارين بمصرف السلام الجزائر، بتاريخ 2021/4/5 على الساعة 15:30.

الشكل رقم(2)الرسم البياني التنظيمي للوكالة "المختلطة"

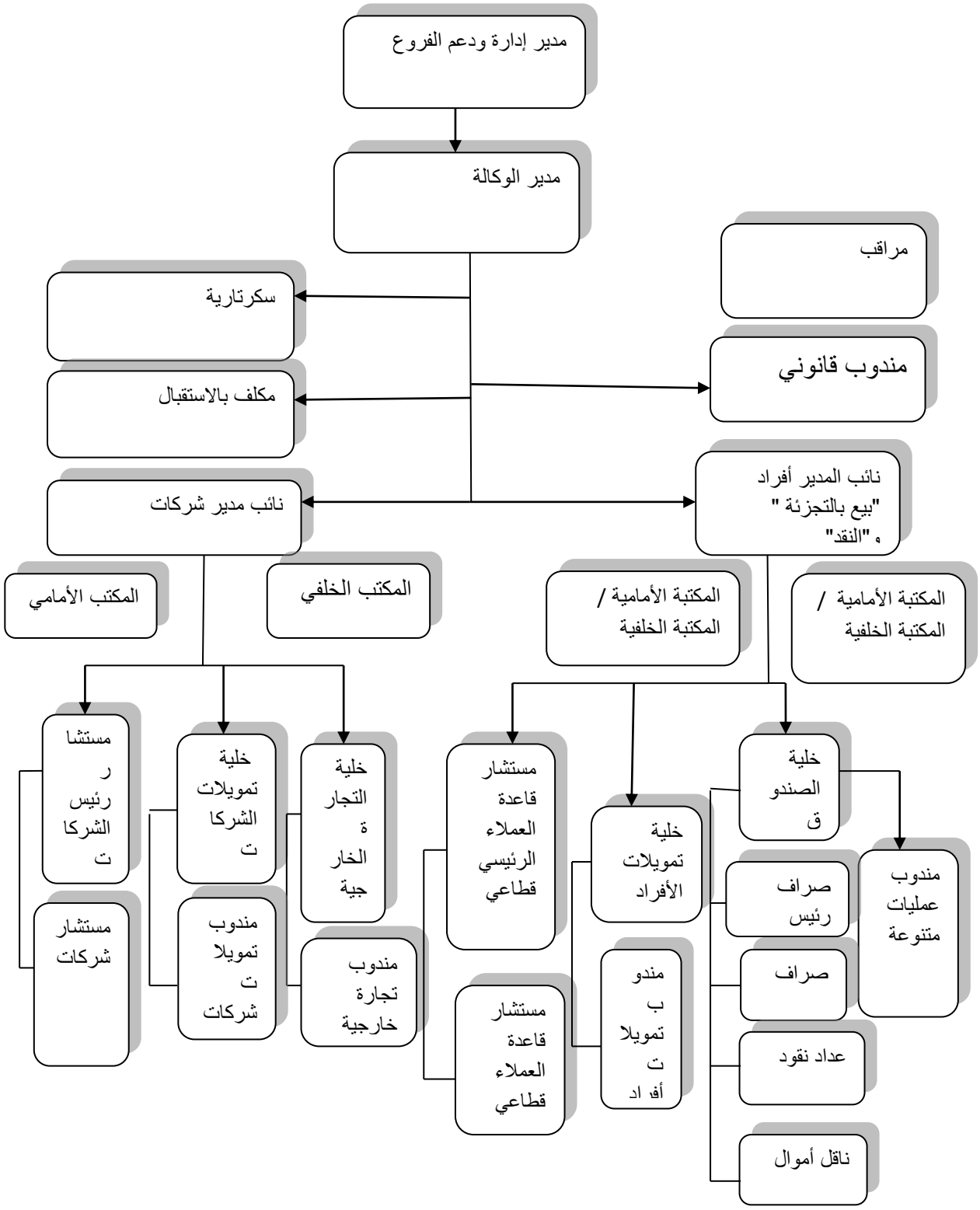

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(رقم1)

3. تعريف بمسئولي المناصب وعمل كل منهم:

- **مستشار الشركات:** يركز بشكل أساسي على الجانب التجاري "الشركات " على مستوى الوكالة .
- **مندوب تمويلات شركات:** تتكون وظيفة مندوب تمويلات الشركات بشكل أساسي على التحقق من امتثال الملفات ونقلها إلى الإدارة المركزية ، وإنشاء تصاريح التمويل ومتابعة سدادها.
- **مستشار أفراد:** ركز بشكل أساسي على الجانب التجاري من الخدمات المصرفية للأفراد.
- **مندوب تمويلات الأفراد:** تتكون وظيفة مندوب تمويلات الأفراد بشكل أساسي على التحقق من الملفات ومعالجتها وفقا للإجراءات الحالية لتمويل المستهلك والعقارات.[1] **(انظر الملاحق رقم 5،4،3،2)**

[1]– مقابلة مع السيد باحمو زوبير، رئيس مصلحة المستشارين بمصرف السلام الجزائر، بتاريخ 2021/4/5 على الساعة 15:30.

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية لتمويلات التي يقدمها بنك السلام الجزائر– وكالة ادرار.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقييم بنك السلام الجزائري وذلك من خلال دراسة بعض التطورات أو المؤشرات المالية التي وردت في تقارير هذا البنك، أو بعض النسب التي تنتج عن تحليل هذه الأرقام وكذا الفرق بين البنوك العمومية والخاصة و القروض الموزعة بينهما.

المطلب الأول: تطورات بنك السلام من خلال بعض المؤشرات

1– تطورات حجم الميزانية

كان إجمالي حجم الميزانية (الأصول) سنة 2015 يقدر ب 40575207 دينار جزائري وبلغ سنة 2019 131018967 دينار جزائري أي تضاعفت خلال هذه السنوات الأخيرة، والجدول التالي يبين هذه الزيادات السنوية مع نسبة الزيادة المئوية من 2015الى 2019 من خلال ما يلي:

جدول رقم (1): تطورات حجم ميزانية بنك السلام للفترة بين (2015الى 2019)

السنوات	حجم الميزانية (الأصول) دج	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة السنوية
2015	40575207	–	–
2016	53103919	12528712	24%
2017	85775329	32671410	38%
2018	110109059	24333730	22%
2019	131018967	20909908	16%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.[1]

[1] – التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، من 2015 إلى 2019.

الشكل (3) دائرة النسبية تبين نسب الزيادة السنوية لحجم الميزانية

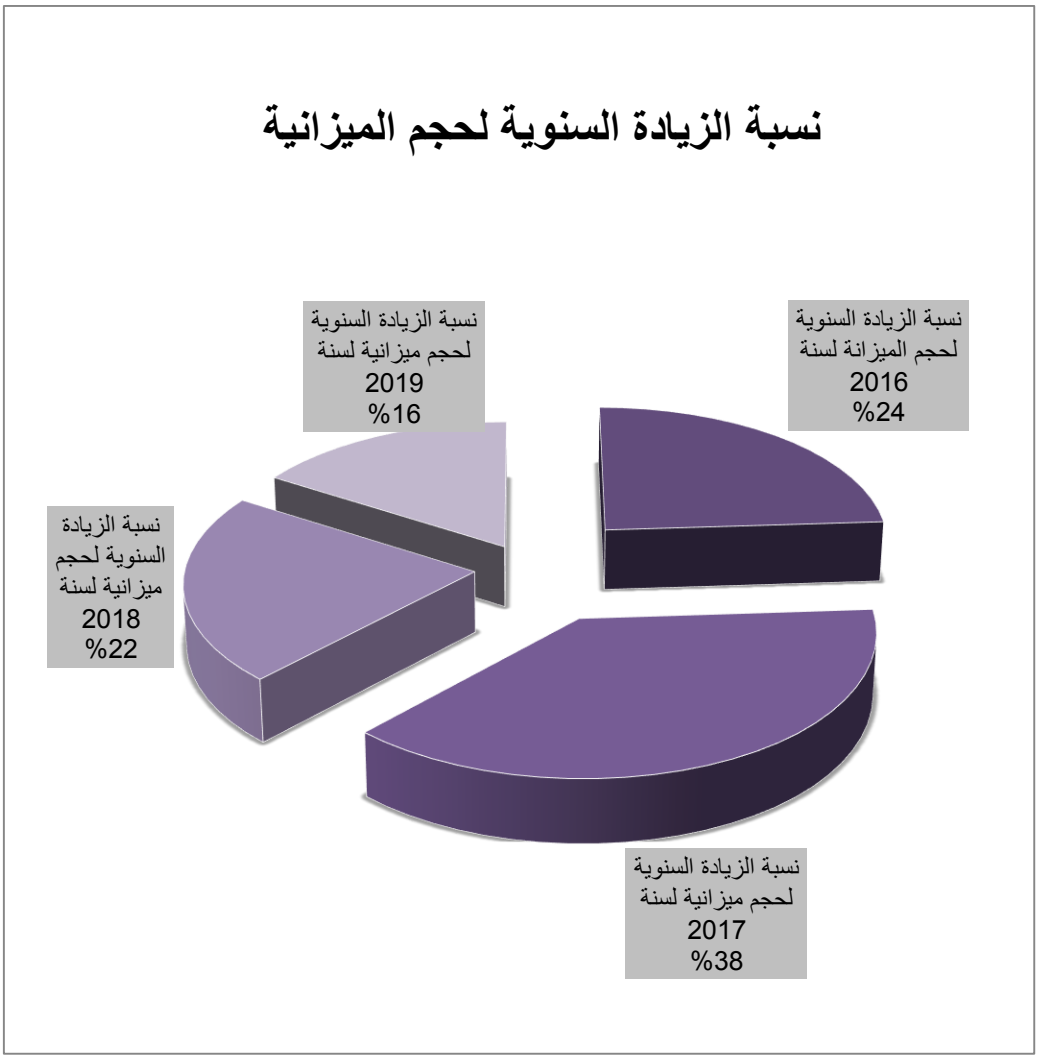

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(1)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق أن الزيادة في حجم ميزانية البنك خلال سنة2016 قدرت بنسبة 24%، أما في سنة 2017 فقد حققت ارتفاعا بنسبة 38% نتيجة لتطور نشاط المصرف، تم تعود لتشهد انخفاض سنة 2018 لأنها شهدت تراجع في الحسابات الجارية نتيجة لاسترجاع مبلغ الودائع لأجل المكتتبة لدى البنك محلي وكذا استرداد جزء من التمويل المتوسط الأجل الممنوح لصالح مؤسسة مالية، وانخفضت سنة 2019 بنسبة 16%لانها شهدت انخفاض في الاحتياطات تبعا لتوزيع الاحتياطي الاختياري في إطار رفع رأسمال المصرف نقدا.

يمكن القول أن حجم نشاط البنك قد تضاعف خلال فترة 2015الى 2019 على الرغم من تفاوت نسب الزيادة في أصول البنك. [1]

[1]– التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، من 2015 إلى 2019.

الشكل (4) تطورات حجم الميزانية خلال الفترة 2015-2019

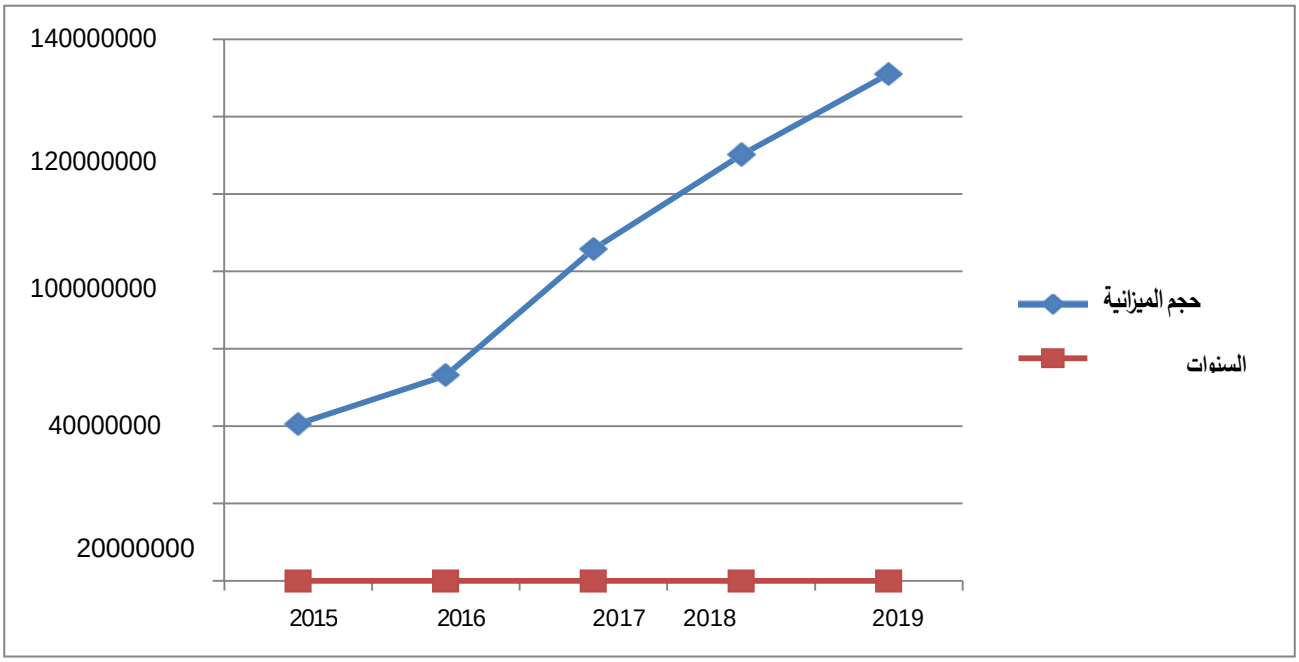

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(1)

2-تطورات حجم الأموال الخاصة

كان رأس المال الخاص لبنك السلام الجزائري خلال الفترة (2015الى 2018) يقدر ب 10000000 مليون دينار جزائري، ثم ارتفع سنة 2019 إلى 15000000مليون دينار جزائري. والجدول التالي يبين هده الزيادات السنوية مع نسبها المئوية.

الجدول رقم (2) تطور حجم رأس المال الخاص خلال الفترة 2015-2019

السنوات	حقوق المساهمين (مليار) دج	نسبة الزيادة%
2015	14.3	2%
2016	15.3	8%
2017	16.5	8%
2018	17.3	4%
2019	19	10%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر.[1]

[1] - التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، من 2015 إلى 2019.

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الزيادة لرأس المال الخاص لفترة مابين 2015الى2017 كانت متزايدة بنسب قدرت ب 2%، 8%، 8% على التوالي، وانخفضت سنة 2018 بسبة قدرت ب4%، إلى أن ارتفعت إلى 10% سنة 2019.
- أما حقوق المساهمين فقد عرفت زيادة طفيفة لتبلغ 14.3مليار دينار جزائري بزيادة نسبة 2% عن مستواها عند نهاية 2014، نتيجة الربح الصافي الذي حققه المصرف خلال سنة 2015 والبالغة قيمته 301 مليون دينار جزائري.
- خلال سنة 2016 عرفت زيادة بلغت مستوى 15.3 مليار دينار جزائري بزيادة نسبتها 8% عن مستواها عند نهاية 2015.
- وفي سنة2017 فقد سجلت حقوق المساهمين بلوغ مستوى 16.5 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 8% عن مستواها عند نهاية سنة 2016. والأموال الخاصة خلال هده السنة قدرت ب: 16562679 ألف دينار جزائري بفضل الربح الصافي الذي حققه المصرف.
- وبلغت حقوق المساهمين سنة 2018 مستوى 17.3 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 4% عن مستواها عند نهاية سنة 2017.وحقق المصرف خلال سنة 2018 ربح صافي قيمة 2418015 ألف دينار جزائري.
- قدرت الأموال الخاصة للمصرف سنة 2019 ب 19012201الف دينار جزائري مقابل 17304949 ألف دينار جزائري في نهاية 2018، وبلغت حقوق المساهمين19 مليار دج بزيادة نسبتها 10%عن مستواها في نهاية 2018، وقد نتج التغيير في قيمة الأموال الخاصة عن (رفع رأسمال المصرف، منح تسبيق للمساهمين، تحقيق نتيجة صافية، توزيع أرباح للمساهمين ومكافأة لمجلس الإدارة). [1]

[1]– التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، من 2015 إلى 2019.

الشكل رقم (5) تطور حقوق المساهمين خلال الفترة 2015- 2019

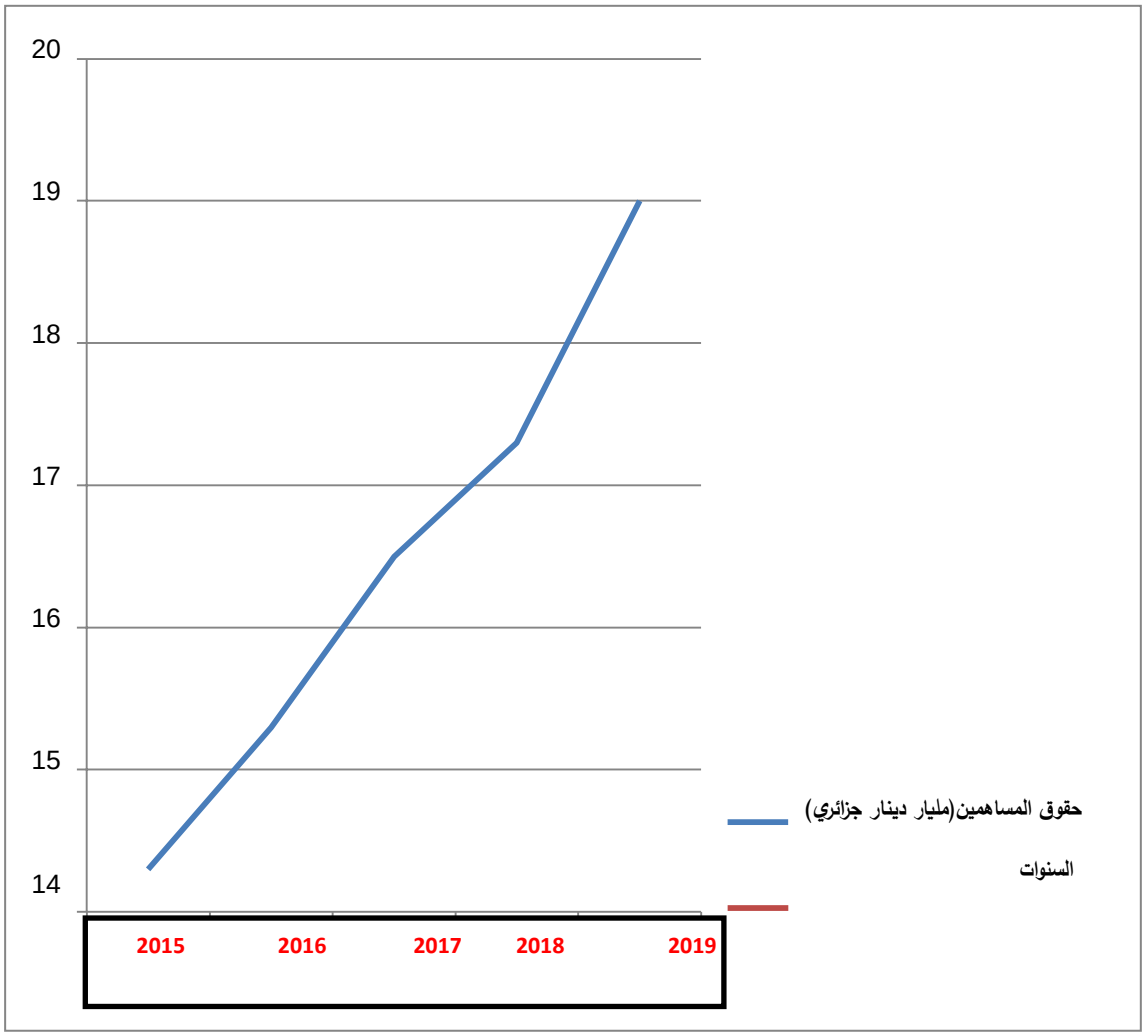

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2)

المطلب الثاني: الفرق بين البنوك العامة والبنوك الخاصة

توجد مجموعة من البنوك في الجزائر منها ما هو عمومي تابع للدولة ومنها ما هو خاص، وكليهما تقريبا تؤدي نفس الوظائف، إلا أن بينهما اختلاف أو فرق يظهر في ما يلي:[1]

[1]- من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع.

البنوك العامة	البنوك الخاصة
• تحت سيطرة الدولة ورقابة البنك المركزي • الملكية التامة لرأس المال من طرف الدولة أو ملكية مختلطة • تتلقى ودائع حكومية كدعم متميز	• تحت سيطرة مالكيها، وتحت رقابة البنك المركزي • ملكية خاصة لرأس المال أو ملكية مختلطة • عادة لا تتلقى ودائع حكومية

الجدول رقم(3):تمويلات البنوك العمومية والخاصة(مليار دينار في نهاية المدة)

سنوات	تمويلات المؤسسات العمومية	نسبة تغيير	تمويلات المؤسسات الخاصة	نسبة التغيير
2017	-	-	40443183	40%
2018	9368	-	61544054	52%
2019	14352	%53	75826463	23%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

من خلال الجدول نلاحظ أن تمويلات المؤسسات العمومية خلال سنة 2018 قدرت ب9368، و في سنة 2019 فقد ارتفعت إلى 14352 بنسبة53%. أما تمويلات المؤسسات الخاصة خلال سنة 2017 قدرت ب40443183 وارتفعت خلال سنتي 2018و2019اما من حيث النسب في 2017 كانت 40% وارتفعت نسبة خلال سنة 2018 وانخفضت سنة 2019.

على العموم يمكن القول أن تمويلات المقدمة من طرف المؤسسات العمومية اقل من تمويلات المقدمة من طرف المؤسسات الخاصة.

في هذه الفترة لم تشهد البنوك الخاصة أيت عراقيل على الرغم من تأخرها في إنشاء فروع إلا أن هذا راجع إلى الإستراتيجية وسياسة البنك وحسب النشاط الاقتصادي له. [1]

[1]- التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، من 2017 إلى 2019.

الشكل رقم (6) تطور تمويلات البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2017- 2019

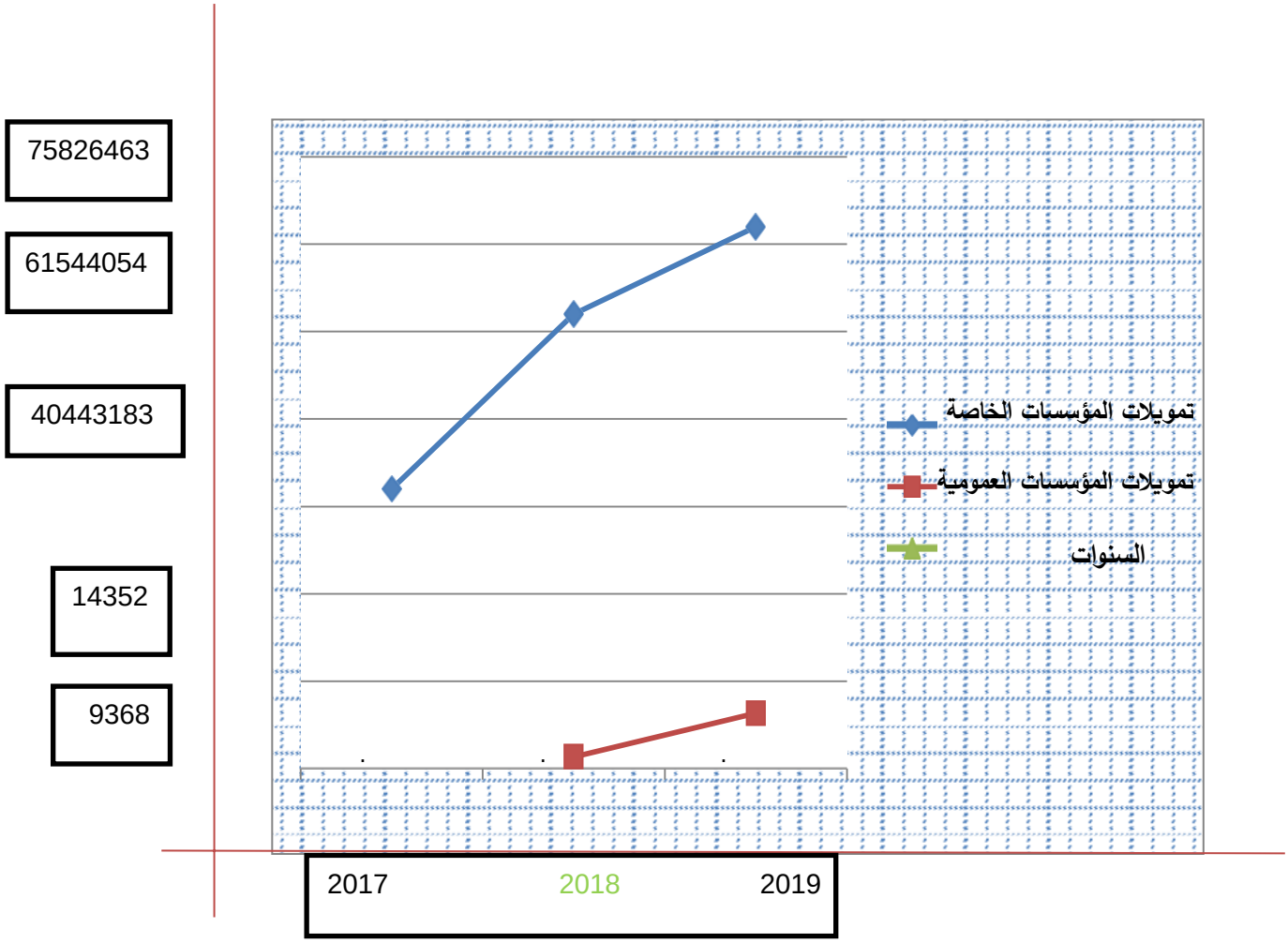

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3)

المطلب الثالث: تمويل الأفراد لبنك السلام الجزائري

تنقسم التمويلات المقدمة من طرف بنك السلام إلى تمويل الشركات (تمويلات الاستغلال والاستثمار وإجارة العتاد)، وتمويل الأفراد(تمويلات عقارية وتمويلات استهلاكية) والمتمثلة في الجدول التالي:

جدول رقم(4): نوع التمويل المقدم من بنك السلام للأفراد والشركات خلال فترة ما بين 2015 و 2019 (ألاف الدينار)

	2015	2016	2017	2018	2019
تمويلات الاستغلال	16567805	20169054	27143656	11587950	53168392
تمويلات الاستثمار	6430485	7866447	8171368	10487621	11333094
إجارة	-	2205167	7066721	9254039	9085783
تمويلات عقارية	92031	494700	1376376	2246893	3029808
تمويلات استهلاكية	-	46826	3653767	11587952	16742640

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام. [1]

من الملاحظ أن اغلب التمويلات المقدمة من بنك السلام موجهة للمؤسسات هي تمويلات استغلالية متوسطة وقصيرة الأجل .أما الأفراد فيستفيدون من التمويلات العقارية بمختلف الصيغ والتي يعرف بتمويل دار السلام وكذا القروض الاستهلاكية والتي تتمحور أساسا في خدمة تيسير لشراء السيارات ودراجات نارية. أما صيغة الإجارة المتعلقة بالعقارات وكذا المعدات والتي بدا العمل بها في 2016.

[1]- التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، من 2015 إلى 2019.

أولا: تنقسم التمويلات الموجهة للأفراد إلى: [1]

- **تمويلات عقارية:** كالإجارة من الباطن، الإجارة المنتهية بالتمليك (شراء مسكن)، الإجارة الموصوفة في الذمة (بناء أو توسعة مسكن)، والتهيئة .

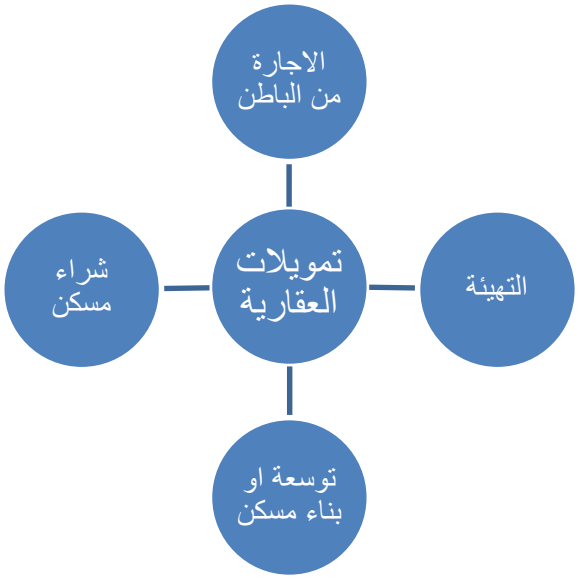

- **التمويلات الاستهلاكية:** كشراء سيارات أو دراجة نارية، التأثيث ومعدات كهر ومنزلية.

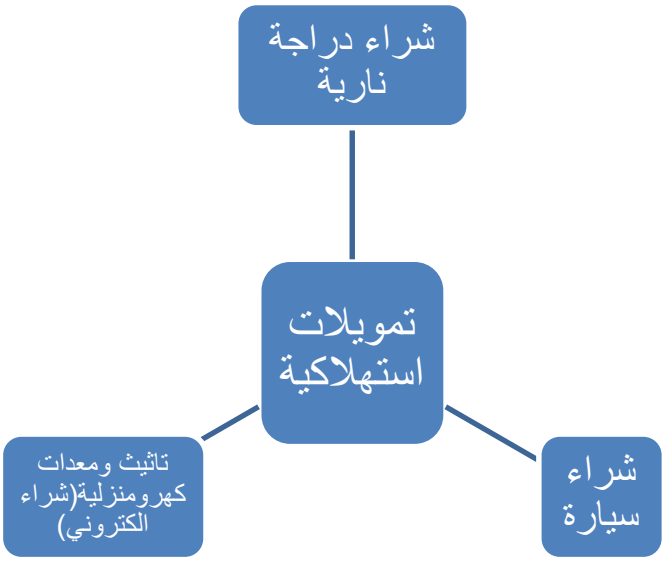

[1]– التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، من 2015 إلى 2019.

ثانيا: السلام تيسير للدراجات النارية:

الوصف: مع مصرف السلام– الجزائر يمكن الاستفادة فورا من تمويل الاقتناء (دراجات نارية، دراجات سكوتر، دراجات ثلاثية أو رباعية) مصنعة في الجزائر.

المزايا: صيغة التمويل المعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف، تقسيط السداد يمتد من 12 إلى 36 شهر، يمكن تمويل أن يغطي 100% من قيمة المنتج (حسب قدرة الاستدانة)، تتراوح قيمة التمويل 12400دج إلى 500000دج أقساط شهرية لا تتعدى 30% من مداخلهم الشهرية، الاستفادة من تخفيض ب50% من التغطية التأمينية التكافلية ضد جميع المخاطر.

الشروط الأهلية: إذا كان العمر ما بين 19و70 سنة (تاريخ أخر قسط مدفوع) مثبت في المنصب بعقد عمل غير محدد، دخل ثابت ومنتظم قيمته (25000دج على الأقل).

الصيغة الشرعية: صيغة البيع بالتقسيط لاقتناء الدراجات النارية للأفراد بيع بالتقسيط للأفراد هو صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع، بضائع، ألآت أو معدات بناء على طلب المتعامل ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد.

الرسوم والعملات: هامش الربح سنوي معلوم مسبقا 12% من متعاملين موطنين لدى البريد، (حسب شروط المصرف الحالية). هامش ربح سنوي معلوم مسبقا 10.5% للمتعاملين الموطنين لدى مصرف السلام الجزائر، (حسب شروط المصرف الحالية).

الوثائق المطلوبة للعميل:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (بيومترية).
- شهادة الميلاد.
- شهادة إقامة قيد الصلاحية.
- شهادة عائلية للمتزوجين أو شهادة الحالة الشخصية لغير متزوجين.
- جدول حساب بنكي على مدى ثلاث أشهر أخيرة.
- وثائق أو مبررات تثبت مداخيل أخرى من غير النشاط المهني الفعلي.
- تعهد كتابي لتوطين الأجر في مصرف السلام– الجزائر ممضي من طرف المتعامل ومصادق عليه من صاحب العمل.[1]

[1]- موقع الالكتروني لمصرف السلام الجزائري، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/4/8 . http://www.alsalam algeria.com

ثالثا: مثال تطبيقي حول كيفية شراء دراجة نارية أو سيارة من مصرف السلام– الجزائر " وكالة ادرار"

يريد عميل (زبون) شراء دراجة نارية من مصرف السلام –الجزائر، بعد اختياره نوع الدراجة النارية التي يريد شرائها يقوم مصلحة مستشارين بإعطائه ملف خاص بعملية شراء الدراجة النارية **(انظر الى الملحق رقم 6)**، ثم بعد ذلك يأتي العميل بالملف كامل مع ترخيص بسحب الأموال من حسابه، يقوم رئيس مصلحة المستشارين بفتح حساب لزبون على نظام THEMINOSبالاعتماد على الوثائق التالية: بطاقة التعريف الوطنية، شهادة ميلاد، صورة شمسية، بطاقة إقامة، تسجل جميع معلومات العميل في الحساب.**(انظر الى الملاحق رقم 7،8،9،10)**

- ثم يتم تسجيل الملف في "**سكور ينغ**": هو عملية تقييم العميل إذ يتم قبول الملف أو يرفض.**(انظر الملحق رقم11)**
- **المحاكاة:** هي رخصة للعميل، يقوم رئيس مصلحة المستشارين بتثبيت معلومات العميل عليها. **(انظر إلى ملحق رقم12)**
- **الجيرا:** تتم بنقل رقم المحاكاة ثم التسجيل في الجيرا لإكمال معلومات حول العميل، أن قام العميل بإحضار الملف ورقيا.**(انظر الملحق رقم13)**[1]

مصلحة التمويل: يقوم رئيس مصلحة المستشارين بنقل ملف العميل إلى رئيس مصلحة التمويل من أجل القيام بعدة عمليات والمتمثلة فيما يلي:

- القيام بالمسح الضوئي للملف من الجيرا.
- سحب رخصة التمويل مع ملف العميل وتسليمها إلى المدير من اجل إمضاءها.
- بعد الإمضاء ترسل إلى المكان المتخصص ببيع الدراجات النارية كي يتم حجز الدراجة النارية التي اخترها العميل.
- الاتصال بالعميل من اجل الإمضاء على الوثائق التالية (التامين، الاتفاقية، عقد البيع بالتقسيط، السفتجة). **(انظر إلى الملحق رقم 14،15،16)**
- يأخذ العميل من البنك ورقة تسمى وصل التسليم والبطاقة الرمادية، التي يتم إرسالها من المكان المتخصص لبيع الدراجات النارية.**(انظر إلى الملحق رقم 17)**
- يأتي العميل لتسليم دراجته النارية من البنك السلام الجزائر "وكالة ادرار".[2]

[1] – مقابلة مع السيد باحمو زوبير رئيس مصلحة المستشارين، بتاريخ 2021/04/11، على الساعة 11:00.

[2]– مقابلة مع رئيسة مصلحة التمويل بتاريخ 2021/04/11، على الساعة 12:30.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل:

يعتبر مصرف السلام الجزائر احد أهم البنوك الخاصة في الجزائر.

و يعد ثاني بنك إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية, يهدف إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال التعامل مع زبائنه.

وتبين من خلال الأرقام والإحصائيات أن مجموع ميزانية البنك مرتبط بتوسعات نشاطات البنك وزيادة فروعه، بالإضافة إلى تطور حقوق المساهمين بشكل ملحوظ نتيجة لتوسعات في الاحتياطات والأرباح، حيث حقق انجازا كبيرا في السنوات الأخيرة، ويعتمد مصرف السلام الجزائر على تمويلات الأفراد والمؤسسات من أجل تلبية احتياجات الزبائن.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراسة تبين أن النظام البنكي مر بعدة إصلاحات، فقبل الاستقلال كان النظام البنكي يتميز بتبعية للنظام البنكي الفرنسي، وبعد الاستقلال مباشرة قررت الجزائر بوضع بضرورة إطلاق نظام بنكي يعبر عن إرادتها نقدية ويخدم مصالحها الاقتصادية.

مع دخول الجزائر لمرحلة التخطيط المركزي جاء الإصلاح المالي لسنة 1971، وعن طريق سلسلة تدخل في إطار التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، كان أول هذه الإصلاحات قانون 1986 وبعده إصلاح 1988. استدعى الأمر مواصلة عملية الإصلاحات لتوصل نص جديد إلا وهو قانون النقد القرض 90-10 الذي يعتبر منعرجا حقيقيا في مسار الإصلاحات المصرفية.

إن ظهور البنوك الخاصة ساعد على تطوير وتنمية الاقتصاد حيث كان الربح أهم عامل لإنشائها، إلا أنها تعرضت لأزمات نتيجة عدم فعالية النظام البنكي في ظل نقص الخبرات والمهارات في المجال المالي.

أما الجانب التطبيقي فتم التطرق أهم المؤشرات خلال الفترة(2019/2015) من بينها تطورات حجم الميزانية وحجم رأس المال، وتمويلات التي يقدمها البنك. ومن خلال ما سبق ثبتت صحة الفرضيات التي تم طرحها.

نتائج الدراسة:

- ✓ أن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع نظام بنكي متطور يتعامل على أساس علاقات جيدة مع باقي القطاعات.
- ✓ إن الإصلاحات التي مر بها النظام البنكي لم تكن كافية لتحسين أداء البنوك الخاصة وتطوير خدماتها.

توصيات:

- ❖ يجب على الدولة إعطاء ثقة أكبر للبنوك الخاصة لتزيد من نشاطها واستثماراتها، لتقدم ما عليها بأمان.
- ❖ وضع شبكة اتصالات متطورة وقادرة على تغطية حاجيات البنوك.
- ❖ التخلي التام عن الممارسات والأساليب التي تجذبنا إلى الاقتصاد الموجه.
- ❖ ينبغي على النظام البنكي الجزائري أن يواصل إصلاحات التي تهدف إلى تطوير المنظومة المصرفية، لأن هذه الإصلاحات تعتبر ركيزة الأساسية لإقامة قطاع مصرفي كفء.

خاتمة

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لتطور النظام البنكي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر، تبين أن هناك بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها وتكون أساسا للبحوث اللاحقة، ففي اعتقادنا انه موضوع مازال يمكن التوسع فيه، في بعض النقاط التالية:

- مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات العالمية الجديدة.
- الإصلاحات المصرفية في ظل الأزمات المالية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010.
2. الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي و البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012.
3. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008.
4. خالد أمين الله، **ادراة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، طبعة الأولى دار وائل للنشر، 2006.
5. سامي خليل، **النقود والبنوك**،الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة.
6. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة2، 2014.
7. عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني)، 2018.
8. فلاح حسن وآخرون، **إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر**، دار وائل والتوزيع، الأردن، 2003.
9. متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، طبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن 2010.

الأطروحات والمذكرات:

10. بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة الادخار وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
11. بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012/2011.
12. بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص ادراة مالية، جامعة 20اوت 1955 سكيكدة، 2009/2008.
13. بوشرمة عبد الحميد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010/2009.

14. ختير فريدة، **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2014/2013.

15. زرياحن محمد، **النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة وهران، 2012/2011.

16. سعدون عائشة، **ممارسة ادراة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير تخصص ادراة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015/2014.

17. سهام ميلاط، **النظام القانوني للمؤسسات المصرفية في الجزائر**، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي من مهيدي أم البواقي، 2014/2013.

18. صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

19. صفاء حمادي، **تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر" دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الوادي"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص بنوك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015/2014.

20. صحراوي انتصار، **مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري" دراسة حالة بنك الخليج الجزائري وبنك البركة الجزائري"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شهيد الوادي 2015/2014.

21. علي حبيش، **اثأر الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة 2006.

22. غنية العايب وكنزة زايدي، **تطور الجهاز المصرفي الجزائري 1986- 2010**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2012/2011.

23. فيروز قطاف، **تقييم جودة الخدمات المصرفية وأثارها على رضا العميل البنكي" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية بسكرة"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2010.

24. فالي نبيلة، **استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية" دراسة حالة البنوك الجزائرية"** أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2017/2016.

25. قدوة السلاوي، **تطور النظام المصرفي في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2019/2018.

26. قادة عبد القادر، **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة شلف، 2009/2008.

27. لونيس هدى، **إشكالية تسيير السيولة في الجزائر(1992- 2009)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2012/2011.

28. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية" دراسة حالة الجزائر"** أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية علوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010/2009.

29. محجوب أسية، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة قالمة، 2011/2010.

30. منار حنينه، **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2014/2013.

31. نوي نور الدين، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

المقالات:

32. بن عيسى بن عبلة، قرش عبد القادر، **الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر مع الإشارة إلى بنك البركة الجزائر**، مقال منشور بمجلة دفاتر اقتصادية العدد2.

الملتقيات:

33. آمال عياري، أبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 6-7 ماي 2012.

التقارير:

34. التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر2015- 2019.

المجلات:

35. بحوصي مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر(مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والامر11/03**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بشار، العدد16 (2012).

36. سفيان بن عبد العزيز وآخرون، **مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني وفي دعم المنتوج المحلي دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة بشار**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر، العدد 2 سبتمبر 2019.

37. مدياني محمد وطلحاوي فاطمة الزهراء، **محددات أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري**، مجلة مجاميع المعرفة، جامعة ادرار، العدد1افريل 2020.

38. مختاري ملوكة، **التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة" المجلة الجزائرية الاقتصاد والإدارة**، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 9 جانفي 2017.

39. مالك الأخضر وبعلة الطاهر، **واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات وتحديات لجنة بازل2و3**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية.

الانترنت:

40. http : //www.alsalam Algeria.com

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

NOTAS:

41. Boukhadmi Fedia، **Contribution à l'étude de la réforme bancaire en Algérie**، Magister، Faculté des Sciences Juridiques et Administratives، Département de Droit، Université d'Oran 2010/2009.

Articles:

42. Salah El-Din Cherit، Ghanam Hadjira، **le rôle des systèmes de paiement électronique dans le développement du système bancaire algérien**، roaiktissa diareviewissn 2253-0088 08 (02)/2018،Université Mohamed Boudiaf Al-Msila 2018.

Magazines:

43. Bouabdallâh Wassila، Attar Abdul Hafez، **L'évolution du système bancaire Algerian، une etude comparative des banques publiques et privées (2006/2016)**، Journal de recherche et d'études commerciales، N°: 4، septembre2018.

44. Ishaq Husseini، Khadra Daho، **the evolution of the Algérien banking system** management Dynamics in the know ledge économe Volume 6 (2018) N ° 1)، Université de Mascara، 2018

45. Mohammed TAHRAOUI، BENBAYER Habib، **Behavior analysis of private banks facing regulatory requirements in Algeria**، Revue des Sciences Economiques، de Gestion et Sciences Commerciales، Volume:12 / N°:2،2019.

46. Mohammad tahraoui ،habib benbayer، **impact of regulation on the profitability of** banks : case of private banks in Algeria for the period (2010/2017)، humaines & sociales،volume6،numéro1،juin 2020.

47. NADIA AFROUNE، **Analyses de certaines réformes économiques Apportées au système financier Algerian**، Revue Algerian du développement économique، Université Bejaia، 2019.

48. Soumaya Ben Abdullah، **Algerian banking system analysis: between private and public** bank**: which place for the financing of Algerian economy?** ، Journal of Economics and Human Development volume 10 N°: 2، 2019.

الملاحق

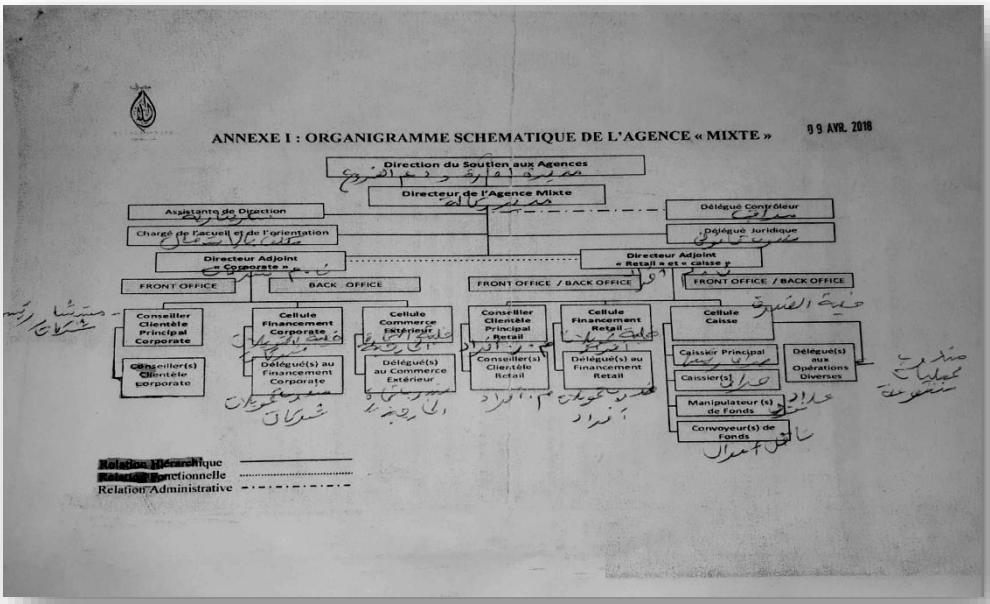

ANNEXE I : ORGANIGRAMME SCHEMATIQUE DE L'AGENCE « MIXTE »

9 9 AVR. 2018

Direction du Soutien aux Agences

Directeur de l'Agence Mixte

Assistante de Direction

Chargé de l'Accueil et de l'orientation

Directeur Adjoint « Corporate »

Délégué Contrôleur

Délégué Juridique

Directeur Adjoint « Retail » et « caisse p

FRONT OFFICE

BACK OFFICE

FRONT OFFICE / BACK OFFICE

FRONT OFFICE / BACK OFFICE

Conseiller Clientèle Principal Corporate

Conseiller(s) Clientèle Corporate

Cellule Financement Corporate

Délégué(s) au Financement Corporate

Cellule Commerce Extérieur

Délégué(s) au Commerce Extérieur

Conseiller Clientèle Principal Retail

Conseiller(s) Clientèle Retail

Cellule Financement Retail

Délégué(s) au Financement Retail

Cellule Caisse

Caissier Principal

Caissier(s)

Manipulateur (s) de Fonds

Convoyeur(s) de Fonds

Délégue(s) aux Opérations Diverses

Relation Hiérarchique

Relation Fonctionnelle

Relation Administrative

الملحق رقم (1) الرسم البياني التنظيمي للوكالة المختلطة

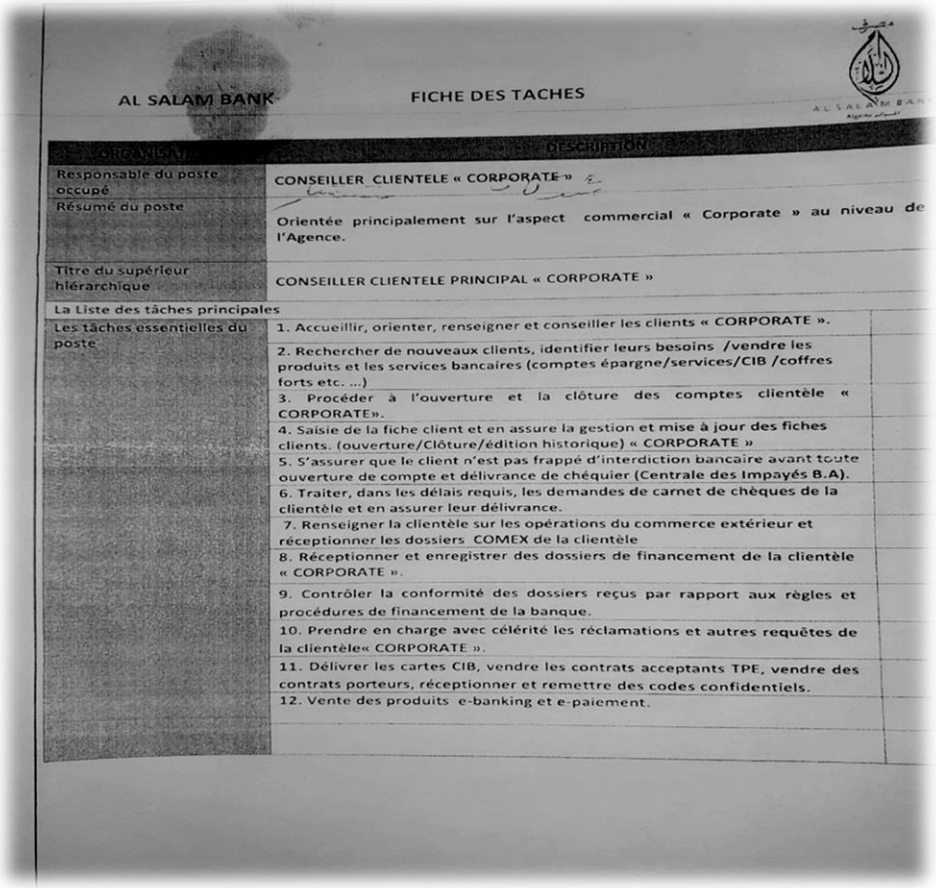

AL SALAM BANK

FICHE DES TACHES

ORGANISATION	DESCRIPTION
Responsable du poste occupé	CONSEILLER CLIENTELE « CORPORATE »
Résumé du poste	Orientée principalement sur l'aspect commercial « Corporate » au niveau de l'Agence.
Titre du supérieur hiérarchique	CONSEILLER CLIENTELE PRINCIPAL « CORPORATE »
La Liste des tâches principales	
Les tâches essentielles du poste	1. Accueillir, orienter, renseigner et conseiller les clients « CORPORATE ».
	2. Rechercher de nouveaux clients, identifier leurs besoins /vendre les produits et les services bancaires (comptes épargne/services/CIB /coffres forts etc. ...)
	3. Procéder à l'ouverture et la clôture des comptes clientèle « CORPORATE».
	4. Saisie de la fiche client et en assure la gestion et mise à jour des fiches clients. (ouverture/Clôture/édition historique) « CORPORATE »
	5. S'assurer que le client n'est pas frappé d'interdiction bancaire avant toute ouverture de compte et délivrance de chéquier (Centrale des Impayés B.A).
	6. Traiter, dans les délais requis, les demandes de carnet de chèques de la clientèle et en assurer leur délivrance.
	7. Renseigner la clientèle sur les opérations du commerce extérieur et réceptionner les dossiers COMEX de la clientèle
	8. Réceptionner et enregistrer des dossiers de financement de la clientèle « CORPORATE ».
	9. Contrôler la conformité des dossiers reçus par rapport aux règles et procédures de financement de la banque.
	10. Prendre en charge avec célérité les réclamations et autres requêtes de la clientèle« CORPORATE ».
	11. Délivrer les cartes CIB, vendre les contrats acceptants TPE, vendre des contrats porteurs, réceptionner et remettre des codes confidentiels.
	12. Vente des produits e-banking et e-paiement.

الملحق رقم (2) مستشار الشركات

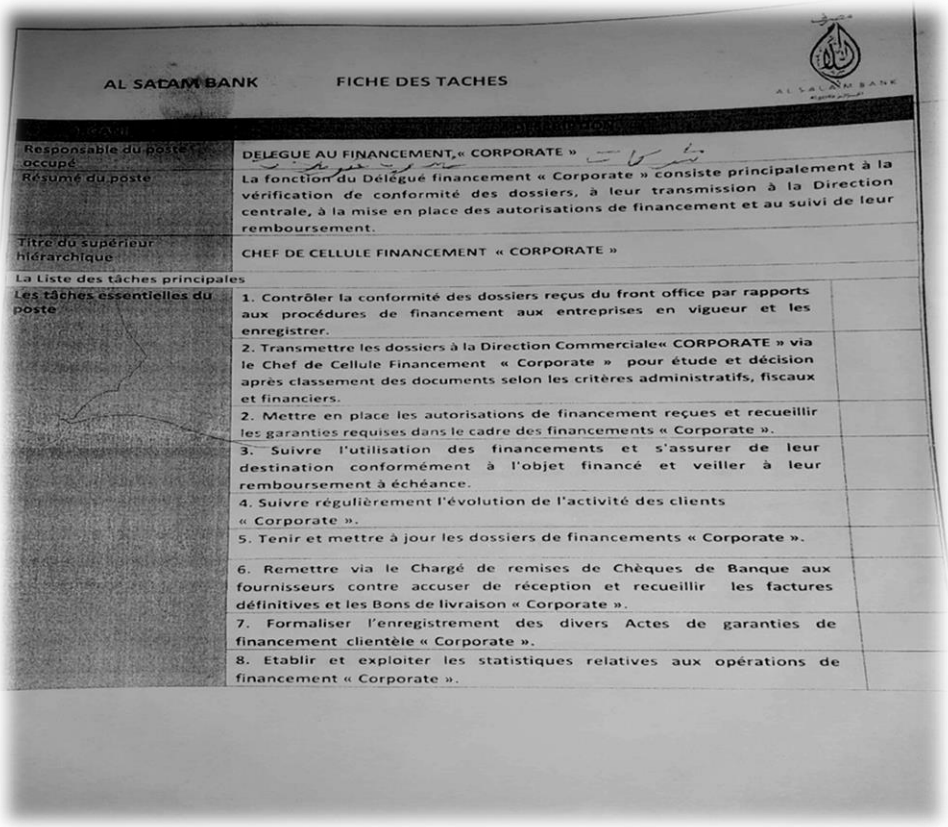

AL SALAM BANK FICHE DES TACHES

Responsable du poste occupé	DELEGUE AU FINANCEMENT,« CORPORATE »
Résumé du poste	La fonction du Délégué financement « Corporate » consiste principalement à la vérification de conformité des dossiers, à leur transmission à la Direction centrale, à la mise en place des autorisations de financement et au suivi de leur remboursement.
Titre du supérieur hiérarchique	CHEF DE CELLULE FINANCEMENT « CORPORATE »
La Liste des tâches principales	
Les tâches essentielles du poste	1. Contrôler la conformité des dossiers reçus du front office par rapports aux procédures de financement aux entreprises en vigueur et les enregistrer.
	2. Transmettre les dossiers à la Direction Commerciale« CORPORATE » via le Chef de Cellule Financement « Corporate » pour étude et décision après classement des documents selon les critères administratifs, fiscaux et financiers.
	2. Mettre en place les autorisations de financement reçues et recueillir les garanties requises dans le cadre des financements « Corporate ».
	3. Suivre l'utilisation des financements et s'assurer de leur destination conformément à l'objet financé et veiller à leur remboursement à échéance.
	4. Suivre régulièrement l'évolution de l'activité des clients « Corporate ».
	5. Tenir et mettre à jour les dossiers de financements « Corporate ».
	6. Remettre via le Chargé de remises de Chèques de Banque aux fournisseurs contre accuser de réception et recueillir les factures définitives et les Bons de livraison « Corporate ».
	7. Formaliser l'enregistrement des divers Actes de garanties de financement clientèle « Corporate ».
	8. Etablir et exploiter les statistiques relatives aux opérations de financement « Corporate ».

الملحق رقم (3) مندوب تمويلات الشركات

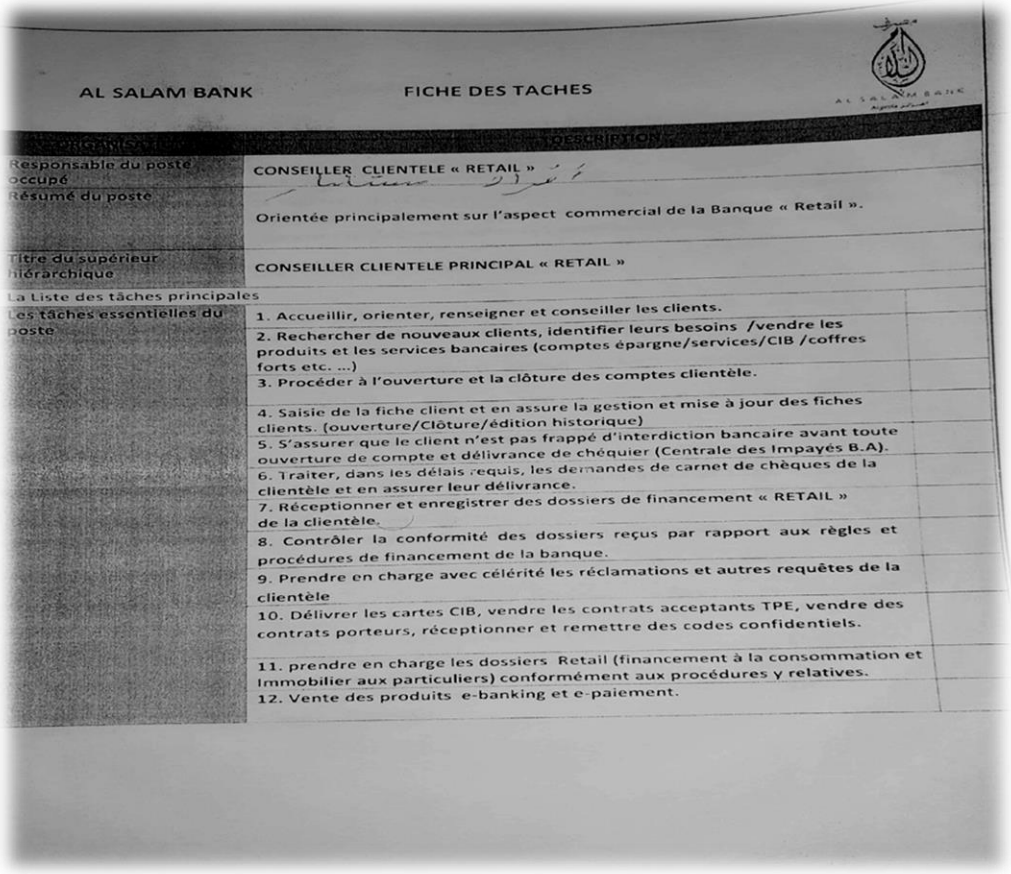

AL SALAM BANK FICHE DES TACHES

Responsable du poste occupé	CONSEILLER CLIENTELE « RETAIL »
Résumé du poste	Orientée principalement sur l'aspect commercial de la Banque « Retail ».
Titre du supérieur hiérarchique	CONSEILLER CLIENTELE PRINCIPAL « RETAIL »
La Liste des tâches principales	
Les tâches essentielles du poste	1. Accueillir, orienter, renseigner et conseiller les clients.
	2. Rechercher de nouveaux clients, identifier leurs besoins /vendre les produits et les services bancaires (comptes épargne/services/CIB /coffres forts etc. ...)
	3. Procéder à l'ouverture et la clôture des comptes clientèle.
	4. Saisie de la fiche client et en assure la gestion et mise à jour des fiches clients. (ouverture/Clôture/édition historique)
	5. S'assurer que le client n'est pas frappé d'interdiction bancaire avant toute ouverture de compte et délivrance de chéquier (Centrale des Impayés B.A).
	6. Traiter, dans les délais requis, les demandes de carnet de chèques de la clientèle et en assurer leur délivrance.
	7. Réceptionner et enregistrer des dossiers de financement « RETAIL » de la clientèle.
	8. Contrôler la conformité des dossiers reçus par rapport aux règles et procédures de financement de la banque.
	9. Prendre en charge avec célérité les réclamations et autres requêtes de la clientèle
	10. Délivrer les cartes CIB, vendre les contrats acceptants TPE, vendre des contrats porteurs, réceptionner et remettre des codes confidentiels.
	11. prendre en charge les dossiers Retail (financement à la consommation et Immobilier aux particuliers) conformément aux procédures y relatives.
	12. Vente des produits e-banking et e-paiement.

الملحق رقم (4) مستشار الأفراد

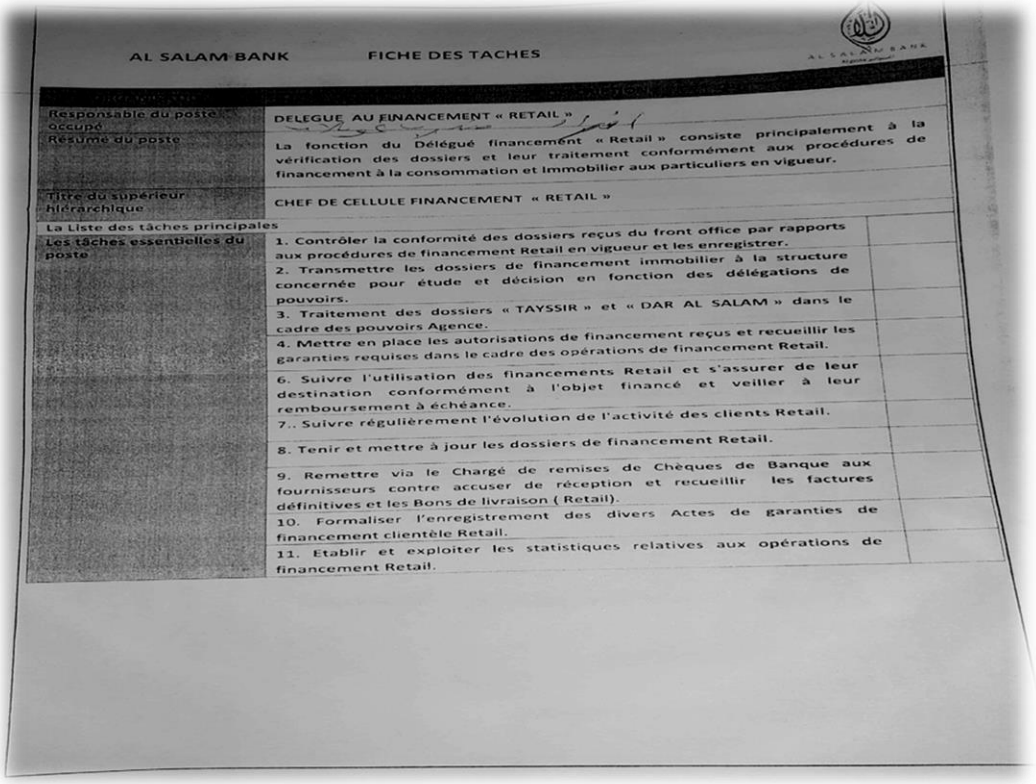

AL SALAM BANK FICHE DES TACHES

Responsable du poste occupé	DELEGUE AU FINANCEMENT « RETAIL »
Résumé du poste	La fonction du Délégué financement « Retail » consiste principalement à la vérification des dossiers et leur traitement conformément aux procédures de financement à la consommation et Immobilier aux particuliers en vigueur.
Titre du supérieur hiérarchique	CHEF DE CELLULE FINANCEMENT « RETAIL »
La Liste des tâches principales	
Les tâches essentielles du poste	1. Contrôler la conformité des dossiers reçus du front office par rapports aux procédures de financement Retail en vigueur et les enregistrer. 2. Transmettre les dossiers de financement immobilier à la structure concernée pour étude et décision en fonction des délégations de pouvoirs. 3. Traitement des dossiers « TAYSSIR » et « DAR AL SALAM » dans le cadre des pouvoirs Agence. 4. Mettre en place les autorisations de financement reçus et recueillir les garanties requises dans le cadre des opérations de financement Retail. 6. Suivre l'utilisation des financements Retail et s'assurer de leur destination conformément à l'objet financé et veiller à leur remboursement à échéance. 7.. Suivre régulièrement l'évolution de l'activité des clients Retail. 8. Tenir et mettre à jour les dossiers de financement Retail. 9. Remettre via le Chargé de remises de Chèques de Banque aux fournisseurs contre accuser de réception et recueillir les factures définitives et les Bons de livraison (Retail). 10. Formaliser l'enregistrement des divers Actes de garanties de financement clientèle Retail. 11. Etablir et exploiter les statistiques relatives aux opérations de financement Retail.

ملحق رقم (5) مندوب تمويلات الأفراد

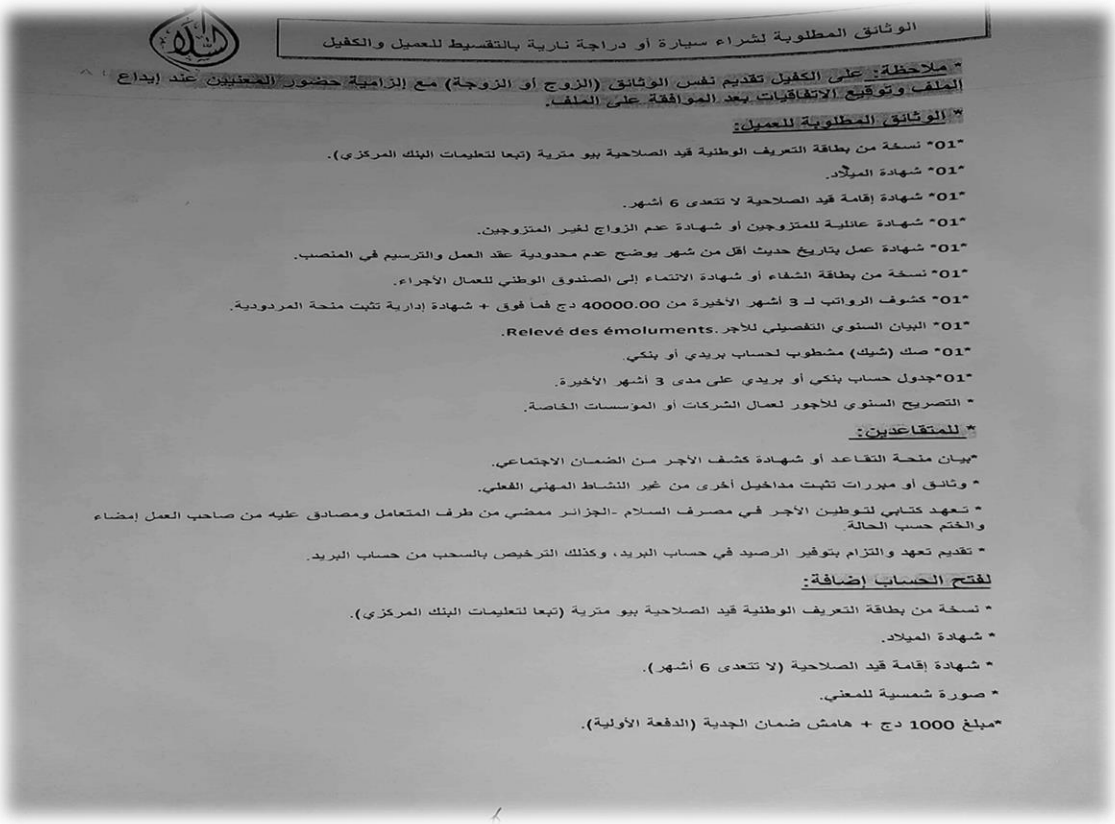

الوثائق المطلوبة لشراء سيارة أو دراجة نارية بالتقسيط للعميل والكفيل

* ملاحظة: على الكفيل تقديم نفس الوثائق (الزوج أو الزوجة) مع إلزامية حضور المعنيين عند إيداع الملف وتوقيع الاتفاقيات بعد الموافقة على الملف.

* الوثائق المطلوبة للعميل:

- "01" نسخة من بطاقة التعريف الوطنية قيد الصلاحية بيو مترية (تبعا لتعليمات البنك المركزي).
- "01" شهادة الميلاد.
- "01" شهادة إقامة قيد الصلاحية لا تتعدى 6 أشهر.
- "01" شهادة عائلية للمتزوجين أو شهادة عدم الزواج لغير المتزوجين.
- "01" شهادة عمل بتاريخ حديث أقل من شهر يوضح عدم محدودية عقد العمل والترسيم في المنصب.
- "01" نسخة من بطاقة الشفاء أو شهادة الانتماء إلى الصندوق الوطني للعمال الأجراء.
- "01" كشوف الرواتب لـ 3 أشهر الأخيرة من 40000.00 دج فما فوق + شهادة إدارية تثبت منحة المردودية.
- "01" البيان السنوي التفصيلي للأجر .Relevé des émoluments.
- "01" صك (شيك) مشطوب لحساب بريدي أو بنكي.
- "01"جدول حساب بنكي أو بريدي على مدى 3 أشهر الأخيرة.
- التصريح السنوي للأجور لعمال الشركات أو المؤسسات الخاصة.

* للمتقاعدين:

- بيان منحة التقاعد أو شهادة كشف الأجر من الضمان الاجتماعي.
- وثائق أو مبررات تثبت مداخيل أخرى من غير النشاط المهني الفعلي.
- تعهد كتابي لتوطين الأجر في مصرف السلام -الجزائر ممضي من طرف المتعامل ومصادق عليه من صاحب العمل إمضاء والختم حسب الحالة.
- تقديم تعهد والتزام بتوفير الرصيد في حساب البريد، وكذلك الترخيص بالسحب من حساب البريد.

لفتح الحساب إضافة:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية قيد الصلاحية بيو مترية (تبعا لتعليمات البنك المركزي).
- شهادة الميلاد.
- شهادة إقامة قيد الصلاحية (لا تتعدى 6 أشهر).
- صورة شمسية للمعني.
- مبلغ 1000 دج + هامش ضمان الجدية (الدفعة الأولية).

الملحق رقم (6) **الوثائق المطلوبة لشراء سيارة أو دراجة نارية بالتقسيط للعميل**

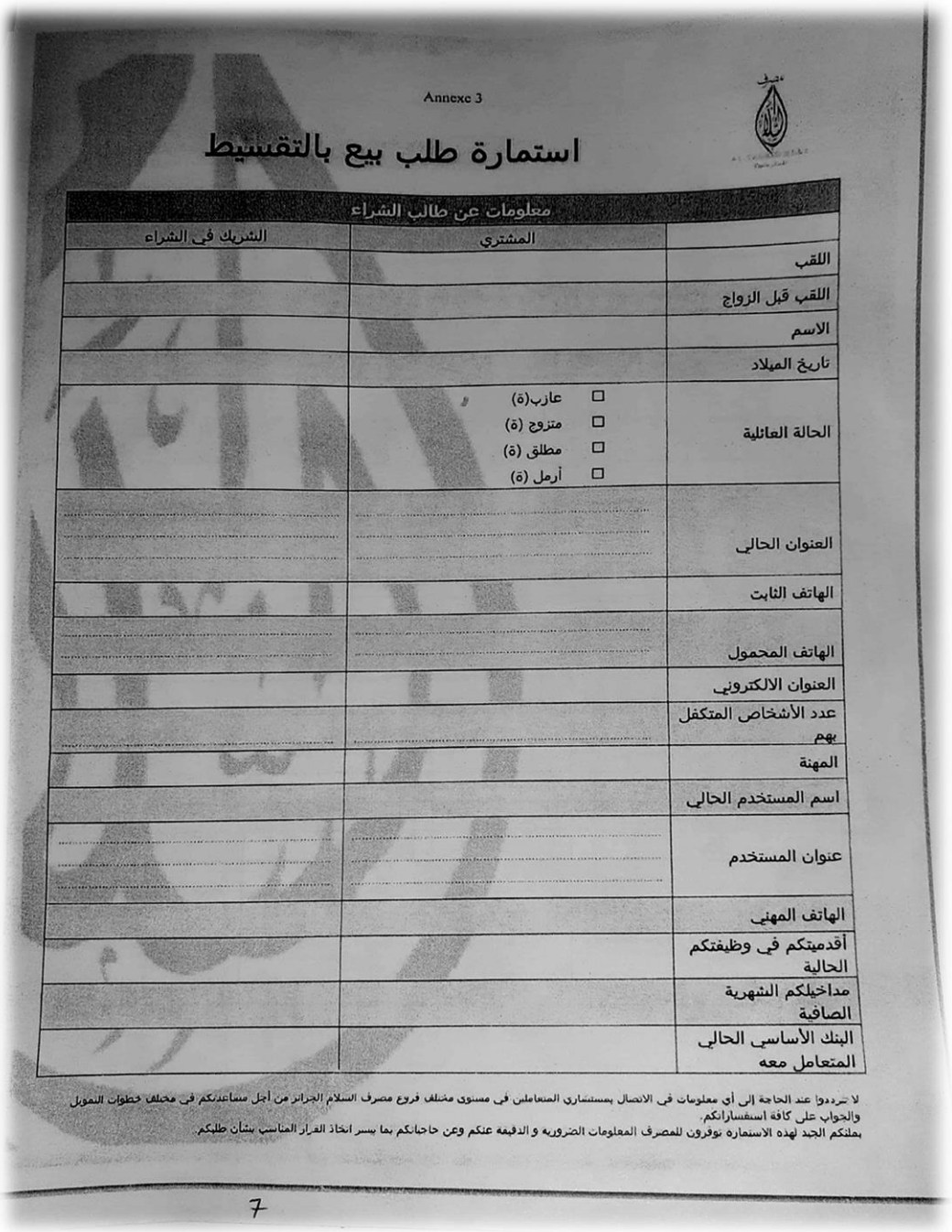

Annexe 3

استمارة طلب بيع بالتقسيط

معلومات عن طالب الشراء		
	المشتري	الشريك في الشراء
اللقب		
اللقب قبل الزواج		
الاسم		
تاريخ الميلاد		
الحالة العائلية	☐ عازب(ة) ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة)	
العنوان الحالي	.....	.....
الهاتف الثابت		
الهاتف المحمول	.....	.....
العنوان الالكتروني		
عدد الأشخاص المتكفل بهم	.....	.....
المهنة		
اسم المستخدم الحالي		
عنوان المستخدم	.....	.....
الهاتف المهني		
أقدميتكم في وظيفتكم الحالية		
مداخيلكم الشهرية الصافية		
البنك الأساسي الحالي المتعامل معه		

لا تترددوا عند الحاجة إلى أي معلومات في الاتصال بمستشاري المتعاملين في مستوى مختلف فروع مصرف السلام الجزائر من أجل مساعدتكم في مختلف خطوات التمويل والجواب على كافة استفساراتكم.
يملئكم الجد لهذه الاستمارة يوفرون للمصرف المعلومات الضرورية و الدقيقة عنكم وعن حاجاتكم بما يسر اتخاذ القرار المناسب بشأن طلبكم.

7

ملحق رقم (7) استمارة البيع بالتقسيط

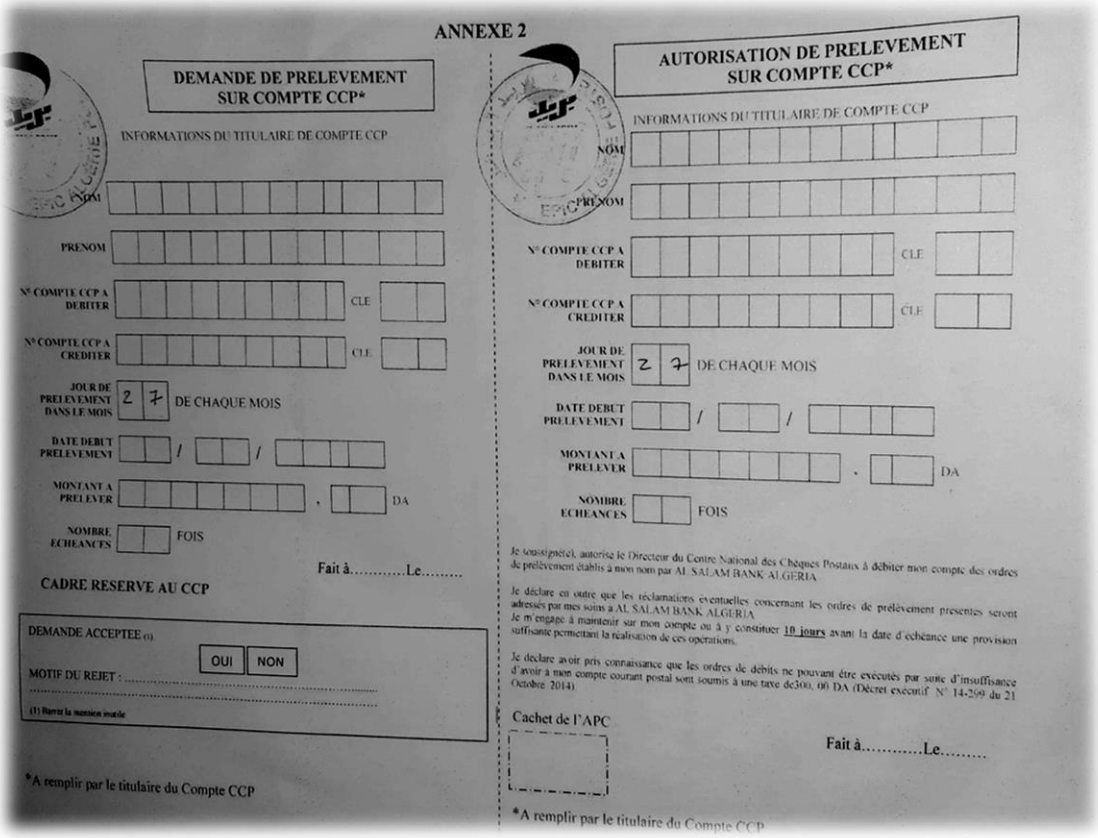

ANNEXE 2

DEMANDE DE PRELEVEMENT SUR COMPTE CCP*

INFORMATIONS DU TITULAIRE DE COMPTE CCP

NOM

PRENOM

N° COMPTE CCP A DEBITER — CLE

N° COMPTE CCP A CREDITER — CLE

JOUR DE PRELEVEMENT DANS LE MOIS 2 7 DE CHAQUE MOIS

DATE DEBUT PRELEVEMENT / /

MONTANT A PRELEVER , DA

NOMBRE ECHEANCES FOIS

Fait à.....Le.....

CADRE RESERVE AU CCP

DEMANDE ACCEPTEE (1) OUI NON

MOTIF DU REJET : .....

(1) Barrer la mention inutile

*A remplir par le titulaire du Compte CCP

AUTORISATION DE PRELEVEMENT SUR COMPTE CCP*

INFORMATIONS DU TITULAIRE DE COMPTE CCP

NOM

PRENOM

N° COMPTE CCP A DEBITER — CLE

N° COMPTE CCP A CREDITER — CLE

JOUR DE PRELEVEMENT DANS LE MOIS 2 7 DE CHAQUE MOIS

DATE DEBUT PRELEVEMENT / /

MONTANT A PRELEVER , DA

NOMBRE ECHEANCES FOIS

Je soussigné(e), autorise le Directeur du Centre National des Chèques Postaux à débiter mon compte des ordres de prélèvement établis à mon nom par AL SALAM BANK ALGERIA

Je déclare en outre que les réclamations éventuelles concernant les ordres de prélèvement présentés seront adressés par mes soins à AL SALAM BANK ALGERIA

Je m'engage à maintenir sur mon compte ou à y constituer 10 jours avant la date d'échéance une provision suffisante permettant la réalisation de ces opérations.

Je déclare avoir pris connaissance que les ordres de débits ne pouvant être exécutés par suite d'insuffisance d'avoir à mon compte courant postal sont soumis à une taxe de300, 00 DA (Décret exécutif N° 14-299 du 21 Octobre 2014)

Cachet de l'APC

Fait à.....Le.....

*A remplir par le titulaire du Compte CCP

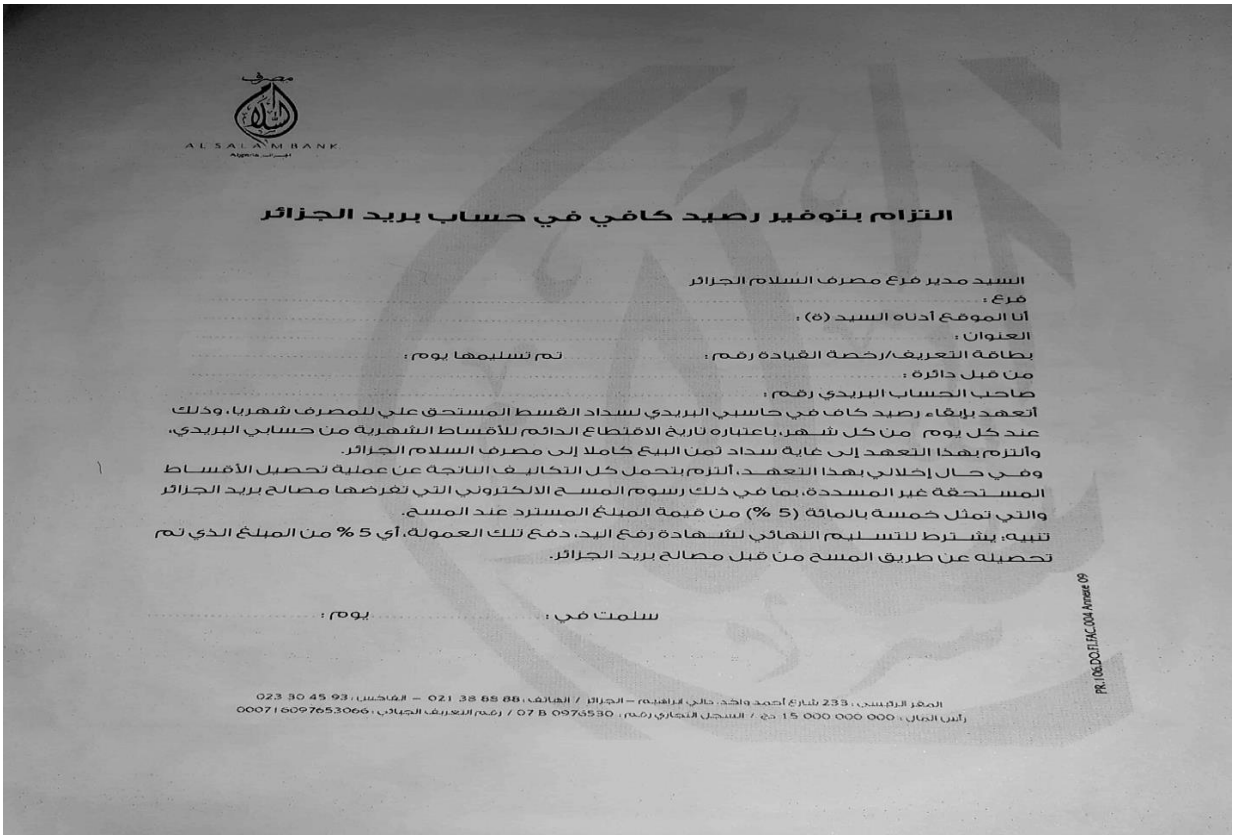

AL SALAM BANK

التزام بتوفير رصيد كافي في حساب بريد الجزائر

السيد مدير فرع مصرف السلام الجزائر

فرع :

أنا الموقع أدناه السيد (ة) :

العنوان :

بطاقة التعريف/رخصة القيادة رقم : تم تسليمها يوم :

من قبل دائرة :

صاحب الحساب البريدي رقم :

أتعهد بإبقاء رصيد كاف في حاسبي البريدي لسداد القسط المستحق علي للمصرف شهريا، وذلك عند كل يوم من كل شهر، باعتباره تاريخ الاقتطاع الدائم للأقساط الشهرية من حسابي البريدي، وألتزم بهذا التعهد إلى غاية سداد ثمن البيع كاملا إلى مصرف السلام الجزائر.

وفي حال إخلالي بهذا التعهد، ألتزم بتحمل كل التكاليف الناجمة عن عملية تحصيل الأقساط المستحقة غير المسددة، بما في ذلك رسوم المسح الالكتروني التي تفرضها مصالح بريد الجزائر والتي تمثل خمسة بالمائة (5 %) من قيمة المبلغ المسترد عند المسح.

تنبيه: يشترط للتسليم النهائي لشهادة رفع اليد، دفع تلك العمولة، أي 5 % من المبلغ الذي تم تحصيله عن طريق المسح من قبل مصالح بريد الجزائر.

سلمت في : يوم :

PR.106.DO.11.FAC.004 Annexe 09

المقر الرئيسي: 233 شارع أحمد واكد، حالي إبراهيم – الجزائر / الهاتف: 88 88 38 021 – الفاكس: 93 45 30 023
رأس المال: 000 000 000 15 دج / السجل التجاري رقم: 07 B 0976530 / رقم التعريف الجبائي: 000716097653066

ملحق رقم (8) التزام بتوفير رصيد كافي في حساب بريد الجزائر

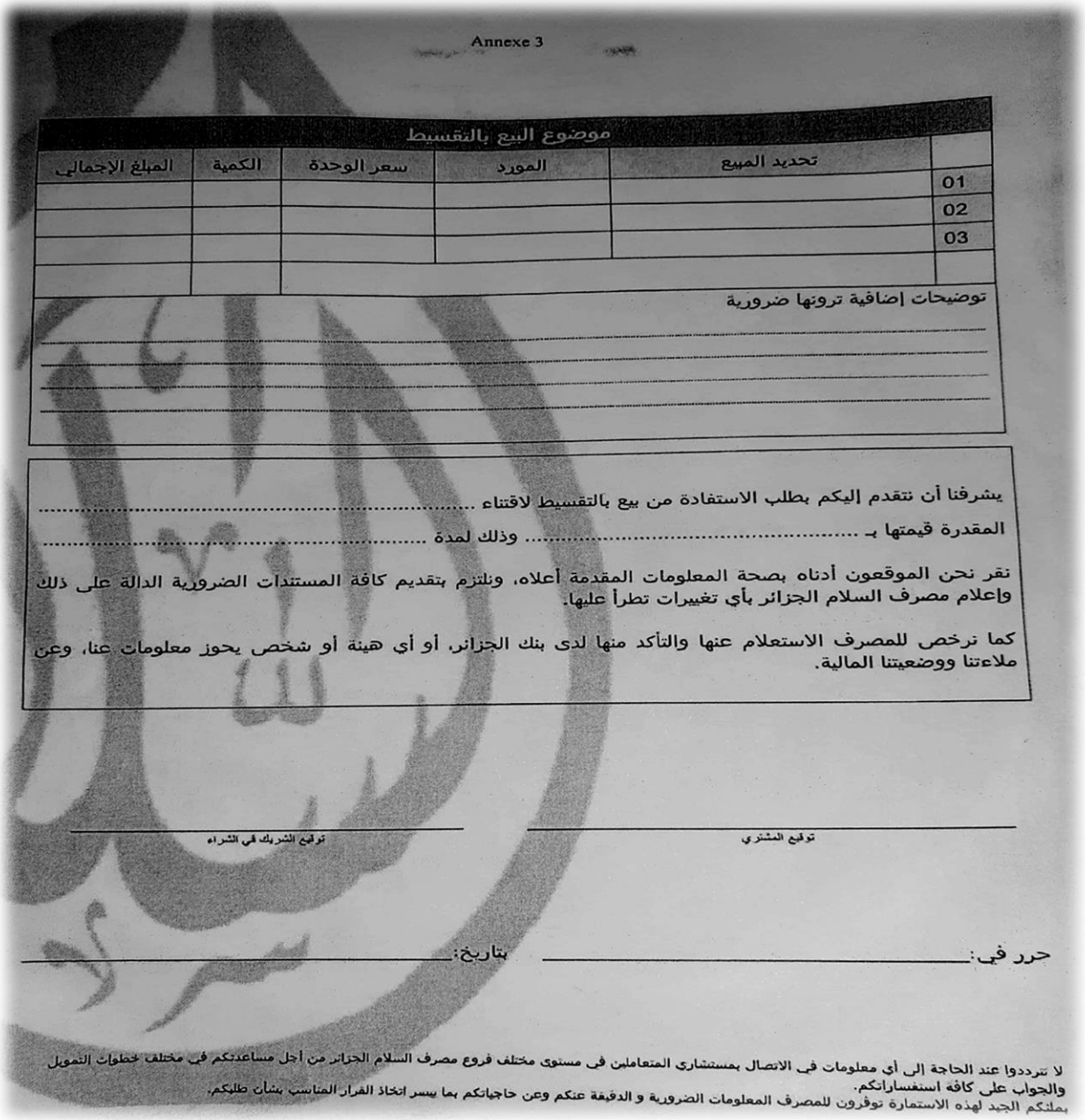

Annexe 3

موضوع البيع بالتقسيط

	تحديد المبيع	المورد	سعر الوحدة	الكمية	المبلغ الإجمالي
01					
02					
03					

توضيحات إضافية تروونها ضرورية

.....

.....

.....

.....

يشرفنا أن نتقدم إليكم بطلب الاستفادة من بيع بالتقسيط لاقتناء .....

المقدرة قيمتها بـ ..... وذلك لمدة .....

نقر نحن الموقعون أدناه بصحة المعلومات المقدمة أعلاه، ونلتزم بتقديم كافة المستندات الضرورية الدالة على ذلك وإعلام مصرف السلام الجزائر بأي تغييرات تطرأ عليها.

كما نرخص للمصرف الاستعلام عنها والتأكد منها لدى بنك الجزائر، أو أي هيئة أو شخص يحوز معلومات عنا، وعن ملاءتنا ووضعيتنا المالية.

توقيع المشتري

توقيع الشريك في الشراء

حرر في: _____ بتاريخ: _____

لا تترددوا عند الحاجة إلى أي معلومات في الاتصال بمستشاري المتعاملين في مستوى مختلف فروع مصرف السلام الجزائر من أجل مساعدتكم في مختلف خطوات التمويل والجواب على كافة استفساراتكم.

بملئكم الجيد لهذه الاستمارة توفرون للمصرف المعلومات الضرورية و الدقيقة عنكم وعن حاجياتكم بما يسر اتخاذ القرار المناسب بشأن طلبكم.

ملحق رقم (9) **موضوع البيع بالتقسيط**

بنـــــك الجزائـــــــــــر :

ترخيص الاطلاع على مركزية المخاطر لبنك الجزائر

(المادة. 160 القانون 90-010 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض).

أنا الممضي (ة) السيد (ة):

.....

تاريخ الميلاد: /__/__/__/__/__/__/__/__/

مكان الميلاد:.....

العنوان:.....

.....

.....

أرخص **لمصرف السلام – الجزائر–** بالاطلاع على مركزية المخاطر لبنك الجزائر ،و السماح لهذا الأخير بالتصريح بالمعلومات المسجلة بإسمي أيضا باستعمال البيانات المسجلة باسمي بما يسمح به القانون.

حرّر في..... يوم.....

إمضاء المتعامل

المقر الاجتماعي:233 شارع احمد واكد-ص.ب 141 – دالي إبراهيم- الجزائر/ تلفون: 83-09-91-21-00213 فاكس:25-04-91-21-00213
راس المال: 15.000.000.000دج/ رقم السجل التجاري:07 ب 0976530 /الرقم الجبائي:000716097653066
213-21-91-04-2500213-21-91-09-83- Fax :00Alger /Tel : -BP141 Dely Brahim -Siège social: 233 Rue Ahmed OUAKED
10 000.000.000 DA: Capital Social:. / Registre de commerce N° 07 B 0976530 / N° Article Fiscal: 000716097653066

ملحق رقم (10) ترخيص الاطلاع على مركزية المخاطر لبنك الجزائر

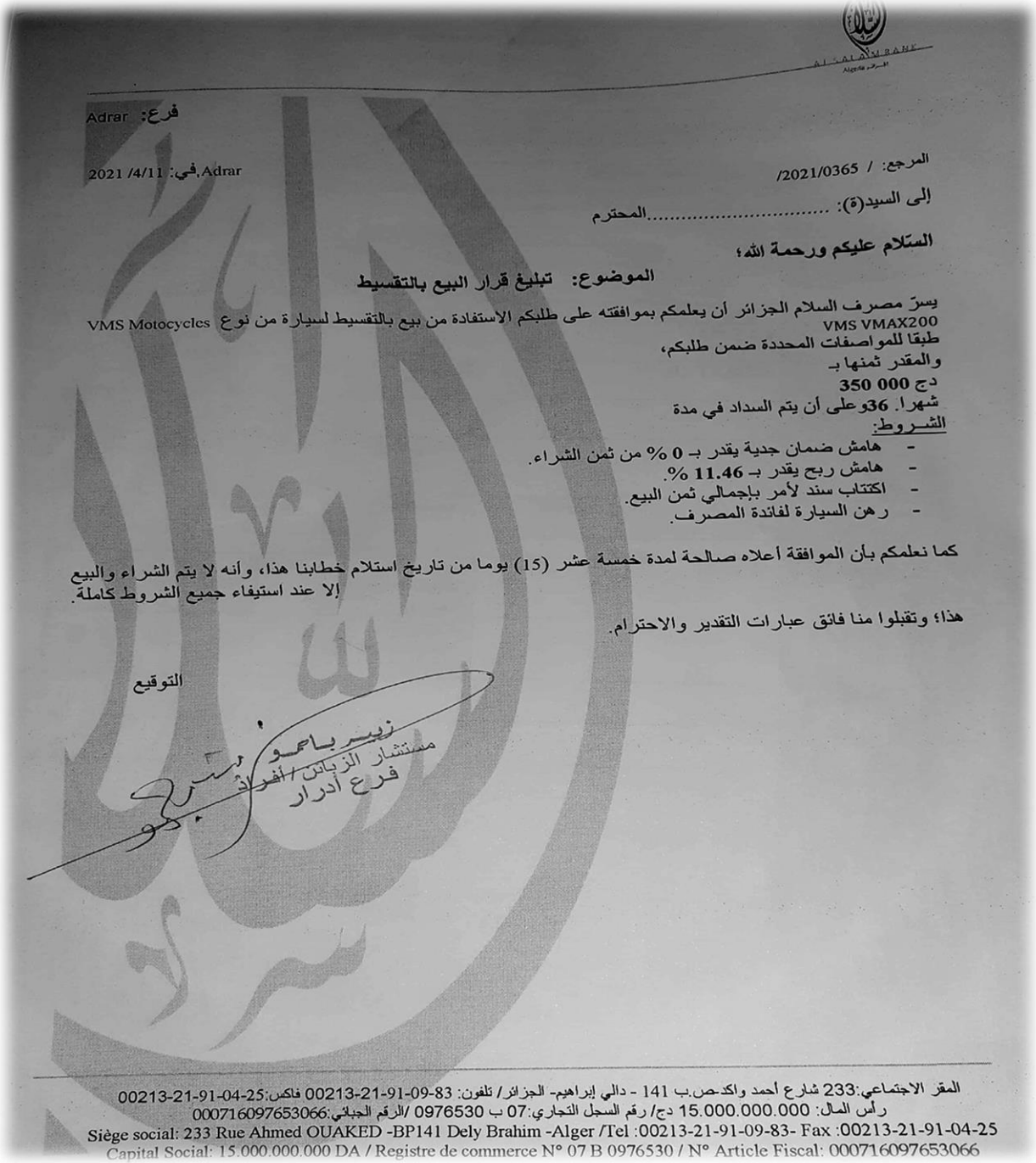

فرع: Adrar

Adrar,في: 2021 /4/11

المرجع: / 2021/0365

إلى السيد(ة): .....المحترم

السّلام عليكم ورحمة الله؛

الموضوع: تبليغ قرار البيع بالتقسيط

يسرّ مصرف السلام الجزائر أن يعلمكم بموافقته على طلبكم الاستفادة من بيع بالتقسيط لسيارة من نوع VMS Motocycles VMS VMAX200
طبقا للمواصفات المحددة ضمن طلبكم،
والمقدر ثمنها بـ
350 000 دج
شهرا. **36**وعلى أن يتم السداد في مدة

الشـــروط:

- هامش ضمان جدية يقدر بـ **0** % من ثمن الشراء.
- هامش ربح يقدر بـ **11.46** %.
- اكتتاب سند لأمر بإجمالي ثمن البيع.
- رهن السيارة لفائدة المصرف.

كما نعلمكم بأن الموافقة أعلاه صالحة لمدة خمسة عشر (15) يوما من تاريخ استلام خطابنا هذا، وأنه لا يتم الشراء والبيع إلا عند استيفاء جميع الشروط كاملة.

هذا؛ وتقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

التوقيع

زبير باعمو
مستشار الزبائن / أفراد
فرع أدرار

المقر الاجتماعي:233 شارع أحمد واكد-ص.ب 141 - دالي إبراهيم- الجزائر/ تلفون: 83-09-91-21-00213 فاكس:25-04-91-21-00213
رأس المال: 15.000.000.000 دج/ رقم السجل التجاري:07 ب 0976530 /الرقم الجبائي:000716097653066
Siège social: 233 Rue Ahmed OUAKED -BP141 Dely Brahim -Alger /Tel :00213-21-91-09-83- Fax :00213-21-91-04-25
Capital Social: 15.000.000.000 DA / Registre de commerce N° 07 B 0976530 / N° Article Fiscal: 000716097653066

ملحق رقم(11) تبليغ قرار البيع بالتقسيط

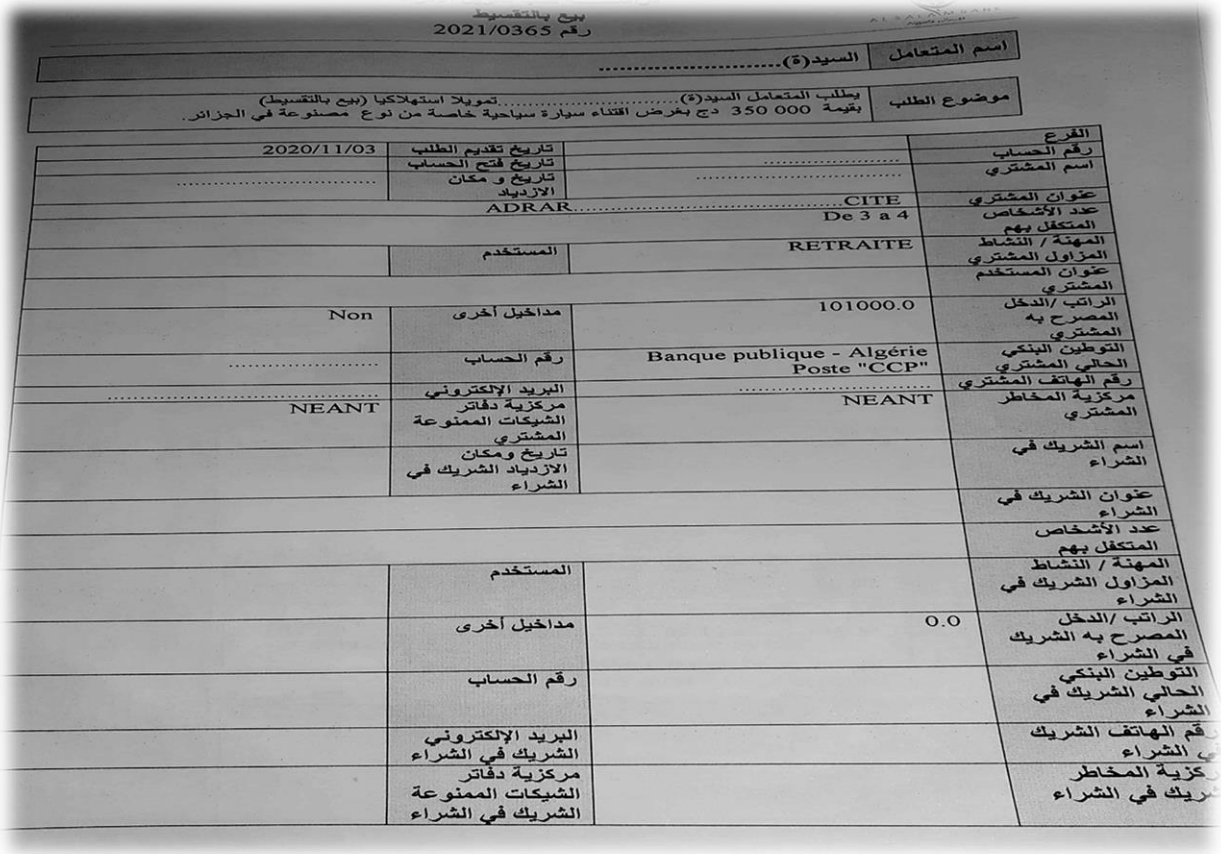

بيع بالتقسيط
رقم 2021/0365

اسم المتعامل	السيد(ة).....
موضوع الطلب	يطلب المتعامل السيد(ة).....تمويلا استهلاكيا (بيع بالتقسيط) بقيمة 350 000 دج بغرض اقتناء سيارة سياحية خاصة من نوع مصنوعة في الجزائر.

الفرع			
رقم الحساب	.....	تاريخ تقديم الطلب	2020/11/03
اسم المشتري	.....	تاريخ فتح الحساب	
	.....	تاريخ و مكان الازدياد	.....
عنوان المشتري	CITE.....ADRAR		
عدد الأشخاص المتكفل بهم	De 3 a 4		
المهنة / النشاط المزاول المشتري	RETRAITE	المستخدم	
عنوان المستخدم المشتري			
الراتب /الدخل المصرح به المشتري	101000.0	مداخيل أخرى	Non
التوطين البنكي الحالي المشتري	Banque publique - Algérie Poste "CCP"	رقم الحساب	.....
رقم الهاتف المشتري	.....	البريد الإلكتروني	.....
مركزية المخاطر المشتري	NEANT	مركزية دفاتر الشيكات الممنوعة المشتري	NEANT
اسم الشريك في الشراء		تاريخ ومكان الازدياد الشريك في الشراء	
عنوان الشريك في الشراء			
عدد الأشخاص المتكفل بهم			
المهنة / النشاط المزاول الشريك في الشراء		المستخدم	
الراتب /الدخل المصرح به الشريك في الشراء	0.0	مداخيل أخرى	
التوطين البنكي الحالي الشريك في الشراء		رقم الحساب	
رقم الهاتف الشريك في الشراء		البريد الإلكتروني الشريك في الشراء	
مركزية المخاطر الشريك في الشراء		مركزية دفاتر الشيكات الممنوعة الشريك في الشراء	

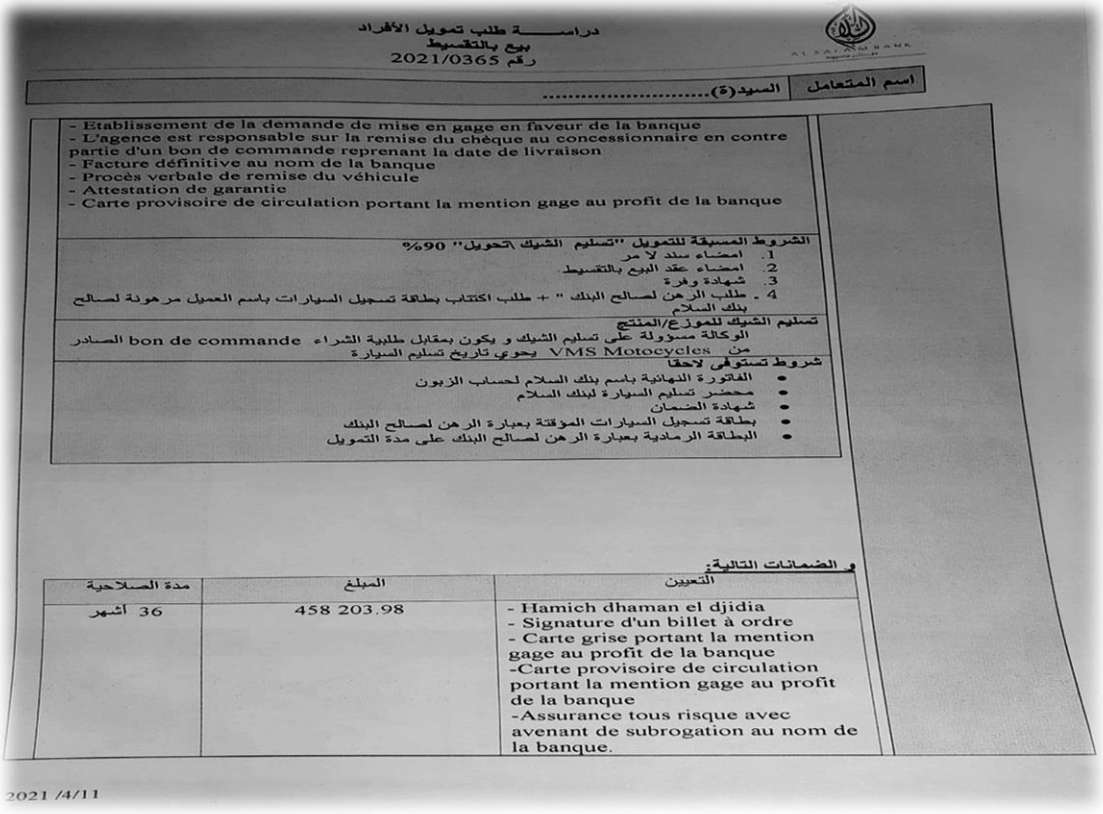

دراســـــة طلب تمويل الأفراد
بيع بالتقسيط
رقم 2021/0365

اسم المتعامل	السيد(ة).....

- Etablissement de la demande de mise en gage en faveur de la banque
- L'agence est responsable sur la remise du chèque au concessionnaire en contre partie d'un bon de commande reprenant la date de livraison
- Facture définitive au nom de la banque
- Procès verbale de remise du véhicule
- Attestation de garantie
- Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque

الشروط المسبقة للتمويل "تسليم الشيك لتحويل" 90%
1. امضاء سند لأمر
2. امضاء عقد البيع بالتقسيط
3. شهادة وفرة
4. طلب الرهن لصالح البنك " + طلب اكتتاب بطاقة تسجيل السيارات باسم العميل مرهونة لصالح بنك السلام

تسليم الشيك للموزع/المنتج
الوكالة مسؤولة على تسليم الشيك و يكون بمقابل طلبية الشراء bon de commande الصادر من VMS Motocycles يحوي تاريخ تسليم السيارة

شروط تستوفى لاحقا
- الفاتورة النهائية باسم بنك السلام لحساب الزبون
- محضر تسليم السيارة لبنك السلام
- شهادة الضمان
- بطاقة تسجيل السيارات المؤقتة بعبارة الرهن لصالح البنك
- البطاقة الرمادية بعبارة الرهن لصالح البنك على مدة التمويل

و الضمانات التالية:

التعيين	المبلغ	مدة الصلاحية
- Hamich dhaman el djidia - Signature d'un billet à ordre - Carte grise portant la mention gage au profit de la banque -Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque -Assurance tous risque avec avenant de subrogation au nom de la banque.	458 203.98	36 أشهر

2021 /4/11

ملحق رقم (12) دراسة طلب تمويل الأفراد بيع بالتقسيط

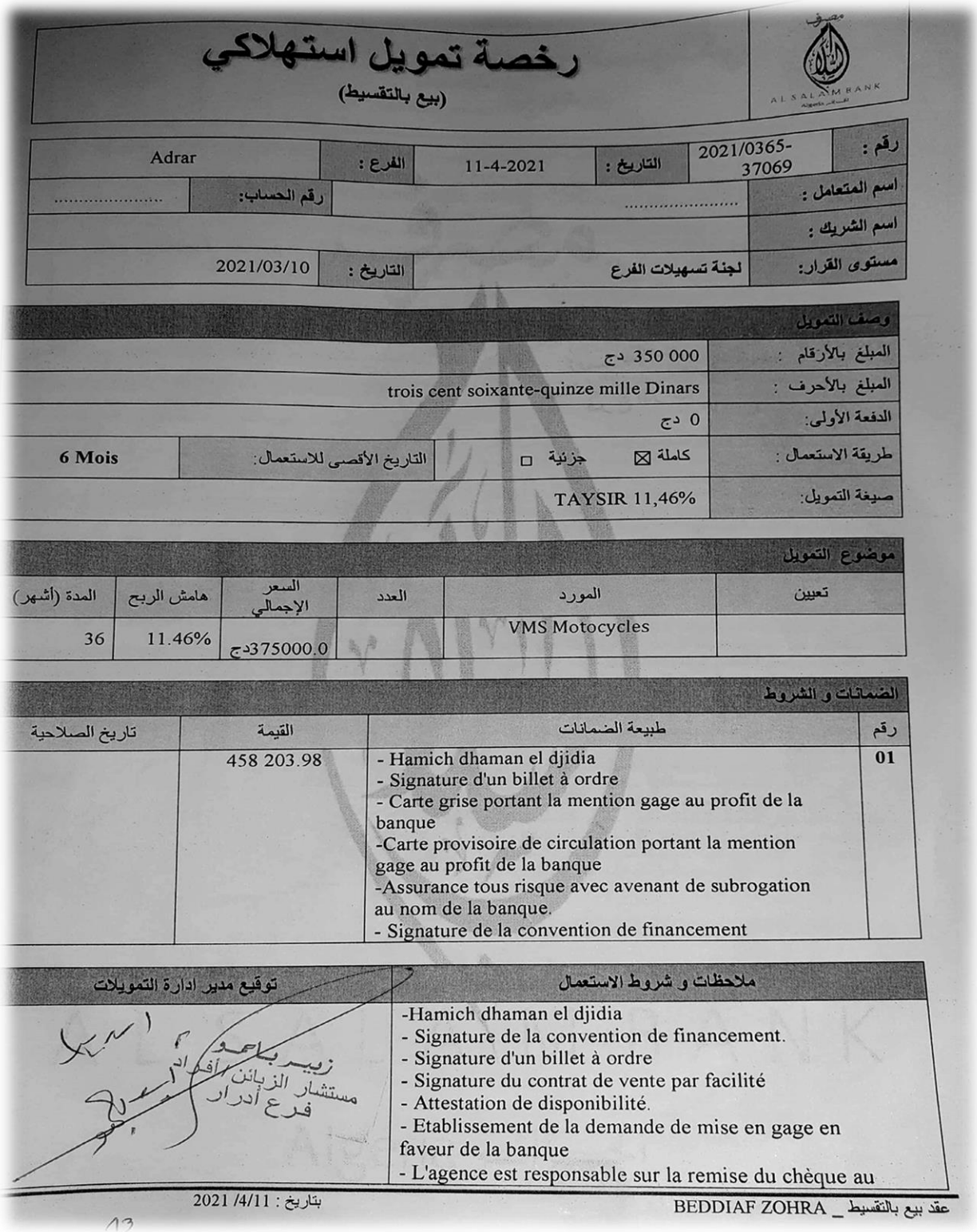

رخصة تمويل استهلاكي

(بيع بالتقسيط)

مصرف السلام AL SALAM BANK

رقم :	2021/0365-37069	التاريخ :	11-4-2021	الفرع :	Adrar
اسم المتعامل :	.....			رقم الحساب:	.....
اسم الشريك :					
مستوى القرار:	لجنة تسهيلات الفرع	التاريخ :	2021/03/10		

وصف التمويل

المبلغ بالأرقام :	350 000 دج
المبلغ بالأحرف :	trois cent soixante-quinze mille Dinars
الدفعة الأولى:	0 دج
طريقة الاستعمال :	كاملة ☒ جزئية ☐ — التاريخ الأقصى للاستعمال: 6 Mois
صيغة التمويل:	TAYSIR 11,46%

موضوع التمويل

تعيين	المورد	العدد	السعر الإجمالي	هامش الربح	المدة (أشهر)
	VMS Motocycles		375000.0دج	11.46%	36

الضمانات و الشروط

رقم	طبيعة الضمانات	القيمة	تاريخ الصلاحية
01	- Hamich dhaman el djidia - Signature d'un billet à ordre - Carte grise portant la mention gage au profit de la banque -Carte provisoire de circulation portant la mention gage au profit de la banque -Assurance tous risque avec avenant de subrogation au nom de la banque. - Signature de la convention de financement	458 203.98	

ملاحظات و شروط الاستعمال	توقيع مدير ادارة التمويلات
-Hamich dhaman el djidia - Signature de la convention de financement. - Signature d'un billet à ordre - Signature du contrat de vente par facilité - Attestation de disponibilité. - Etablissement de la demande de mise en gage en faveur de la banque - L'agence est responsable sur la remise du chèque au	زبير باحمو مستشار الزبائن أفراد فرع أدرار

بتاريخ : 2021 /4/11

عقد بيع بالتقسيط _ BEDDIAF ZOHRA

13

ملحق رقم (13) رخصة التمويل الاستهلاكي

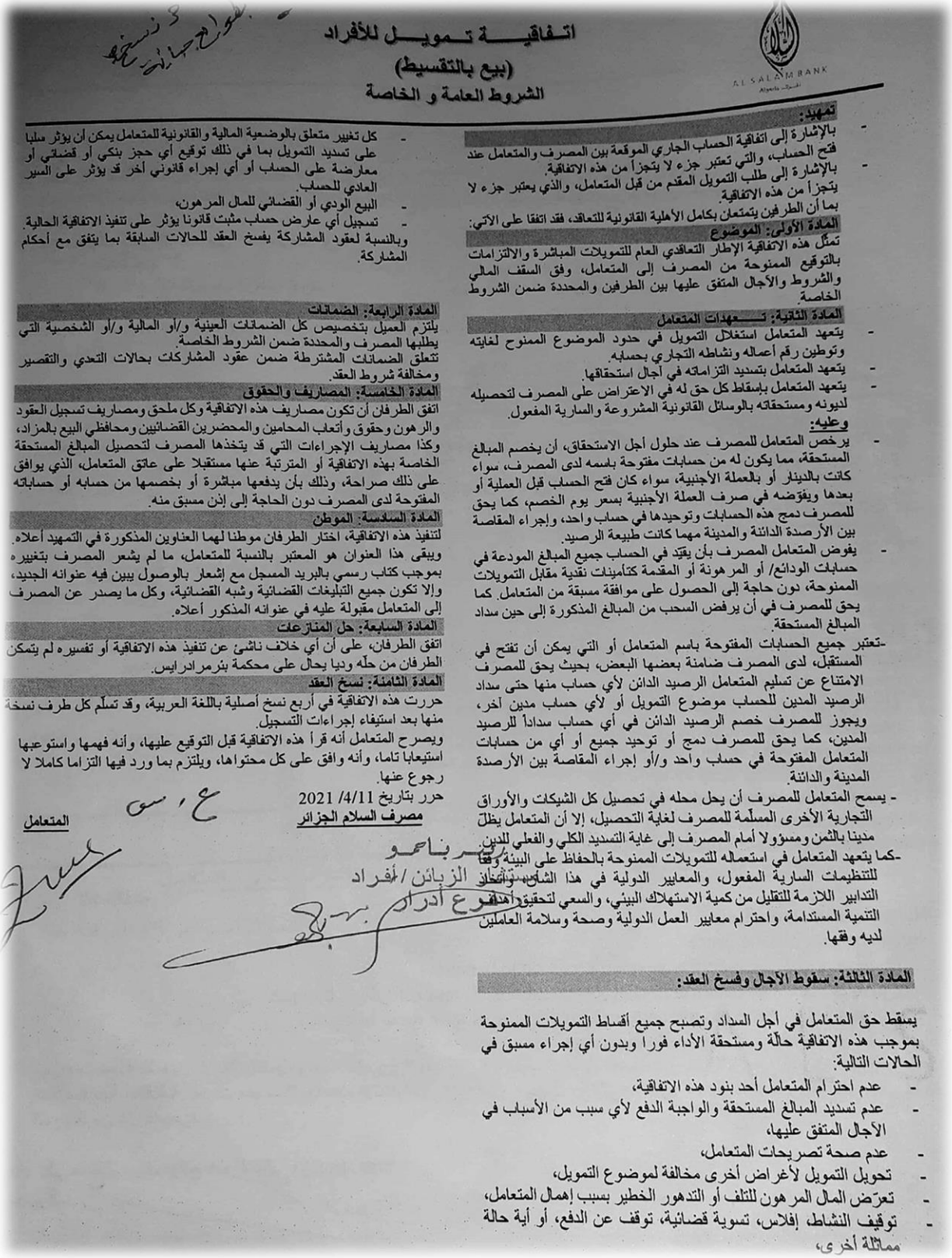

اتفاقية تمويل للأفراد
(بيع بالتقسيط)
الشروط العامة و الخاصة

AL SALAM BANK

تمهيد:

- بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين المصرف والمتعامل عند فتح الحساب، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.
- بالإشارة إلى طلب التمويل المقدم من قبل المتعامل، والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

بما أن الطرفين يتمتعان بكامل الأهلية القانونية للتعاقد، فقد اتفقا على الآتي:

المادة الأولى: الموضوع

تمثل هذه الاتفاقية الإطار التعاقدي العام للتمويلات المباشرة والالتزامات بالتوقيع الممنوحة من المصرف إلى المتعامل، وفق السقف المالي والشروط والآجال المتفق عليها بين الطرفين والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

المادة الثانية: تعهدات المتعامل

- يتعهد المتعامل استغلال التمويل في حدود الموضوع الممنوح لغايته وتوطين رقم أعماله ونشاطه التجاري بحسابه.
- يتعهد المتعامل بتسديد التزاماته في آجال استحقاقها.
- يتعهد المتعامل بإسقاط كل حق له في الاعتراض على المصرف لتحصيله لديونه ومستحقاته بالوسائل القانونية المشروعة والسارية المفعول.

وعليه:

- يرخص المتعامل للمصرف عند حلول أجل الاستحقاق، أن يخصم المبالغ المستحقة، مما يكون له من حسابات مفتوحة باسمه لدى المصرف، سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية، سواء كان فتح الحساب قبل العملية أو بعدها ويفوّضه في صرف العملة الأجنبية بسعر يوم الخصم، كما يحق للمصرف دمج هذه الحسابات وتوحيدها في حساب واحد، وإجراء المقاصة بين الأرصدة الدائنة والمدينة مهما كانت طبيعة الرصيد.
- يفوض المتعامل المصرف بأن يقيّد في الحساب جميع المبالغ المودعة في حسابات الودائع/ أو المرهونة أو المقدمة كتأمينات نقدية مقابل التمويلات الممنوحة، دون حاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من المتعامل. كما يحق للمصرف في أن يرفض السحب من المبالغ المذكورة إلى حين سداد المبالغ المستحقة.
- تعتبر جميع الحسابات المفتوحة باسم المتعامل أو التي يمكن أن تفتح في المستقبل، لدى المصرف ضامنة بعضها البعض، بحيث يحق للمصرف الامتناع عن تسليم المتعامل الرصيد الدائن لأي حساب منها حتى سداد الرصيد المدين للحساب موضوع التمويل أو لأي حساب مدين آخر، ويجوز للمصرف خصم الرصيد الدائن في أي حساب سداداً للرصيد المدين، كما يحق للمصرف دمج أو توحيد جميع أو أي من حسابات المتعامل المفتوحة في حساب واحد و/أو إجراء المقاصة بين الأرصدة المدينة والدائنة.
- يسمح المتعامل للمصرف أن يحل محله في تحصيل كل الشيكات والأوراق التجارية الأخرى المسلّمة للمصرف لغاية التحصيل، إلا أن المتعامل يظل مدينا بالثمن ومسؤولا أمام المصرف إلى غاية التسديد الكلي والفعلي للدين.
- كما يتعهد المتعامل في استعماله للتمويلات الممنوحة بالحفاظ على البيئة وفقا للتنظيمات السارية المفعول، والمعايير الدولية في هذا الشأن، واتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من كمية الاستهلاك البيئي، والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واحترام معايير العمل الدولية وصحة وسلامة العاملين لديه وفقها.

المادة الثالثة: سقوط الآجال وفسخ العقد:

يسقط حق المتعامل في أجل السداد وتصبح جميع أقساط التمويلات الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية حالّة ومستحقة الأداء فورا وبدون أي إجراء مسبق في الحالات التالية:

- عدم احترام المتعامل أحد بنود هذه الاتفاقية،
- عدم تسديد المبالغ المستحقة والواجبة الدفع لأي سبب من الأسباب في الآجال المتفق عليها،
- عدم صحة تصريحات المتعامل،
- تحويل التمويل لأغراض أخرى مخالفة لموضوع التمويل،
- تعرّض المال المرهون للتلف أو التدهور الخطير بسبب إهمال المتعامل،
- توقيف النشاط، إفلاس، تسوية قضائية، توقف عن الدفع، أو أية حالة مماثلة أخرى،
- كل تغيير متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمتعامل يمكن أن يؤثر سلبا على تسديد التمويل بما في ذلك توقيع أي حجز بنكي أو قضائي أو معارضة على الحساب أو أي إجراء قانوني آخر قد يؤثر على السير العادي للحساب.
- البيع الودي أو القضائي للمال المرهون،
- تسجيل أي عارض حساب مثبت قانونا يؤثر على تنفيذ الاتفاقية الحالية.

وبالنسبة لعقود المشاركة يفسخ العقد للحالات السابقة بما يتفق مع أحكام المشاركة.

المادة الرابعة: الضمانات

يلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات العينية و/أو المالية و/أو الشخصية التي يطلبها المصرف والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

تتعلق الضمانات المشترطة ضمن عقود المشاركات بحالات التعدي والتقصير ومخالفة شروط العقد.

المادة الخامسة: المصاريف والحقوق

اتفق الطرفان أن تكون مصاريف هذه الاتفاقية وكل ملحق ومصاريف تسجيل العقود والرهون وحقوق وأتعاب المحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد، وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها المصرف لتحصيل المبالغ المستحقة الخاصة بهذه الاتفاقية أو المترتبة عنها مستقبلا على عاتق المتعامل، الذي يوافق على ذلك صراحة، وذلك بأن يدفعها مباشرة أو بخصمها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى المصرف دون الحاجة إلى إذن مسبق منه.

المادة السادسة: الموطن

لتنفيذ هذه الاتفاقية، اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه. ويبقى هذا العنوان هو المعتبر بالنسبة للمتعامل، ما لم يشعر المصرف بتغييره بموجب كتاب رسمي بالبريد المسجل مع إشعار بالوصول يبين فيه عنوانه الجديد، وإلا تكون جميع التبليغات القضائية وشبه القضائية، وكل ما يصدر عن المصرف إلى المتعامل مقبولة عليه في عنوانه المذكور أعلاه.

المادة السابعة: حل المنازعات

اتفق الطرفان، على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حلّه وديا يحال على محكمة بئرمرادرايس.

المادة الثامنة: نسخ العقد

حررت هذه الاتفاقية في أربع نسخ أصلية باللغة العربية، وقد تسلّم كل طرف نسخة منها بعد استيفاء إجراءات التسجيل.

ويصرح المتعامل أنه قرأ هذه الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وأنه فهمها واستوعبها استيعابا تاما، وأنه وافق على كل محتواها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا لا رجوع عنها.

حرر بتاريخ 2021/4/11

مصرف السلام الجزائر

المتعامل

رئيس مصلحة الزبائن / أفراد

ملحق رقم (14) اتفاقية تمويل الأفراد

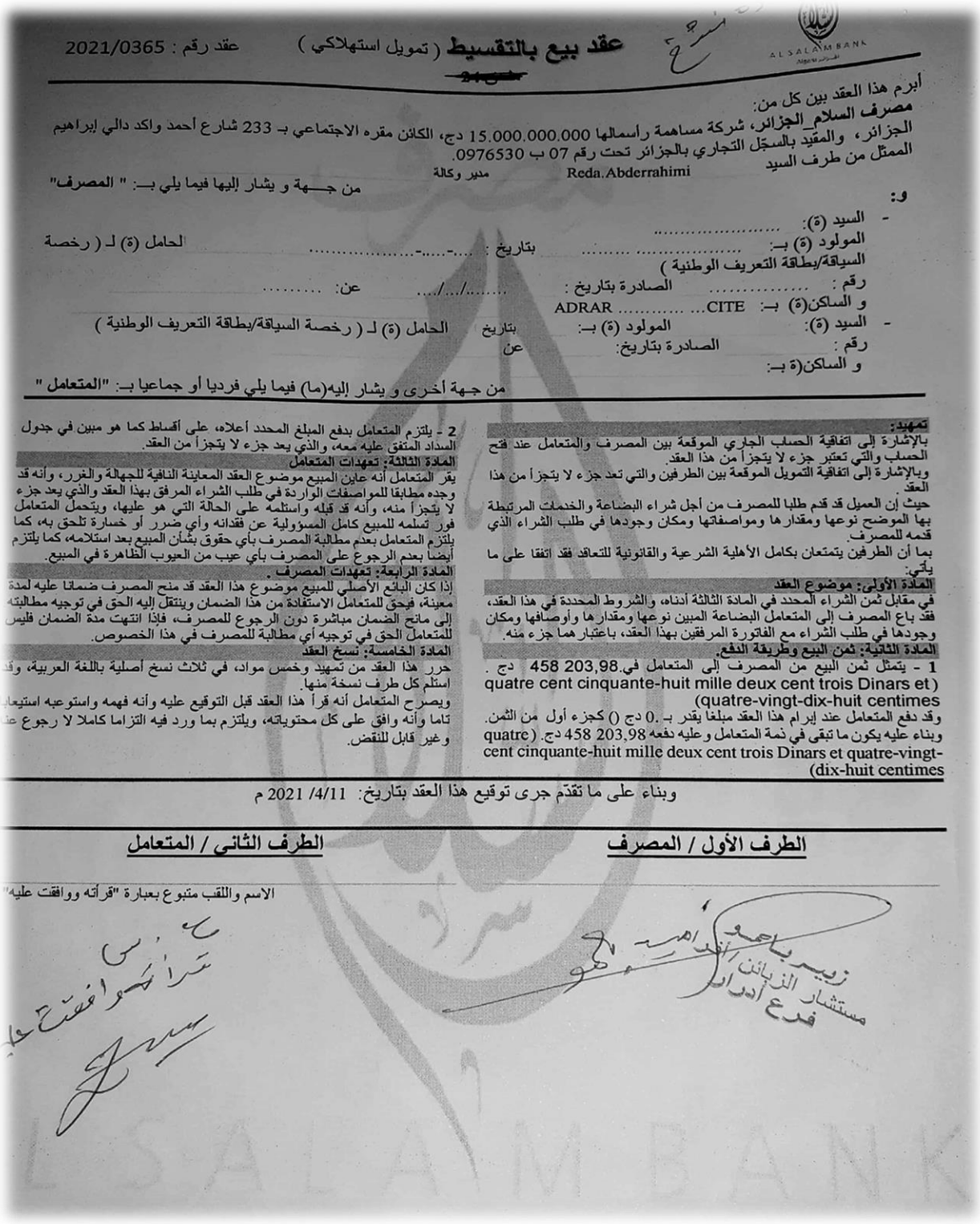

عقد بيع بالتقسيط (تمويل استهلاكي) عقد رقم : 2021/0365

أبرم هذا العقد بين كل من:

مصرف السلام_الجزائر، شركة مساهمة رأسمالها 15.000.000.000 دج، الكائن مقره الاجتماعي بـ 233 شارع أحمد واكد دالي إبراهيم الجزائر، والمقيد بالسجّل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 ب 0976530.

الممثل من طرف السيد Reda.Abderrahimi مدير وكالة

من جـــهة و يشار إليها فيما يلي بـــ: " **المصرف**"

و:

- السيد (ة): .....
المولود (ة) بـ: ..... بتاريخ : ...../...../..... الحامل (ة) لـ (رخصة السياقة/بطاقة التعريف الوطنية)
رقم : ..... الصادرة بتاريخ : ...../...../..... عن: .....
و الساكن(ة) بـ: CITE ..... ADRAR
- السيد (ة): المولود (ة) بـ: بتاريخ الحامل (ة) لـ (رخصة السياقة/بطاقة التعريف الوطنية)
رقم : الصادرة بتاريخ: عن
و الساكن(ة بـ:

من جهة أخرى و يشار إليه(ما) فيما يلي فرديا أو جماعيا بـ: "**المتعامل** "

تمهيد:

بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين المصرف والمتعامل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد.

وبالإشارة إلى اتفاقية التمويل الموقعة بين الطرفين والتي تعد جزء لا يتجزأ من هذا العقد.

حيث أن العميل قد قدم طلبا للمصرف من أجل شراء البضاعة والخدمات المرتبطة بها الموضح نوعها ومقدارها ومواصفاتها ومكان وجودها في طلب الشراء الذي قدمه للمصرف.

بما أن الطرفين يتمتعان بكامل الأهلية الشرعية والقانونية للتعاقد فقد اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى: موضوع العقد

في مقابل ثمن الشراء المحدد في المادة الثالثة أدناه، والشروط المحددة في هذا العقد، فقد باع المصرف إلى المتعامل البضاعة المبين نوعها ومقدارها وأوصافها ومكان وجودها في طلب الشراء مع الفاتورة المرفقين بهذا العقد، باعتبارهما جزء منه.

المادة الثانية: ثمن البيع وطريقة الدفع.

1 - يتمثل ثمن البيع من المصرف إلى المتعامل في 458 203,98 دج . (quatre cent cinquante-huit mille deux cent trois Dinars et quatre-vingt-dix-huit centimes)

وقد دفع المتعامل عند إبرام هذا العقد مبلغا يقدر بـ .0 دج () كجزء أول من الثمن.

وبناء عليه يكون ما تبقى في ذمة المتعامل وعليه دفعه 458 203,98 دج. (quatre cent cinquante-huit mille deux cent trois Dinars et quatre-vingt-dix-huit centimes)

2 - يلتزم المتعامل بدفع المبلغ المحدد أعلاه، على أقساط كما هو مبين في جدول السداد المتفق عليه معه، والذي يعد جزء لا يتجزأ من العقد.

المادة الثالثة: تعهدات المتعامل

يقر المتعامل أنه عاين المبيع موضوع العقد المعاينة النافية للجهالة والغرر، وأنه قد وجده مطابقا للمواصفات الواردة في طلب الشراء المرفق بهذا العقد والذي يعد جزء لا يتجزأ منه، وأنه قد قبله واستلمه على الحالة التي هو عليها، ويتحمل المتعامل فور تسلمه للمبيع كامل المسؤولية عن فقدانه وأي ضرر أو خسارة تلحق به، كما يلتزم المتعامل بعدم مطالبة المصرف بأي حقوق بشأن المبيع بعد استلامه، كما يلتزم أيضا بعدم الرجوع على المصرف بأي عيب من العيوب الظاهرة في المبيع.

المادة الرابعة: تعهدات المصرف .

إذا كان البائع الأصلي للمبيع موضوع هذا العقد قد منح المصرف ضمانا عليه لمدة معينة، فيحق للمتعامل الاستفادة من هذا الضمان وينتقل إليه الحق في توجيه مطالبته إلى مانح الضمان مباشرة دون الرجوع للمصرف، فإذا انتهت مدة الضمان فليس للمتعامل الحق في توجيه أي مطالبة للمصرف في هذا الخصوص.

المادة الخامسة: نسخ العقد

حرر هذا العقد من تمهيد وخمس مواد، في ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية، وقد استلم كل طرف نسخة منها.

ويصرح المتعامل أنه قرأ هذا العقد قبل التوقيع عليه وأنه فهمه واستوعبه استيعابا تاما وأنه وافق على كل محتوياته، ويلتزم بما ورد فيه التزاما كاملا لا رجوع عنه وغير قابل للنقض.

وبناء على ما تقدّم جرى توقيع هذا العقد بتاريخ: 11/4/ 2021 م

الطرف الأول / المصرف **الطرف الثاني / المتعامل**

الاسم واللقب متبوع بعبارة "قرأته ووافقت عليه"

زبير باحمد
مستشار الزبائن
فدع أدرار

ملحق رقم(15) عقد البيع بالتقسيط

السفتجة

LETTRE DE CHANGE

Contre la présente Lettre de Change
Stipulée sans frais et sans protêt

مقابل هذه السفتجة
بدون مصاريف وبدون احتجاج

Veuillez payer la somme indiquée ci-dessous

ادفعوا المبلغ المبين اسفله

Montant en Lettres QUATRE CENT CINQUANTE-HUIT MILLE DEUX CENT TROIS DINARS ET QUATRE-VINGT-DIX-HUIT CENTIME

Montant en chiffres المبلغ بالأرقام
DA 458 203,98

A l'Ordre de : Al Salam Bank Algeria
لأمر : مصرف السلام الجزائر

Bon pour Aval مقبول كضامن احتياطي

RIB du Tiré رقم التعريف البنكي للمسحوب عليه

Lieu de paiement مكان الدفع

Lieu de création مكان الإنشاء

RIB du Tireur رقم التعريف البنكي للساحب

Nom et Prénom ou raison sociale et adresse du Tiré
اسم و عنوان من يجب عليه الدفع

Date de création تاريخ الإنشاء
23/03/2021

Acceptation القبول

Domicilliation bancaire
التوطين البنكي

Nom et Signature du Tireur الاسم وامضاء الساحب
AL SALAM BANK ALGERIA
مصرف السلام الجزائر

Date d'échéance تاريخ الاستحقاق

ملحق رقم (16) السفتجة

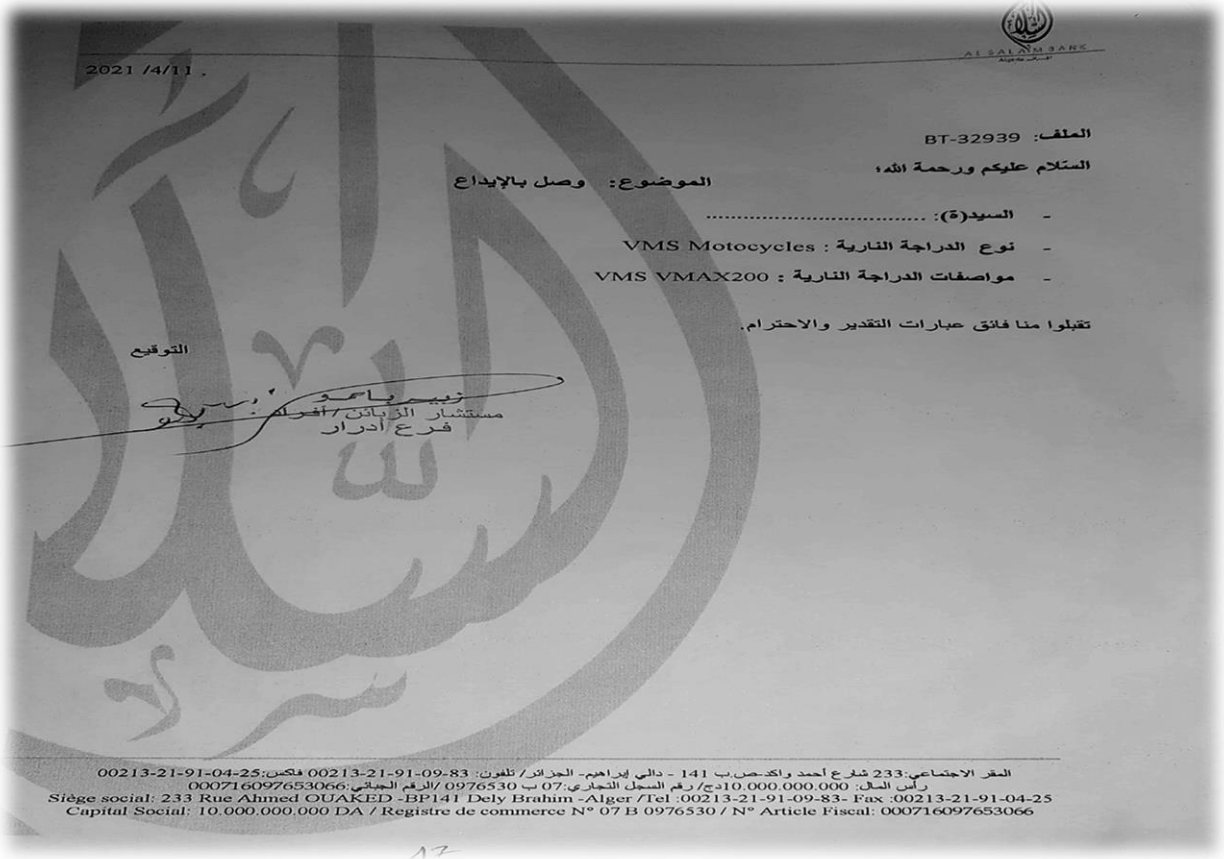

AL SALAM BANK

2021 /4/11 .

الملف: BT-32939

السلام عليكم ورحمة الله؛

الموضوع: وصل بالإيداع

- السيد(ة): .....
- نوع الدراجة النارية : VMS Motocycles
- مواصفات الدراجة النارية : VMS VMAX200

تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

التوقيع

مستشار الزبائن
فرع أدرار

المقر الاجتماعي:233 شارع أحمد واكد-ص.ب 141 - دالي إبراهيم- الجزائر/ تلفون: 00213-21-91-09-83 فاكس:00213-21-91-04-25
رأس المال: 10.000.000.000دج/ رقم السجل التجاري:07 ب 0976530 /الرقم الجبائي:000716097653066
Siège social: 233 Rue Ahmed OUAKED -BP141 Dely Brahim -Alger /Tel :00213-21-91-09-83- Fax :00213-21-91-04-25
Capital Social: 10.000.000.000 DA / Registre de commerce N° 07 B 0976530 / N° Article Fiscal: 000716097653066

ملحق رقم (17) وصل بالإيداع

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مراحل تطور النظام البنكي والعراقيل التي واجهتها البنوك الخاصية بالجزائر، حيث تم تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة البنكية، ويعتبر النظام البنكي أحد الأعمدة والركائز المهمة في الانتقال إلى اقتصاد السوق ليساير الاقتصاديات المالية، ويبقى أداء البنوك الخاصة في الجزائر متواضع بسبب هيكل القطاع البنكي, وتم التوصل إلى أن الإصلاحات التي مر بها النظام البنكي لم تكن كافية لتحسين أداء البنوك الخاصة وتطوير خدماتها.

كلمات مفتاحية

الجهاز البنكي الجزائري، إصلاحات النظام البنكي الجزائري، البنوك الخاصة، تمويل الأفراد، بنك السلام الجزائر– وكالة ادرار–.

Summary

This study aims to know the stages of the development of the Bank of Bank and the Arabs، which the Netherlands had banned the banks، the most important reforms adopted by the Algerian authorities to reform the banking system. The bank regime is one of the columns and the elected elections in moving to the market economy to maintain economic economies.
The performance of private banks in Algeria remains due to the structure of the bankruptcy. The reforms made by the bank of bank were not enough to improve the performance of private banks and develop their services.

KEY WORDS:
THE ALGERIAN BANKINGSYSTEM, REFORMS OF THE ALGERIAN BANKING SYSTEM,PRIVATE BANKS,INDIVIDUALS FINANCING,ALSALAM BANK ALGERIA-ADRAR AGENCY-.